الجمهورية العربية السورية

جامعة تشرين

كلية الاقتصاد

قسم الإحصاء والبرمجة

اختصاص التنمية والسكان

الفقر في الساحل السوري ودور التربية السكانية في معالجته

دراسة ميدانية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التنمية والسكان

إعداد الطالبة:

دارين غازي الجردي

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد الحسين الصطوف

1431هـ - 2010 م

كلمة شكر

عندما بدأت أخط كلمة الشكر هذه تراءت في مخيلتي صور الأشخاص الذين صادفتهم طوال مدة بحثي هذا، وترددت في أذني أصداء أصواتهم. ووفاءً مني وعرفاناً بجميلهم لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان لهم على كل ذرة معروف قدموها لي.

وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور محمد الحسين الصطوف الذي شملني برعايته وإشرافه على هذا البحث.

المحتوى

الفهرس

فــهرست الجــــــــــــداول

فهرست الأشكال

الفقر في الساحل السوري ودور التربية السكانية في معالجته

مقدمـــــــة:

تُعَد ظاهرة الفقر من الظواهر المستدامة، ومن أهم المعضلات التي واجهتها وما تزال تواجهها معظم الحكومات النامية والعربية. نشأت منذ أن وجد الإنسان على وجه البسيطة، ومع ذلك فإن الكثير من الكتّاب يُرجع بداية الاهتمام بهذه الظاهرة إلى ما يعرف بقانون إليزابيث لرعاية الفقراء في بريطانيا في بداية القرن السابع عشر (1601)[1]. إلا أن واقع الحال يدل على أن مساعدة الفقراء فكرة قديمة تعود إلى العصر الإسلامي عندما بزغ فجر الإسلام قبل حوالي ألف وأربعمائة سنة[2]حيث حارب الإسلام الفقر بعدة وسائل كان أهمها أن جعل دفع الزكاة ركناً من أركان الإسلام.

أما في عصرنا الحالي فقد برز الفقر في الاقتصاديات المعاصرة كإحدى المعوقات الأساسية لعملية التنمية، وبرزت تداعياته السلبية على الصعيد الاقتصادي بضعف معدلات النمو وتراجع مختلف المؤشرات الاجتماعية للتنمية.

لهذه الأسباب مجتمعة فقد أولت منظمات الأمم المتحدة المختلفة أهمية خاصة لموضوع الفقر و عدته مشكلة عالمية ينبغي التخلص منها، وفي عام 1948 صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان موضحاً فيه حق الفرد في الحياة الكريمة من خلال توفير الخدمات الضرورية للإنسان بما تتضمنه من مسكن وغذاء وتعليم ورعاية صحية وغيرها من الخدمات الضرورية التي تمكن الإنسان من العيش الكريم، تبع هذا الإعلان تقرير الأمم المتحدة عام 1954 الذي أوضح الحاجات الأساسية التي ينبغي أن توفرها الدولة للمواطن، وفي عام 1964 قامت منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة بتحديد مستويات الحد الأدنى للمعيشة، وفي منتصف الثمانينات اتفق المجتمع الدولي من خلال العديد من مؤتمرات القمة التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة على اعتبار أن الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية. وفي

---

[1] السيد،عبد الله ،1994 ، التنمية في الوطن العربي ، دار الكتاب الحديث،ليبيا ، ط1 ،ص22 .
[2] بدران ، عدنان ،2004، الفقر في الأردن-، عمان-، الأردن ، ص2.

التسعينات،في عام 1996 نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريراً بعنوان " تشكيل القرن الحادي والعشرين" اختارت فيه سبعة أهداف للتنمية، عرفت هذه الأهداف باسم "الأهداف الدولية للتنمية ". وفي العام نفسه (1996)، أعلن السكرتير العام للأمم المتحدة بطرس غالي بأن عام 1996 هو عام القضاء على الفقر.

وفي عام 2000 تمّ اعتماد إعلان الألفية من قبل 191 دولة، والذي يهدف إلى مكافحة الفقر المدقع والجوع وتخفيض نسبة الفقراء الذين يعانون من الجوع إلى النصف خلال الفترة 1990- 2015، وشنّ البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العام 2000 – 2001 هجوماً على الفقر.

أما سورية، فقد أبدت اهتماماً واضحاً بهذه الظاهرة بعد صدور نتائج تعداد 1970، وعملت على مواجهتها من خلال السياسات السكانية والخطط التنموية المتعاقبة التي سعت من خلالها إلى رفع المستوى المعاشي للسكان وتحقيق رفاهية المواطن السوري من خلال تلبية احتياجاته المتزايدة وبخاصة خدمات التربية والتعليم والصحة والكهرباء والمياه وغيرها. كما تمّ إحداث مديرية بهيئة تخطيط الدولة تختص بتخطيط السكان والقوى العاملة، وتقوم بإجراء الدراسات حول الواقع السكاني وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقترح السياسات السكانية.

وتوالت الدراسات والبحوث الخاصة بالفقر، ومنها الدراسة التي قامت بها الباحثة هبة الليثي الخبيرة المعتمدة لدى الأمم المتحدة وبالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة بمسح كامل جغرافي واقتصادي واجتماعي للفقر في سورية لتصبح هذه الدراسة إلى جانب الدراسات الأخرى المختصة مرتكزاً وقاعدة علمية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ولرسم السياسات التنموية العامة الهادفة إلى مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة. وفي الخطة الخمسية العاشرة تمّ وضع إستراتيجية عامة هدفت إلى المواءمة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والاجتماعي بما يكفل تأمين المتطلبات المتنامية للسكان والتي تتمثل في تأمين ما يطمحون إليه من رفاه وتطوير مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي والثقافي، ووضعت أهداف عامة ومحددة كمية ونوعية في مجال السكان ركزت على تطوير

خدمات الصحة الإنجابية ومحو الأمية التعليمية للإناث والذكور علـــى الـــسواء وتفعيـــل دور المرأة .

إذاً يمكننا القول: إن قضية الفقر هي قضية كل العصور منذ أن وجـــد التفـــاوت فـــي قدرات البشر وظروفهم وتطلعاتهم وأرزاقهم، وظاهرة عميقة الجذور لا تنحصر بجيل واحـــد أو بجانب من جوانب تنظيم المجتمع.

مشــكلة البــحث:

إن عدم توفر قاعدة بيانات عن الفقراء في الساحل السوري، وعدم وجود دراسات كافية عن الفقر، وشح البيانات عن الفئات الأشد فقراً، هذا بالإضافة إلى ضعف أساليب قياس الفقر التي تستند إلى نسبة مفترضة من النمو في الدخل الفردي، ويتم حسابها لبعض الفترات الزمنية باستخدام أساليب التقدير أو بالاستعانة ببيانات دولية وأحياناً تنفذ مسوح صغيرة للحصول على البيانات المطلوبة يعد من التحديات الرئيسية التي تواجه أي دارس لمشكلة الفقر وذلك لغياب الأساس الدقيق في تحديد حجم المشكلة. لذلك لا بد من الانطلاق من أسس مدروسة بعناية قوامها الخبرة والإحاطة الشاملة بالظاهرة المدروسة.

أهميـــة البـــحث:

تعد دراسة ظاهرة الفقر البشري ومتابعة التغيرات التي تطرأ عليها من الدراسات الجوهرية التي يمكن اعتمادها في الهيئات التخطيطية لما توفره من معلومات وبيانات إحصائية حول الوضع المعيشي للسكان يساعد في تقديم تصور علمي سليم لإرساء الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن البحث في ظاهرة الفقر البشري في الساحل السوري يساعد على التحديد الدقيق لحجم المشكلة بمعرفة أسبابها والآثار الناجمة عنها وبالتالي العمل على وضع حلول لمعالجتها من خلال وضع سياسات سكانية مناسبة.

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهم أهداف البحث بما يلي:

1- قياس التباين في توزيع الدخل في الساحل السوري باستخدام معامل جيني.
2- دراسة أهم الخصائص المعيشية للفقراء في الساحل السوري بالاستناد إلى الدخل والاستهلاك.
3- دراسة أهم مؤشرات الفقر البشري في الساحل السوري واختبارها باستخدام بعض الأساليب الإحصائية.
4- عرض أهم أساليب التربية السكانية في معالجة الفقر البشري.

فرضيات البحث:

1- لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط الدخل الصافي للأفراد القاطنين في المدينة ومتوسط الدخل الصافي للأفراد القاطنين في الريف في الساحل السوري.

2- لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين متوسط دخل الذكور ومتوسط دخل الإناث من الفقراء المدقعين في الساحل السوري.

3- لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين متوسط الدخل الصافي للفقراء المدقعين القاطنين في المدينة ومتوسط الدخل الصافي للفقراء المدقعين القاطنين في الريف في الساحل السوري.

4- إن معامل الارتباط بين الإنفاق الكلي للأسرة وعدد أفرادها يساوي الصفر.

5- استقلالية الحالة التعليمية عن الدخل الصافي للفرد في الساحل السوري.

6- لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية ما بين متوسط إنفاق الأسر الشهري على الغذاء في الساحل السوري عام 2004 ومتوسط هذا الإنفاق عام 2007.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف وتحديد وتعريف كافة الدلالات الخاصة بالظاهرة المدروسة وتحليل بيانات الدراسة الميدانية.

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث للدراسة من سكان الساحل السوري من عمر (15) سنة فأكثر.

عينة البحث:

تم توزيع 1000 استمارة عشوائية على سكان الساحل السوري.

حدود البحث: وتتضمن:

الحدود البشرية: أفراد الساحل السوري والذين أعمارهم (15) سنة فأكثر.

الحدود المكانية: المدن الساحلية والمناطق والنواحي التابعة لها.

الحدود الزمانية: جرى تطبيق الدراسة الميدانية خلال الفترة الواقعة بين شهري آذار ونيسان عام 2008 . ونتيجة زيادة الرواتب وارتفاع الأسعار خلال الفترة التالية لشهري آذار ونيسان تم الاكتفاء بحجم العينة والبالغ 1000 استمارة.

أدوات البحث:

تم الاعتماد في جمع بيانات الدراسة على نوعين من المصادر:

أ. الكتب والدراسات والأبحاث السابقة المتصلة بموضوع البحث التي تمكنت الباحثة من الحصول عليها باللغتين العربية والأجنبية.

ب. لقد اختير الاستبيان ليكون أداة الدراسة باعتباره يسهل الوصول إلى معلومات موسعة، بالإضافة إلى أنه يجعل أمر دراسة عدد كبير من الأفراد متيسراً.

معالجة البيانات:

تمت معالجة البيانات على الحاسب باستخدام برنامجي EXCEL وبرنامج SPSS الإحصائي في عملية تفريغ البيانات ومعالجتها وتحليلها، إضافة إلى تطبيق عدد من المؤشرات الإحصائية للتحقق من الفرضيات الموضوعة.

صعوبات البحث:

صادفت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات والعقبات والتي من أبرزها: نقص البيانات، وعدم توفر سلاسل زمنية كافية للنوع نفسه من البيانات، مما أعاق رصد تطور ظاهرة الفقر البشري، كذلك الافتقار إلى تعريفات وطرق موحدة في حساب مؤشرات الفقر

مما أعاق إجراء المقارنات، كما تخضع البيانات المتعلقة بالفقر لقيود حدّت من إمكانية استفادة الباحثة منها إلا ضمن حدود ضيقة بما لا يتوافق ومتطلبات قياس وتحليل الفقر.

الدراسات السابقة:

يتناول هذا القسم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وقسمت إلى مجموعتين رئيسيتين حسب الموضوع الذي تناوله كل بحث فكانت كالآتي:

1. الدراسات العربية **2.** الدراسات الأجنبية

1. الدراسات العربية:

1ـ 1 ـ دراسة قطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان: **الفقر والنمو وتوزيع الدخل في سورية (2004-2008) أعدت من قبل هبة الليثي، خالد أبو إسماعيل – 2008.**

تقدم هذه الدراسة تشخيصاً للفقر في سورية مقاساً بالنقود على أساس نفقات الأسرة في عامي 2006 – 2007. وتقدر نطاق الفقر ودرجة اللامساواة في البلاد في عامي 2006 – 2007 واتجاههما منذ عام 2004. وخلصت الدراسة إلى أن الفقر الشديد ازداد زيادة طفيفة من 11.3 % عام 2004 إلى 12.2 % عام 2007. كما ازداد الفقر الإجمالي زيادة كبيرة من 30 % إلى 34.5 % خلال الفترة ذاتها. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها تشجيع المزيد من التنمية المتوازنة للمناطق وتركيز الموارد على الأسر الفقيرة ورصد أكثر دقة للأوضاع المعيشية للأسر ونفقاتها على مستوى المحافظات.

1 ـ 2 ـ دراسة بعنوان: **النمو والعمالة والفقر في البلدان النامية – الدكتور نور الدين هرمز** – مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – المجلد (29)- العدد (1) 2007.

ركز البحث على التعريف بمشكلة الفقر وطرق قياسها والاستراتيجيات الوطنية والدولية المتبعة لمكافحتها، واعتمد على المعالجة الفكرية للقضايا المطروحة بناءً على الدراسات النظرية والمسوحات الإحصائية التطبيقية لإيجاد الحلول المفترضة لتكون عوناً في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وتوصل إلى أن الإستراتيجية الفعالة لمعالجة

مشكلة الفقر هي التركيز على الموارد والإنتاج والناس. وقدم عدداً من التوصيات أهمها: إتاحة الفرصة لجميع الناس لكسب معيشتهم بوسائل مستدامة، والتركيز على سياسات التنمية البشرية ووضع برامج خاصة بالمناطق الفقيرة.

1ـ 3 ـ دراسة بعنوان: " **الفقر في سورية1996–2004 "- هبة الليثي – خالد أبو إسماعيل – 2005.**

يهدف البحث إلى تشخيص حجم الفقر في سورية ورسم إستراتيجية للحد منه. وتوصل البحث إلى أن الفقر ينتشر في سورية في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية وهناك علاقة ما بين الفقر والتعليم والفقر والنوع الاجتماعي.

1ـ 4 ـ ورقة عمل بعنوان:"**الحالة المعرفية حول الفقر في الدول العربية: استعراض انتقائي**" **مقدمة من قبل علي عبد القادر علي** خلال ورشة العمل الإقليمية حول السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية المنعقدة في القاهرة 26– 28 أيلول 2005 برعاية المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

هدفت هذه الورقة إلى استعراض قضايا قياس الفقر والحالة المعرفية حول تقديرات الفقر في الدول العربية، وتوصل المؤلف إلى أن هناك قدراً جيداً من المعرفة حول الفقر في الدول العربية. مما يمكن من تعميق البحث في هذا المجال خصوصاً فيما يتعلق بوقع السياسات العامة وحسابات خط الفقر.

1ـ 5 ـ ورقة عمل بعنوان:"**أثر السياسات العامة على الفقر، توزيع الدخل، النمو.**" **مقدمة من بلقاسم العباس وعماد الإمام** خلال ورشة العمل الإقليمية حول السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية المنعقدة في القاهرة 26 – 28 أيلول 2005.

هدفت الورقة إلى قياس أثر السياسات العامة على الفقر من خلال التركيز على العلاقة بين السياسة الاجتماعية ومستويات الفقر في إطار يسمح بإدماج الفقر وتوزيع الدخل وذلك في ضوء عينة واسعة من البيانات الحديثة وتوصلا إلى:

- أن الفقر يستجيب لتأثير السياسات أكثر من توزيع الدخل والنمو.

• أن التحويلات تعد أكثر فعالية في التأثير على توزيع الدخل والنمو لكنها ذات أثر بسيط على مستويات الفقر.

• أن النمو يؤثر إيجاباً على الفقر وتوزيع الدخل باستثناء المستويات المرتفعة منه. وأوصى الباحثان بضرورة مسايرة سياسات تخفيف الفقر بإجراءات تحسين توزيع الدخل.

1ـ 6 ـ دراسة بعنوان:"**تمييز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة في المناطق النائية التابعة لإقليم جنوب الأردن**"**أعدت من قبل دوخي الحنيطي وآخرون**".

تهدف الدراسة إلى التعرف على المتغيرات التي تميز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة وتحديد متغيرات الأسر ذات الفقر المدقع ومتغيرات الأسر ذات الفقر المطلق وأسفرت النتائج على أن الفقر يرتبط بشكل وثيق بانخفاض الأجور والبطالة المقنعة. وعليه فإن الأسلوب الشامل لمعالجة الفقر يتطلب برنامجاً يشتمل على التحويلات الموجهة وشبكة تأمين اجتماعي.

1 ـ 7ـ دراسة بعنوان:"**النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية: هل ينمو متوسط دخل الفقراء بنفس معدل نمو متوسط الدخل – علي عبد القادر علي** – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية – المجلد السادس – العدد الأول 2003.

يهدف البحث إلى معرفة فيما إذا كان الفقراء يستفيدون من النمو الاقتصادي بالقدر نفسه الذي تستفيد منه بقية شرائح الدخل في الاقتصاد. وتوصل إلى أن هناك علاقة تناسبية بين متوسط دخل الفقراء ومتوسط الدخل نشأت نتيجة الخلط في تعريف الفقراء. وبينت نتائج الدراسة في الدول العربية بأن الفقراء يستفيدون من النمو الاقتصادي بحوالي **63%** من معدل نمو متوسط دخل الفرد.

1ـ 8 ـ دراسة بعنوان:" **منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي – سليمان القدسي** – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية – المجلد الرابع – العدد الثاني – 2002.

تهدف هذه الدراسة إلى استجلاء العلاقة ما بين النمو والتوزيع والفقر في الاقتصاد العربي وإلى تحديد نمط توزيع معونات منظومة التكافل الاجتماعي على فئات المجتمع، وعلاقته بمتغيرات الفقر والبطالة وسلم الدخل. وتخلص الدراسة إلى أن ارتفاع مستويات

الدخل في الاقتصاد العربي اقترن بتحسن درجة عدالة توزيعه، كما أن الفقر والبطالة مترابطان تحليلاً وواقعاً ويقع ضحيتهما من قل حظه من التعليم وانخفض أجره وتوطن في أرياف الوطن العربي. الأمر الذي يوجب تفعيل منظومة التكافل الاجتماعي بشقيها الرسمي والأهلي على نحو يدعم التكافلات في مختلف دوائر البناء الاجتماعي وتكويناته.

1 ـ 9 ـ بحث بعنوان: " **الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني المتسارع – الدكتور إمطانيوس مخول** – مجلة جامعة دمشق – المجلد 17– العدد الأول 2001.

ركز البحث على الدور الأساسي لتقليل مستوى الفقر وعلاقته بالتخطيط العائلي كوسيلة لتخفيض النمو السكاني. وقد توصل بالتحليل إلى اقتراح إستراتيجية ثنائية لتخفيض النمو السكاني:

- الاهتمام بالتخطيط العائلي لتخفيض الولادات غير المرغوب فيها.
- الاهتمام بتقليل الفقر لتخفيض الولادات المرغوب فيها.

1ـ 10ـ مشروع التربية السكانية في سورية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان – وزارة التربية – 1989.

يهدف المشروع إلى تعزيز المفاهيم السكانية في المناهج، وتنمية وعي النشء بأهمية وتطور الظواهر الديمغرافية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتوصل المشروع إلى ضرورة تطوير مفاهيم التربية السكانية في المناهج، وتحديد أوجه العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية.

2. الدراسات الأجنبية:

2ـ 1 ـ ورقة عمل بعنوان: " **الفقر والتنمية الاجتماعية في إفريقيا "قدمت من قبل Arimah Benedict Chukuwka** خلال وقائع ورشة العمل حول بناء القدرات واستدامتها في إطار إصلاح السياسات الاجتماعية، طنجة، 1998.

يتلخص الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تقييم العلاقة بين التنمية الاجتماعية والفقر في إفريقيا، بحيث يمكن تصنيف الدول الإفريقية حسب تطورها الاجتماعي وحسب مستويات الفقر فيها. وتوصل الباحث إلى أنه يمكن تفسير ظاهرة الفقر بجملة من المؤشرات الاجتماعية أهمها متغيرات التعليم ومتغيرات الصحة وكذلك متغيرات تزايد الديمقراطية في البلد ومستوى الإنفاق العسكري.

2ــ 2 ــ بحث منشور في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية بعنوان: " **تقييم الحرمان النفسي والبيولوجي في إفريقيا: تحليل الحساسية للرقم القياسي باستخدام بيانات أنغولا** ". **تم إعدادها من قبل Mwangi S.kimeni** ، عرض بلقاسم العباس، 1999.

تهدف هذه الورقة إلى تقييم الحرمان البيولوجي والنفسي، وتحديد درجة انعكاس مؤشرات الفقر على الحرمان في أنغولا بتحديد الفقر المطلق المبني على الحرمان البيولوجي المتمثل ب 2100 سعرة حرارية كحد أدنى لضمان حيوية الجسم، وتم تحديد الجزء غير الغذائي باستخدام طريقة انجل. واستنتج الباحث أن نسبة الفقر المستعملة في تقييم الفقر معيار غير جيد قد يؤدي إلى أخطاء في تصميم السياسات وأن مؤشر فجوة الفقر هو المؤشر الأفضل في تقييم درجة الحرمان وتقييم مدى انتشار الفقر المطلق.

2 ــ 3 ــ بحث منشور في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية بعنوان: " **تقييم أثر سياسة إصلاح الرعاية الصحية والاجتماعية على الفقر في إفريقيا** ": **حالة دراسية لاستخدام تقنية تقديم الخدمة المدققة في إدارة الرعاية الصحية**" مقدمة من قبل **Isaac A.o.odeyemi**، العدد الثاني، 1999.

تهدف هذه الدراسة إلى توفير الخدمة الصحية الدقيقة لمختلف شرائح المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار توزع مراكز الخدمة وتوزع السكان جغرافياً. واستنتج أن إعادة توزيع المرافق يقرب المسافات الإجمالية ويخفض تكاليف السفر التي تتحملها الحكومة. وبالتالي فإن تطبيق نظام تقديم الخدمة المدقق يؤدي إلى وفورات معتبرة في الميزانية وإلى تقريب طالب الخدمة من المرافق وبالتالي رفع معدل حصوله عليها.

- **مكانة الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة:**

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- لا يوجد أية دراسة محلية تناولت موضوع الفقر في الساحل السوري ودور التربية السكانية في معالجته، وهذا ما يجعل من المفيد القيام بهذه الدراسة لتقديم دراسة علمية أكاديمية تضيف شيئاً جديداً في مجال دراسة الفقر وطرق معالجته.
- تم في هذه الدراسة تحديد من هم الفقراء في الساحل السوري وآلية الوصول إليه، كما تم تحديد الفئات الأشد فقراً بين الفقراء ودراسة أهم خصائصهم المعيشية.
- اعتمدت الطرق المستخدمة في قياس الفقر على مسوح ميزانية الأسرة لعامي 2003-2004 و 2006- 2007 ، كما تم تصميم استبيان بالاستعانة ببعض دراسات المكتب المركزي للإحصاء.
- تم حساب مؤشرات الفقر وفق الحد الأدنى للدخل والاستهلاك الذي يحصل عليه الأفراد في الساحل السوري وليس وفق الحد الأدنى للمعيشة كما في الدراسات السابقة.

- مصطلحات البحث:

الفقر(Poverty)، الفقر المدقع (Abject poverty)

الفقر المطلق (Absolute poverty)، الفقر النسبي(Relative poverty)

قياس الفقر (Measuring poverty)، خط الفقر(Poverty line)،

مؤشرات الفقر (Poverty Indicators)، معامل جيني(Gine Coefficient)

التربية السكانية(Population Education).

1- الفصل الأول

الفقر البشري (مفهومه، أسبابه، مؤشراته، أساليب قياسه)

1-1- المبحث الأول: مفهوم الفقر البشري وأسبابه

1- 1-1- مفهوم الفقر البشري

1-1-2- أسباب الفقر البشري

1-1-2-1- النمو السكاني المرتفع

1-1-2-2- البطالة

1-1-2-3- الأمية

1-1-2-4- التضخم

1-2- المبحث الثاني: مؤشرات الفقر البشري

1-2-1- المؤشرات النسبية للفقر

1-2-2- مؤشرات التباين في توزيع الدخل

1-2-3- دليل الفقر البشري

1-3- المبحث الثالث: أساليب قياس الفقر البشري

1- 3-1- مسوح ميزانية الأسرة

1-3-2- خط الفقر البشري

1-3-3- أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة

1-1- المبحث الأول

مفهوم الفقر البشري وأسبابه

1-1-1- مفهوم الفقر البشري:

مع تطور الحياة الاجتماعية واتساع المفاهيم الاقتصادية اكتسب الفقر دلالات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وتحول من مفهوم يقتصر على تلبية السلع الأساسية إلى مفهوم شامل لجميع جوانب الحياة. كما تحول مفهوم الفقير من الشخص الذي لا يملك المال إلى الشخص الذي ينقصه كل شيء ولا يملك ما يكفيه ليعيش،أي الذي عنده سوء في التغذية وتغيب عنه العناية الطبية ويعيش في مسكن مؤقت وغير صحي وينقصه التعليم والإعداد والتدريب وعنده صعوبات في النفوذ إلى سوق العمل ويعيل عدداً كبيراً من الأطفال أو يضطر إلى عمالة الأطفال. وهذا التطور في مفهوم الفقر والفقراء جعله يتحول من ظاهرة يمكن أن تتعايش معها المجتمعات إلى ظاهرة ديناميكية متغيرة تختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر.

فما يعد فقراً في مجتمع ما قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر، ففقير اليوم قد يخرج من دائرة الفقر في المستقبل والعكس صحيح وذلك نتيجة لأسباب وعوامل ديمغرافية واقتصادية واجتماعية متعددة. ونظراً لذلك أصبحت ظاهرة الفقر موضوعاً للدراسة في مختلف فروع المعرفة كالاقتصاد والاجتماع و الانتربولوجيا والسياسة مما أدى إلى تعدد تعاريف الفقر و توصيفاته فهناك الفقر الاقتصادي والفقر الاجتماعي والفقر السيكولوجي والفقر السياسي. لذلك فمن غير المستغرب أن نجد في الأبحاث التي تصدت لدراسة ظاهرة الفقر وفي التقارير الدولية تعاريف متعددة تتقاطع في بعض الجوانب وتفترق في جوانب أخرى ومن هذه التعاريف:

- **تعريف البنك الدولي الذي يعرف الفقر على أنه:** عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ويؤخذ على هذا التعريف بأنه نسبي يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى، كما يعتمد على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف. فالفقر الذي يؤدي إلى الموت

يختلف عن الفقر الذي يعبر فقط عن التباين في توزيع الدخل ومن هنا تتضح نسبية هذا المفهوم وشدة تشابكه.

- **وتعرف التنمية البشرية الفقر بالاستناد إلى منظور القدرة بأنه:** انعدام الفرص والخيارات التي تمكن الإنسان من أن يعيش حياة كريمة ومحتملة. أي عدم وجود فرص حقيقية تساعد الفرد على أداء عمله في ضوء ما لديه من إمكانات وقدرات بسبب العوائق الشخصية والاجتماعية، وهنا لا يركز مفهوم القدرة على الدخل فقط وإنما يشمل أيضاً القدرات الأساسية كالمشاركة في المجتمع المحلي.

كما يعرف الدكتور "عبد الرزاق الفارس"الفقر قائلاً: هناك مكونان مهمان لابد من أن يبرزا في أي تعريف لمفهوم الفقر، وهذان المكونان هما مستوى المعيشة والحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد[3].

ويمثل مستوى المعيشة الحاجات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقر. أما الحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد فيركز على الدخل أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها.

ويعرف بعض الباحثين الفقر بأنه: الأوضاع المعيشية الناجمة عن سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة.[4]

أما الباحثة فترى بأن الفقر هو: عجز الإنسان عن تلبية احتياجاته المادية والمعنوية في إطار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في مجاله الحيوي.

ومن التعاريف السابقة يمكننا التمييز بين الأشكال التالية للفقر البشري: الفقر المادي وفقر المشاركة، فقر الاستقلال، فقر الحماية، ضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة الحرية،

[3] الفارس،عبد الرزاق.2001.الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي-مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت-ط1-ص22.

[4] جميل،قدري.2006. واقع السياسات الاجتماعية وآفاقها في اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية- ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة - ص19.

عدم كفاية الدخول، سوء التغذية، الحرمان من العمل(البطالة)، الحرمان من الصحة، نقص التعليم، الانعزال الاجتماعي، عدم توفر الاحتياطي المادي لمواجهة الأزمات. [5]

وبناءً على ذلك يمكننا أيضاً تحديد أهم أنواع الفقر:

1. **الفقر تبعاً لمدى ديمومته:** فقد يكون الفقر عابراً مؤقتاً أو موسمياً، وقد يكون مزمناً دائماً يستمر لمدة طويلة.
2. **الفقر حسب طريقة القياس ويشمل:**

أ- **الفقر المطلق:** وهو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع فيها الإنسان الحصول على الحد الأدنى المطلوب من الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية.

ب- **الفقر المدقع:** ويسمى أيضاً الفقر المتناهي، وهو الحالة التي لا يستطيع معها الإنسان الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية للحصول على الاحتياجات الدنيا من السعرات الحرارية لبقائه حياً يزاول نشاطاته الاعتيادية.

ج- **الفقر النسبي:** هو الحالة التي يقل فيها الدخل عن المتوسط أو الوسيط أو ينتمي إلى واحدة من أدنى فئات الدخل. على سبيل المثال أفقر نسبة 10% من السكان. فالفقر هنا لا يتحدد بمدى قدرة الفقير على إرضاء احتياجاته الأساسية وإنما وفق المكان الذي يشغله في سلم العائدات.

3- **الفقر البشري (فقر القدرات):** هو الفقر في القدرات والحرمان من مجالات التنمية البشرية التي تؤدي إلى تمتع الأشخاص بالتغذية الجيدة والصحة والتعليم والحياة الكريمة.

ويشترك الفقراء في مجموعة من الخصائص أهمها:

1- الفقر ظاهرة ريفية وإقليمية: إذا ما نظرنا للتوزع الجغرافي للفقراء نجد أن الغالبية العظمى منهم يتمركزون في الريف ويرتبط فقرهم بانعدام البنية الأساسية وتنوع الهيكل الإنتاجي. كما يعتمدون في تأمين دخلهم على الأعمال العرضية والزراعة التي تتصف بأنها موسمية وتقليدية ذات إنتاجية محدودة، تعتمد على محصول أو محصولين وتخضع لتقلبات الأسعار. وتشير الدراسات إلى أن ثلاثة أرباع الفقراء من العاملين في البلدان النامية يعيشون في الريف، كما يوجد بين العمال الزراعيين المأجورين في البلدان النامية أكبر عدد من حالات الفقر المدقع [6]وذلك بسبب انخفاض

---

[5] المرجع السابق– ص 12 .

[6] هرمز ، نور الدين. 2007- مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد (29) – العدد (1) – ص16 .

الأجور في المزارع الصغيرة والبطالة الموسمية وغالباً ما يكون العمل الزراعي غير رسمي وغير محمي وغير خاضع لقواعد تنظيمية.

ونظراً إلى أن معظم الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، وإلى أن الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي فإن ظاهرة الفقر تتفاقم لتتضمن الفرق المرتبط أيضاً بالقطاعات الإنتاجية الأخرى بغض النظر عن أحجامها وفعاليتها.

كما يعد الفقر ظاهرة إقليمية، فالبعد الإقليمي لظاهرة الفقر هو واحد من أهم الجوانب التي تشترك فيها المجتمعات العربية ومظهرها الأساسي يتعلق بموضوع الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة.حيث تشير الكثير من الدراسات إلى أن الوضع المعيشي للعديد من المهاجرين قد تدهور مقارنة بما كان عليه سابقاً. وتشير دراسة صدرت عن منظمة الاسكوا عام 1997 عن واقع الحياة في المدن العربية إلى أن "العديد من هذه المدن يشهد تدهوراً في الأحوال المعيشة عموماً ويعاني السكان من انتشار الفقر الحاد وانخفاض في نصيب الفرد من الدخل وارتفاع في معدلات البطالة إلى جانب افتقار الحيز العمراني للمعيشة إلى الخدمات الأساسية كالمياه والمرافق الصحية والكهرباء والطرق.[7]ومع ذلك فإن هذا لا ينفي بأن الفقر كظاهرة هو أكثر انتشاراً في الريف من المدينة وهذا ما أثبتته الكثير من الدراسات المسحية التي أجريت على بعض الدول العربية ومنها سورية.ففي إحدى دراسات الفقر في سورية للعام 2003– 2004 تبين أن الفقر ينتشر بشكل عام في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية وأن أوجه التباين تركزت في البعد الجغرافي،فقد شهدت المناطق الشمالية الشرقية (إدلب، حلب، الرقة، دير الزور، الحسكة) سواء أكانت ريفية أم حضرية أعلى معدلات الفقر سواء من حيث انتشاره أو من حيث شدته أو عمقه. من ناحية أخرى تمتعت المناطق الحضرية الجنوبية بأقل معدلات الفقر، وشهدت مناطق الوسط والساحل معدلات متوسطة من الفقر.[8]

كما تتباين مستويات الفقر داخل بعض المحافظات في كل إقليم. فعلى سبيل المثال وصلت معدلات الفقر إلى أعلى مستوياتها في الإقليم الشمالي الشرقي في سورية، إلا أن محافظة واحدة من الإقليم الشمالي الشرقي وهي دير الزور تمتعت بمعدلات فقر منخفضة تقل عن العاصمة دمشق في الإقليم الجنوبي والحال هذا نجده في العديد من البلدان النامية والعربية التي تعاني من الفقر. فالفقر يختلف من منطقة لأخرى ومن إقليم لآخر. والجدول الآتي يبين المقاييس النسبية للفقر في سورية وفقاً للإقليم باستخدام خط الفقر الأعلى(الفقر المطلق)عام 2003–2004:

---

[7] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الاسكوا.1997-الفقر في غربي آسيا:منظور اجتماعي-سلسلة دراسات مكافحة الفقر-نيويورك - ص27.

[8] الليثي ، هبة. 2005– الفقر في سورية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– ص35 .

جدول رقم (1): يبين المقاييس النسبية للفقر في سورية وفقاً للإقليم باستخدام خط الفقر الأعلى (الفقر المطلق) عام 2004-2003

الإقليم	مقاييس الفقر في الحضر			مقاييس الفقر في الريف		
	نسبة الفقر	فجوة الفقر	حدة الفقر	نسبة الفقر	فجوة الفقر	حدة الفقر
الإقليم الجنوبي	24.10	5.60	1.98	26.54	5.95	2.02
الإقليم الشمالي الشرقي	33.20	8.35	2.89	35.75	9.18	3.30
إقليم الوسط	27.68	6.38	2.14	28.90	6.51	2.11
الإقليم الساحلي	26.67	7.53	2.94	29.88	7.71	2.91
جميع أقاليم سورية	27.91	6.96	2.48	30.26	7.33	2.58

المصدر: الليثي، هبة2005 - الفقر في سورية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- ص45.

بالاعتماد على بيانات الجدول السابق وعند المقارنة بين المقاييس النسبية للفقر وفقاً للإقليم نجد أنه في الإقليم الجنوبي يصل الفرق بين الريف والحضر بالنسبة لمؤشر نسبة الفقر إلى 2.44% وإلى 0.35% بالنسبة لمؤشر فجوة الفقر وإلى 0.04% في مؤشر حدة الفقر. أما الإقليم الشمالي الشرقي فيظهر التباين في مقاييس الفقر النسبية بين الريف والحضر بشكل كبير حيث يشكل مؤشر نسبة الفقر 2.55%ومؤشر فجوة الفقر 0.83%ومؤشر حدة الفقر 0.41%. وبالنسبة لإقليم الوسط فإن الفرق في مقاييس الفقر بين الريف والحضر أقل منها بالنسبة للأقاليم الأخرى حيث نجد أن مؤشر نسبة الفقر يشكل 1.22% وفجوة الفقر0.13% وحدة الفقر-0.03%. أما الساحل السوري فتظهر فيه أعلى نسبة للفرق بين الريف والحضر بالنسبة لمؤشر نسبة الفقر ويصل الفرق إلى 3.21% أما مؤشر فجوة الفقر فيشكل 0.18% ومؤشر حدة الفقر ــ 0.03%.

2- حجم الأسرة: هناك خلاف واضح في الأدبيات الخاصة بدراسة الفقر حول العلاقة بين حجم الأسرة والفقر، فهناك من يرى أن احتمالات الفقر في العائلات الكبيرة تكون أقوى منها

بين العائلات الصغيرة لأن نصيب الفرد من الموارد يقل في العائلات الكبيرة. ولكن هذا الطرح يثير الجدل والتساؤل حول حقيقة تأثير حجم الأسرة على انتشار الفقر، فهل هذه الظاهرة مرتبطة بحجم الأسرة أم أنها مرتبطة بما وراء هذا الحجم والذي يشمل الفئة العمرية لأفراد الأسرة وعدد العاملين والمعالين فيها.

لذلك لا بد من التريث قبل التسليم بأن الأسرة الأكبر حجماً هي الأكثر فقراً لأن هناك من يرى أن الأسرة الكبيرة الحجم تستطيع أن تقتصد في الاستهلاك المنزلي مع توسيع فرص المشاركة في عملية الإنتاج والاستهلاك معاً بشكل يقلل من تكاليف حياة الفرد داخل الأسرة عن تكاليفها وهو بمفرده. إلا أن غالبية الدراسات ومنها تقرير الألفية الثاني لأهداف التنمية في الجمهورية العربية السورية عام 2005 يشير إلى أن الغالبية العظمى من الفقراء يعيشون في أسر يتراوح عدد أفرادها بين 7–9 أفراد، في حين أن 34% من غير الفقراء يعيشون في أسر يتراوح عدد أفرادها 4–6 أفراد،[9] وتزيد مخاطر الفقر بالنسبة للأسر التي تخطى عدد أطفالها الثلاثة، ويعيش 53% من الفقراء في أسر يزيد عدد أطفالها عن الثلاثة[10]. والجدول الآتي يبين متوسط الأسرة المعيشية وتكوينها في سورية عامي 2003 و2004.

جدول رقم (2): يبين متوسط الأسرة المعيشية وتكوينها في سورية عامي 2003 _ 2004

مؤشرات الأسرة المعيشية	فقراء	غير فقراء
حجم الأسرة المعيشية	**8.07**	**5.62**
عدد الأطفال	**3.33**	**2.17**
عدد المسنين	**0.24**	**0.33**

المصدر: الليثي، هبة ,2005 – الفقر في سورية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– ص151.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن هناك فرقاً في حجم الأسرة المعيشية بين الفقراء وغير الفقراء. إذ يبلغ متوسط حجم الأسرة المعيشية بين الفقراء 8.07 فرد وينخفض متوسط حجم الأسرة المعيشية بين غير الفقراء إلى 5.62 فرد. ويشكل الأطفال 3.33 فرد من

[9] هيئة تخطيط الدولة . 2005.- التقرير الألفية الثاني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية-ص22.
[10] جميل، قدري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية. 2006 ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة –دمشق– ص18 .

حجم أسر الفقراء، و2.17 فرد من حجم الأسر غير الفقيرة. أما متوسط عدد المسنين فهو أكبر بين الأسر غير الفقيرة منه بين الأسر الفقيرة وربما يعود ذلك إلى توفر الخدمات والرعاية الصحية في الأسر غير الفقيرة مقارنة بالأسر الفقيرة مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأعمار في الأسر غير الفقيرة.

وتأسيساً على ذلك نجد أن الفقر لا يرتبط بحجم الأسرة فقط وإنما بتكوينها أيضاً. ومن هنا فإن ارتباط الفقر بحجم الأسرة ينبغي أن يؤخذ ضمن إطار أن العائلة الكبيرة غالباً ما ترتفع فيها معدلات الإعالة وذلك بسبب زيادة عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو تفوق 60 سنة.

3. الحالة التعليمية: غالباً ما يكون الفقر متلازماً مع انخفاض المستوى التعليمي للأفراد لأن التعليم يحدد مدى قدرة الفرد في الحصول على العمل اللازم لكسب الدخل. ومعظم الدراسات تشير إلى أن الغالبية العظمى من الفقراء لم ينهوا سوى تعليمهم الابتدائي أو لم يحصلوا على أي قسط من التعليم. ويعملون في مهن يدوية ويتعرضون لمخاطر الانقطاع عن العمل والوقوع في براثن الفقر.[11] ويلاحظ أن ظاهرة الفقر المزمن بين العديد من العائلات ترجع بشكل أساسي إلى الأمية.[12]ففي دراسة عن علاقة الحالة التعليمية بالفقر في سورية تبين أن 18.31% من فقراء سورية لعام 2003-2004 أميون، كما يشكل الحاصلون على ابتدائية فما دون 62.96% من فقراء سورية وتنخفض نسبة الفقراء إلى 11.44%عند الحاصلين على إعدادية وإلى 5.11% عند الحاصلين على ثانوية أما الحاصلين على معهد متوسط وجامعة فتنخفض نسبة الفقراء بينهم إلى 1.46% و0.72% على التوالي.[13]

وتشير الدراسات إلى أن هناك علاقة بين تعليم الوالدين وتعليم الأبناء فنتيجة ضعف تعليم الوالدين وقلة إدراكهم لأهمية التعليم، أو عدم امتلاكهم الموارد التي تسمح بتوفيره لذريتهم، أو عدم قدرتهم على التضحية بالحاضر- العمل المنزلي أو في المزرعة- من أجل مستقبل أفضل فإن الأولاد يكونون أيضاً غير متعلمين مما يعزز استمرار ظاهرة الفقر من جيل لآخر ضمن

[11] القدسي ،سليمان .2002-، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي، مجلة التنمية والسياسات- العدد الثاني – ص38 .
[12] الفارس،عبد الرزاق-مرجع سبق ذكره-ص82.
[13] اللليثي ،هبة.2005- الفقر في سورية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- ص137.

العائلة الواحدة. وتجدر الإشارة في هذه النقطة بالذات إلى أن عبء التضحية بالتعليم غالباً ما يقع على الإناث ضمن العائلات الفقيرة ذاتها سواء في الريف أو الحضر لصالح الذكور[14].وهذا الاتجاه في ترجيح الكفة في تعليم الذكور يرجع إلى اعتبار أن تعليم الذكور بمثابة ضمان اجتماعي للوالدين التي يمكن أن يوفرها هؤلاء الأبناء للأسرة مستقبلاً. ولذلك فإن العديد من الفقراء يتعاملون مع تعليم الإناث على أنه سلعة كمالية يمكن اقتناؤها بعد تحقيق كل الحاجات الضرورية. ففي سورية تبين أن نسبة الالتحاق بالتعليم للأفراد بعمر 6-11 سنة لعام 2004 بلغ عند الذكور 98.2% مقابل 97.6% للإناث[15]. وبلغت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة لدى الفئة العمرية 15-24 سنة 94.6% عند الذكور مقابل 90.2% عند الإناث.[16]وهذا يشير إلى استمرار وجود تحيز ضد الإناث في التعليم وفي معرفة القراءة والكتابة من هنا تتضح شدة التفاعل بين التعليم وظاهرة الفقر.

- **تأنيث الفقر:** يعد مفهوم تأنيث الفقر مفهوماً حديثاً يدل على مدى حساسية المرأة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ونظراً لصعوبة معرفة مدى تأثير النوع الاجتماعي على الفقر على المستوى الفردي تتم دراسته على أساس الأسر المعيشية التي تعولها إناث أو ذكور. وتشير بعض الدراسات إلى أن تأنيث الفقر هو نتيجة طبيعية للآليات الاجتماعية المفروضة على النساء والتي تتعلق بالتعليم والعمل.

إلا أنه لا يمكننا ربط الفقر بالنوع الاجتماعي إلا في بعض الحالات الخاصة كالنساء الأرامل اللواتي يعلن عدداً من الأطفال ويفتقرنّ للدخل. ولا يوجد دليل على أن الأسر التي ترأسها الإناث أكثر فقراً من الأسر التي يرأسها الذكور. ففي سورية تمثل الأسر التي تعولها النساء نسبة صغيرة من إجمالي عدد الأسر، حيث تعول المرأة حوالي 8,4% [17]من إجمالي عدد الأسر في عام 2003- 2004 . وتسجل هذه الحالات معدلات وفجوات فقر أقل من الأسر التي يعولها الرجال بسبب وجود تكافل اجتماعي ومساعدات من الجمعيات موجهة لهذه الأسر التي تعولها النساء.

---

[14] P gertler and gleww,1992, The willingness to pay for education:on for daughters incontranst to sons; evidence from rural peru ,wordbank economic,vol6,p188.

[15] التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية،2005 ،هيئة تخطيط الدولة، منظومة الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية، ص28.

[16] المرجع السابق، ص28.

[17] الخطة الخمسية العاشرة في الجمهورية العربية السورية، 2005- ص814.

وبعد عرضنا لأهم الخصائص المشتركة بين الفقراء نستنتج بأن الفقراء: هم الأشخاص الذين يملكون القدرة الأقل من المتوسطة للحصول على دخل يمكنهم من تلبية حاجاتهم الغذائية وغير الغذائية. إذ نجد أن معظم الفقراء يعملون في وظائف غير منتجة ومنخفضة الأجر وبالتالي لا يمكنهم أن يكسبوا ما يكفي ليرتقوا بأنفسهم وبعائلاتهم فوق خط الفقر، وإنما الحاجة الأساسية تدفعهم للعمل ولو في وظائف غير منتجة بتاتاً. كما أنهم لا يستطيعون الاستفادة من فرص تحسين الدخل بسبب مهاراتهم المنخفضة. وعلى هذا فإن الفقراء هم أولئك الذين يعملون وينتمون إلى أسر معيشية فقيرة.

والفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية منتشرة في جميع دول العالم ويظهر على مستوى الحكومات ومستوى الأفراد. فعلى مستوى الحكومة يتحدد الفقر بمستوى النشاط الاقتصادي في تلك الحكومة الذي يحدد قدرتها على توفير الموارد من أجل التنمية البشرية. أما على المستوى الأسري أو الفردي فالفقر يعني انخفاض دخول الأسر أو الأفراد عن مستوى يؤمن لهم معيشة كريمة. وهناك علاقة ارتباط قوية بين الوضع الاقتصادي في الحكومة ومستوى معيشة أفرادها. فالدول التي تنخفض فيها الموازنة تنخفض فيها معدلات دخل الأفراد وتعاني من ارتفاع في معدلات الفقر.

وبناءً على ما سبق نجد أنه لا يوجد مفهوم موحد للفقر ومن الصعوبة تقديم تعريف علمي دقيق له لأن الفقر ظاهرة مركبة تتضمن معايير متعددة وتنطوي على مكونات وأبعاد تتباين تبعاً لاختلاف المجتمعات والحقب الزمنية، كما تتباين تعاريف الفقر حسب المنطلقات الفكرية للباحثين ومواقفهم المبدئية من الفقر. فالفقر حالة واقعية لا ترتبط بالعوز والحرمان المادي فقط وإنما يمثل مجموعة مشكلات غير مترابطة، فالفقر ليس وضعية ساكنة بحيث يمكن احتواؤه بعملية واحدة بل هو آلية متحركة باتجاهات ونتائج غير متوقعة في كثير من الأحيان.

2-1-1- أسباب الفقر البشري

على الرغم من الاتفاق التام بين الباحثين على وجود ملامح الفقر في جميع المجتمعات إلا أنهم اختلفوا في تحديد الأسباب المؤدية إلى انتشار هذه الظاهرة. فبعض الكتّاب عزا أسباب الفقر البشري إلى الإنسان نتيجة زيادة عدد المواليد وتدني حجم الإنتاج، بينما عزا البعض الآخر أسباب الفقر البشري إلى العوامل الطبيعية كالجفاف والزلازل والفيضانات التي تؤدي لكوارث اقتصادية. والبعض الآخر أرجعها لأسباب داخلية وأخرى خارجية. ونرى هنا أن الفقر لا يمكن حصره في سبب واحد وإنما يعود إلى مجموعة من الأسباب منها على سبيل المثال:

1-1-2-1- النمو السكاني المرتفع وغير المستقر:

برزت ظاهرة النمو السكاني المرتفع كمشكلة خطيرة تهدد الوجود الإنساني منذ النصف الثاني من القرن العشرين كأحد أهم المتغيرات التي تنعكس أثارها على التنمية، وأصبح النمو السكاني من القضايا الهامة التي تثير الكثير من الجدل والبحث والاهتمام لعلاقته المباشرة بالنمو الاقتصادي وبمستوى الفقر. فقد أدى التطور الذي شهدته الرعاية الصحية وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى انخفاض في معدل الوفيات وارتفاع معدل المواليد وبالتالي ارتفاع الزيادة الطبيعية مما أدى إلى زيادة في عدد السكان التي يترتب عليها التزامات عديدة تتمثل في تأمين الاحتياجات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية للمواطنين كالغذاء والصحة والتعليم والسكن وخدمات البنية التحتية وغيرها. ومما لاشك فيه أن مثل هذا الوضع يفرض العديد من الآثار السلبية على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كزيادة أعداد الأطفال والمسنين الذين يتطلبون دعماً ومساعدات اجتماعية، إضافة إلى زيادة في أعداد الشبان الداخلين إلى سوق العمل وكل هذا يؤدي إلى تغيير البنية الهرمية للسكان، وارتفاع أعداد من هم خارج سن العمل. والجدول الآتي يبين عدد السكان في عدد من الدول العربية عام 2005 وتقديراتها عام 2020.

جدول رقم (3): يبين عدد السكان في عدد من الدول العربية عام 2005 وتقديراتها عام 2020 بالآلاف

البلد	مجموع السكان بالآلاف		معدل النمو السنوي لمجموع السكان (%)		
	2005	2020	2010-2005	2015-2010	2020-2015
الأردن	5.703	7.556	2.11	1.86	1.65
الإمارات العربية المتحدة	4.496	6.144	2.26	2.08	1.90
البحرين	727	910	1.70	1.49	1.31
تونس	10.101	11.604	1.04	0.92	0.82
الجزائر	32.854	40.624	1.50	1.45	1.29
جزر القمر	798	1.130	2.57	2.31	2.07
الجماهيرية العربية الليبية	5.853	7.538	1.91	1.72	1.43
الجمهورية العربية السورية	19.043	26.029	2.36	2.10	1.79
جيبوتي	793	1.015	1.61	1.57	1.76
السودان	36.233	47.536	2.10	1.80	1.53
الصومال	8.228	12.336	3.06	2.69	2.35
الضفة الغربية وقطاع غزة	3.702	5.694	3.13	2.86	2.62
العراق	28.807	40.522	2.43	2.29	2.11
عمان	2.567	3.481	2.18	2.06	1.86
قطر	8.3	1.036	1.90	1.66	1.28
الكويت	2.687	3.698	2.52	2.08	1.79
لبنان	3.577	4.140	1.07	0.99	0.86
مصر	75.033	94.834	1.83	1.66	1.46
المغرب	31.478	38.327	1.44	1.33	1.17

المملكة العربية السعودية	**24.573**	**34.024**	**2.37**	**2.17**	**1.97**
موريتانية	**3.069**	**4.473**	**2.75**	**2.49**	**2.30**
اليمن	**20.975**	**32.733**	**3.11**	**3.01**	**2.78**
مجموع المنطقة العربية	**321.111**	**425.384**	**2.13**	**1.94**	**1.73**

المصدر:اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. 2008– وضع وآفاق المدينة العربية :التحضر وتحدي الأحياء الفقيرة– الجزء الأول– الاسكوا– الأمم المتحدة – نيويورك– 10 ، 13، 14.

نستنتج من الجدول السابق أن معدل النمو السكاني في غالبية الدول العربية لعام 2005

مرتفع. فمثلاً في سورية ارتفع عدد السكان من 6.305 مليون نسمة عام 1970 إلى 13.783 مليون نسمة عام 1994[18] وإلى 16.1 مليون نسمة عام 2000، ثم إلى 17.9 مليون نسمة عام 2007.[19] وإلى 19 مليون نسمة عام 2008.[20] وعلى الرغم من كون الزيادة السكانية في سورية هي ناتج طبيعي ومفرز أساسي من مفرزات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا الارتفاع شكل تحدياً كبيراً انعكس على مختلف نواحي الحياة مما سبب ضغطاً على الموارد المالية، وخفض الميزانية المخصصة للتطوير الاقتصادي، ومن الإنفاق على المجالات الحيوية التي تسهم في تطور المجتمع وتقدمه. فقد أدى النمو السكاني المرتفع وغير المنتظم إلى بروز مشكلة غذائية تجلت بانخفاض مساحة الأراضي القابلة للزراعة مما أدى إلى تدني إنتاج الغذاء. ومثل هذا الأثر الذي تركته الزيادة السكانية على الغذاء تأثرت فيه أيضاً مصادر الطاقة والمياه. كما أن النمو السكاني المرتفع وغير المنتظم أدى إلى صعوبات كبيرة تعلقت بتوزيع الخدمات بين مختلف المناطق الجغرافية كالتعليم والصحة. لأن المواطنين المقيمين في مناطق المخالفات السكنية نظموا أبنيتهم بشكل عشوائي مما أربك الجهات المختصة بتأمين الخدمات الضرورية ومنها الخدمات الصحية

[18] حجازي،حسن،2002، مؤشرات النمو السكاني في سورية، محاضرات ورشة العمل حول ديناميت السكان في سورية- جامعة تشرين- ص4.

[19] نعيم، معتز. 2008 ، السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 24- العدد الأول- ص321.

[20] المجموعة الإحصائية السورية. 2008 -ص61.

والتعليمية. لأنه في هذه المناطق لم تخصص أمكنة لإقامة المدارس والنقاط الطبية الأمر الذي نجم عنه عدة مشكلات منها: بعد مكان السكن عن المدرسة وارتفاع الكثافة الصفية، وعدم القدرة على تطبيق طرائق التدريس الحديثة وبالتالي الاضطرار إلى الدوام النصفي والدروس الخصوصية ومجمل هذه الأمور أدت إلى زيادة الإنفاق على التعليم.

إضافة إلى أن الزيادة السكانية تتطلب زيادة في الجهد والضغط لتأمين الخدمات الصحية اللازمة بما فيها عدد المشافي والأطباء والصيادلة والأدوية والأسرة وغيرها. كما تسببت الزيادة السكانية في زيادة كمية المخلفات البشرية في شبكات الصرف الصحي، والتي حملت وتحمل الدولة أعباء كبيرة في توسيع طاقة تصريفها باستمرار كونها تشكل مصادر تلوث للإنسان والنبات والحيوان. وتقع مسؤولية تفاقم وارتفاع النمو السكاني على برامج التربية السكانية المتبعة في البلدان ذات النمو السكاني المرتفع لافتقارها لبرامج واضحة حول تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وتركيز برامجها على الجوانب الاقتصادية وعدم إعطائها العامل السكاني الاهتمام اللازم مما جعل هذه البرامج تفتقر لخطط تطوير القوى العاملة وتدريبها وتأهيلها وتشغيلها وفق المعايير التي تتطلبها عملية التنمية الشاملة.

كذلك افتقار برامجها التخطيطية إلى المنهجية التي تلحظ الترابط بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني مما جعل هذه البرامج بعيدة عن متطلبات عملية التنمية الشاملة، إضافة إلى غياب برامج التوعية التي توضح عقبة النمو السكاني وتساعد المواطنين على اتخاذ التدابير اللازمة لتحديد عدد أفراد أسرهم بما يتناسب مع واقعهم الأسري والمحلي والإقليمي وهذا ما أدى إلى زيادة عدد السكان الذي انعكست آثاره على جميع مناحي الحياة.

1-1-2-2- البطالة:

تعد ظاهرة البطالة من الظواهر الرئيسية التي لها انعكاسات بالغة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وتعد أبرز التحديات التي تواجهها غالبية الدول على اختلاف أنظمتها سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي. لأن البطالة تتسبب في نقص الدخل وضعف القوة الشرائية وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وضعف الادخار. فإذا ما تدهور الدخل نتيجة البطالة تدهورت معه عدة نواح أخرى اقتصادية واجتماعية مثل استهلاك السلع والخدمات وجودة الحياة عامة والمستويات المعيشية والتعليمية والترويحية وغيرها.

كما تؤثر البطالة على حجم الإنتاج والناتج القومي ولها تأثير على حركة الاستيراد والتصدير، فعند قلة الإنتاج يقل التصدير ولقلة الناتج القومي يتدنى الدخل وينخفض مستوى المعيشة وتنكمش القوة الشرائية وكل ذلك يؤدي إلى الفقر. فالبطالة لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته، وإنما تعني حرمانه أيضاً من الشعور بجدوى وجوده. فإذا كان العمل حقاً و واجباً للفرد فإن العاطل عن العمل يكون من هذا المنطلق محروماً من هذا الحق ولا تتاح له الفرصة لأداء واجبه. إضافة لذلك وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل دون عمل يعد هدراً للموارد البشرية ولأهم وأثمن المصادر المتاحة للاقتصاد.

مما تقدم يتضح أن تأثيرات البطالة تؤدي إلى انخفاض الدخل،ويقود انخفاض الدخل إلى الفقر والحرمان، ويقود الفقر إلى تدني مستوى المعيشة. ومثال ذلك مشاهد المتسكعين والمنحرفين في عواصم المدن الكبرى التي أصبحت أشياء مألوفة نجم عنها عدة مشكلات كإدمان المخدرات والجرائم والاعتداءات المسلحة التي غالباً ما يكون الباعث لها شعور هذه الفئة بالفراغ وعدم القدرة على تأمين متطلبات عيشهم بسبب البطالة. وتعد سورية واحدة من الدول التي تعاني من مشكلة البطالة الناجمة عن قصور في عملية التنمية، وركود اقتصادي مديد ناجم عن نمو سكاني مرتفع أدى إلى نمو متسارع في القوى العاملة مع نمو متواضع في فرص التوظيف، إضافة إلى دخول العنصر النسائي بقوة إلى سوق العمل وانخفاض جودة العمالة وتدني مستوى إنتاجيتها، ورغبة العاملين بالعمل بالقطاع العام، وتخلي الدولة عن دورها الاجتماعي في توفير نسبة كبيرة من فرص العمل للوافدين الجدد في صفوف الأيدي العاملة، وتخلف برامج التوجيه والتدريب المهني عن القيام بدورها في تدريب الأفراد وتعيينهم في المكان المناسب لعدم وجود تنسيق بين السياسات التعليمية والتشغيلية ومنها عدم الانسجام بين مؤهلات وخبرات خريجي بعض التخصصات مع تلك التي تحتاجها سوق العمل نتيجة الفجوة بين ما تعلمه الخريجون وبين حاجة السوق، وبين تقادم الأجهزة والآلات التي تدرب عليها الخريجون في بعض التخصصات الحيوية المتسارعة التقدم، وبين الاستحداث الملحوظ لهذه الآلات في سوق العمل، أو عدم تملكهم وظائفها في حال توافرها.[21] وتركيز المناهج على

[21] هيئة تخطيط الدولة. 2005– تقرير التنمية البشرية – سورية – ص109 .

الجانب النظري وضعف الاهتمام بالجانب العملي مما يعيق عمل الشباب بعد تخرجهم وغياب الحماية النقابية مما يعرض الأفراد لظاهرة الاستغلال.

كما أن سياسات القبول ونظمها مركزية وتختلف معاييرها من مرحلة لأخرى، وتقوم في الجامعة على نظام المفاضلة وليس على مراعاة رغبات الطلاب، فرغبات الطلاب محكومة بعلاماتهم، وتتجه نظم المفاضلة إلى تقليل نسبة المقبولين في الفروع العلمية لصالح فروع العلوم الإنسانية والمعاهد. إضافة إلى أن رفع معدلات القبول كان لصالح أبناء الأغنياء الذين بإمكانهم إلحاق أبنائهم في التعليم الموازي وهذا يعني أن نسبة كبيرة من أعداد طلاب كليات الطب والهندسة والصيدلة ستكون لصالح أبناء الأغنياء دون الفقراء. كما أن رسم التسجيل السنوي في الجامعة وتكاليف الكتب والمراجع وغير ذلك تصبح أكثر كلفة في المرحلة الجامعية خاصة بالنسبة للطلاب القادمين من مناطق أخرى غير المدينة التي توجد فيها الجامعة مما يحملهم أعباء إضافية كالسكن والغذاء والانتقال وغير ذلك وهذا ما ينعكس سلباً على معدل الالتحاق والاستمرار بالدراسة وبالتالي التخرج في كل المراحل التعليمية.
ويشير مسح البطالة في سورية لعام 2003 إلى أن البطالة تتمركز في صفوف الشباب خاصة في الفئة العمرية من 20- 24 سنة و شكلت 34,4% [22] من العاطلين عن العمل وارتفعت عام 2006 إلى 37,2%[23]. وتبين الدراسات أن عدد العاطلين عن العمل في سورية في ازدياد مطرد فمن 88 ألف عاطل عن العمل عام 1970 إلى 432 ألف عاطل عن العمل عام 1999 وإلى454800 ألف عاطل عن العمل عام 2007.[24] وازدادت معدلات البطالة من 5% عام 1981 إلى 11,6%[25] عام 2000 وإلى 12.9%عام2006وبلغت أعلاها في محافظة الحسكة 23% ثم في اللاذقية 22% وفي طرطوس19%.[26] ويلاحظ ارتفاع كبير في نسبة البطالة بين الإناث وشكلت أعلى نسبة لها في محافظة اللاذقية 34.2% و31%في

---

[22] الليثي ، هبة .2005– الفقر في سورية – ص 29

[23] المجموعة الإحصائية. 2008– ص 92.

[24] مجلة المعلومات، البرنامج الوطني لمكافحة البطالة، العدد 173، 2000 ،ص 12و المجموعة الإحصائية السورية. 2007 ،ص 96 .

[25] الليثي ، هبة. 2005– الفقر في سورية– ص30.

[26] هيئة تخطيط الدولة- إدارة التنمية البشرية – مديرية الأحوال المعيشية وتنمية المجتمع الأهلي. 2007– تحليل مستوى الأحوال المعيشية ورصد ظاهرة الفقر البشري- ص26.

السويداء ثم 30.9%في طرطوس[27]. والجدول الآتي يبين نسبة البطالة في سورية في الفئة العمرية 15–24 سنة حسب المحافظة والجنس في عامي 1995 و2004 (%).

جدول (4): يبين نسبة البطالة في سورية في الفئة العمرية 15–24 سنة حسب المحافظة والجنس في عامي 1995 و2004 (%)

المحافظة	1995			2004		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
دمشق	4.6	11.7	5.5	7.6	24.4	10.3
ريف دمشق	6.3	11.4	6.8	16.4	30.6	18.2
حلب	6.4	19.9	8.9	17.7	25.7	18.9
حمص	16.3	19.4	16.6	21.7	44.9	26.2
حماة	5.0	12.8	7.7	29.8	41.4	32.6
اللاذقية	22.8	33.9	27.2	42.9	68.8	50.7
إدلب	20.3	17.8	19.2	22.7	25.2	23.1
دير الزور	15.8	16.8	16.1	22.4	24.8	23.1
الحسكة	19.1	15.4	17.6	41.1	42.2	41.4
طرطوس	33.8	61.9	44.5	36.0	63.7	45.1
الرقة	10.1	3.3	8.6	16.1	17.2	16.4
درعا	8.3	38.1	11.3	15.0	28.4	16.7
السويداء	30.3	10.3	25.3	27.5	64.4	36.1
القنيطرة	34	72.7	46.4	21.1	31.9	22.7
المجموع	11.5	21.0	13.9	22	36.7	24.9

المصدر: التقرير الوطني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية،2005، ص61.

[27] المرجع السابق.

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى ارتفاع نسبة البطالة بين أفراد الفئة لعمرية 15−24 سنة بالمقارنة مع أفراد الفئات العمرية الأخرى في قوة العمل. فلقد ازدادت نسبة البطاللة من 11.5% للذكور و 21% للإناث و 13.9% للمجموع عام 1995 إلى 22% للذكور و 36.7% للإناث و 24.9% للمجموع في عام 2004. ويمكن أن نرجع هذا الازدياد الملحوظ في نسبة البطالة بين الشباب إلى مجموعة من العوامل منها: التطورات التكنولوجية المتسارعة لاسيما في تقنيات المعلومات والاتصالات، وارتفاع معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة 1994−2004 إلى 5.58%[28] مما شكل تحدياً كبيراً لسوق العمل وانعكس على ازدياد بطالة الشباب، وتدني المستوى التعليمي للمتعطلين عن العمل فلقد كان هناك 57.6% من مجموع المتعطلين لعام 2003[29] ليس لديهم من التعليم إلا الابتدائية فما دون. بالإضافة إلى اضطرار قسم من العاملين إلى القيام بعمل ثانوي بالإضافة إلى عملهم الأساسي نتيجة زيادة متطلبات الحياة، واستمرار عدد آخر من العاملين بالعمل إلى ما بعد سن التقاعد. كما تشير البيانات إلى وجود تباينات كبيرة في نسبة البطالة بين الشباب من محافظة إلى أخرى. ونلاحظ ارتفاع هذه النسبة ارتفاعاً كبيراً في محافظتي اللاذقية وطرطوس في عام 2004 بالمقارنة مع بقية المحافظات وبالمقارنة مع ما كانتا عليه عام 1995. وكذلك نلاحظ ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث ارتفاعاً ملحوظاً بالمقارنة مع الذكور في معظم المحافظات ولا يشذ عن ذلك إلا عدد قليل من المحافظات مثل المحافظات الشمالية الشرقية التي تعنى بالعمل الزراعي الأمر الذي يجعل البطالة فيها موسمية.

وتشير دراسة للفقر في سورية عام 2005 إلى أن هناك ما يقرب من 19% من السوريين معرضون لفترة عابرة من الفقر وبشكل خاص العاملون في القطاع غير المنظم الذي يوظف ثلث العدد الإجمالي للعاملين.حيث شكل المشتغلون عام 2004 في القطاع غير المنظم 37,5% من مجموع المشتغلين مقارنة بمعدل 23% عام 1987 و 36% عام 1995 .[30] وهذا مؤشر بالغ الخطورة يدل على حالة التشغيل المنقوص وافتقاد فرص العمل الجديدة في القطاع المنظم وعدم استثمار قوة العمل بالشكل الأمثل وبإنتاجية عالية. ومن المعروف عن القطاع غير المنظم تجاهله للنظم والتشريعات وعدم التزامه بها ، ويتكون من وحدات إنتاجية

[28] التقرير الوطني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية،2005، ص62.
[29] المرجع السابق، ص62.
[30] هيئة تخطيط الدولة – الخطة الخمسية العاشرة. 2006- 2010 – ص180 .

صغيرة غالبها في عزلة عن التطور التقني وعن النظام المالي الحديث، ويتميز بإنتاجية متدنية ولا يحظى العمال إلا بأجر متدن وأضعف بكثير من الأجر المعهود في القطاع المنظم، إضافة إلى عدم توافر الشروط المهنية والصحية المطلوبة. كما أن التوظيف في القطاع العام يتم على أساس الشهادات ويعمل القطاع الخاص أيضاً على المبالغة في متطلباته وهذا ما يجعل معظم الأفراد يعملون في القطاع غير المنظم وبالتالي فهم لا يملكون أجراً ثابتاً لأنهم يعملون فترات ويتعطلون فترات أخرى مما يجعل أجرهم غير منتظم مما يعرضهم وأسرهم للفقر. وبناءً على ذلك يمكننا إرجاع الفقر والمشكلات الناجمة عنه إلى البطالة. لأنها تعني ببساطة حرمان المؤهلين والقادرين على العمل سواء كانوا متعلمين أو غير متعلمين من كسب العيش بكرامة من خلال عملهم بما يترتب على ذلك من دفع هؤلاء العاطلين إلى هوة الفقر والاعتماد على الغير واستنزاف المدخرات أو الميراث في حال وجودهما.

1-1-2-3- الأميـــــة:

في الوقت الذي تدنت فيه نسبة الأمية وأصبحت ذات معدلات منخفضة في العديد من بلدان العالم لازالت مرتفعة في العديد من البلدان العربية. ومفهوم الأمية لم يعد يعني عدم معرفة القراءة والكتابة وإنما تطور شيئاً فشيئاً مع التطور المعاصر العلمي والتكنولوجي ليصبح مفهوم الأمية بأنه عدم الدراية بالحاسب الآلي وغيرها من المفاهيم التي تشير إلى أن الأمية لا تقف عند سقف معين من التعليم. والأمية مشكلة حاضنة لمشكلات أخرى لها امتدادات على جبهات التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، كما تعتبر سبباً للفقر لأنها تعيق تحسين الأوضاع المعيشية للسكان وتعيق قدرة الإنسان على تحسين سلوكه تجاه مختلف المواقف اليومية مثل التربية والمشاركة السياسية والسلامة النفسية والبدنية والصحية للأبناء، وتعيق تحسين أوضاعه والمشاركة في تنمية أسرته ومجتمعه.

وتعد الأمية من أهم العوامل المؤثرة في الفقر ومن أخطر المشكلات التي تهدد خطط التنمية وتعوق انطلاقها لتأثيرها المباشر في العنصر البشري. إذ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الأمية والتنمية الاقتصادية، فمع وجود الأمية يصعب الاتصال مع الآخرين مما يؤدي إلى عدم القدرة على إتباع التعليمات الخاصة باستخدام الآلات الحديثة مما يؤدي إلى فقدان الألفة بين العامل والآلة وإلى خفض إنتاجية الآلات وسوء صيانتها، كما تؤدي الأمية إلى عدم إتباع

إجراءات الأمن من قبل العامل تجاه الوسائل الثقافية الحديثة مثل خطر الكهرباء، خطر الآلات، خطر المواد الكيميائية المستخدمة في الصناعة والزراعة مما يؤدي إلى عدم شعور العامل بالأمن. بالإضافة للمشاكل السابقة فإن الأمية تتسبب في خلق مشاكل وصعوبة في التواصل بين الإدارة والعمال الأميين فيما يتعلق بنظام المؤسسات ومواعيد العمل والتمارض ومجمل هذه المشاكل تتسبب في تدني الإنتاجية وهدر في الموارد البشرية وبالتالي انخفاض في الدخل القومي. والجدول الآتي يبين توزيع المشتغلين في سورية (15-59 سنة) حسب الحالة التعليمية وقطاع العمل عام 2007.

جدول (5): يبين توزيع المشتغلين في سورية (15- 59 سنة) حسب الحالة التعليمية وقطاع العمل عام 2007

قطاع العمل	المؤهل التعليمي					
	ابتدائية فما دون	إعدادية ومدارس مهنية	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعية فأكثر	المجموع العام
حكومي	342995	203719	241882	358322	233059	1379977
خاص	2278127	477588	228982	79831	143452	3207977
تعاوني ومشترك	262713	39304	17457	3789	4760	358023
المجموع	2913832	720611	488321	441942	381271	4945977

المصدر المجموعة الإحصائية السورية2008-جدول3/4 ص83

نستنتج من الجدول السابق:

1- النسبة الأكبر من مجموع المشتغلين في سورية هم من حملة الابتدائية فما دون وتشكل نسبتهم 58.9% من مجموع المشتغلين لعام 2007. وربما يعود ذلك إلى ميل أصحاب المنشآت إلى تشغيل العمال بأجور منخفضة أي يد عاملة رخيصة.

2- تبلغ نسبة المشتغلين الحاصلين على إعدادية 14.5% من مجموع المشتغلين.

3- تنخفض نسبة المشتغلين الحاصلين على ثانوية إلى 9.8%.

4- تشكل نسبة المشتغلين الحاصلين على معاهد متوسطة وجامعة 15.9% من مجموع المشتغلين، وهي نسبة منخفضة تعود إلى عجز قطاعات الإنتاج عن خلق فرص عمل تتناسب

مع الشهادات من جهة وعدم الاقتناع بجدوى تشغيل أصحاب الكفاءات العلمية والفنية من جهة أخرى.

وبما أن الغالبية العظمى من المشتغلين في سورية هم من حملة الابتدائية فما دون فإن ذلك يشكل فجوة واسعة بين العرض والطلب على القوى العاملة وحالة من عدم التوازن أمام خطة الدولة في إصلاح الاقتصاد الوطني والرفع من المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج وتحديث المنشآت الإنتاجية والخدمية والنهوض بالعمل والإنتاج إلى مستوى المقاييس الدولية مما يؤدي إلى ضعف في الإنتاج ، وعدم القدرة على تطوير أساليب الأداء الوظيفي وسوء استغلال للموارد وشيوع الفساد والتسيب وغير ذلك من المظاهر التي تخلقها الأمية. ومن هنا فإن الأمية لم تعد مشكلة تعليمية أو تربوية فحسب وإنما أصبحت مشكلة حضارية إنسانية لها آثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بحيث لم يعد اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب غاية بحد ذاتها وإنما وسيلة لبلوغ غايات أهم تتعلق بالارتقاء بوضع الفرد وإسهامه في تقدم وتطور مجتمعه. فالأمية واحدة من أكبر المشاكل التي يعاني منها الفقراء، ومن أخطر العلل التي تعاني منها الدول الفقيرة وتشكل دليلاً على التفاوت الاجتماعي الاقتصادي الكبير بين الأغنياء والفقراء.

1-1-2-4- التضخم:

تنعكس الآثار السلبية لظاهرة التضخم على اقتصاديات معظم دول العالم اليوم نتيجة فشل السياسات المالية والاقتصادية في تحقيق الاستقرار في الأسعار، ولحل هذه المشكلة تلجأ الدول إلى زيادة إصدارها النقدي وهذا يعني زيادة في الكمية المعروضة من النقد في ظل زيادة الطلب عن مستوى العرض الكليين بنسبة كبيرة مما ينجم عنه اتساع في الفجوة التضخمية التي تسبب التضخم الذي هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار ناجم عن فقدان التوازن الاقتصادي في اقتصاد دولة ما، ويؤدي إلى حالة انكماش اقتصادي في حال حدوث فائض في العرض الإجمالي وإلى حالة تضخم اقتصادي في حال حدوث فائض في الطلب الإجمالي.

لكن ما يهمنا هو أن التضخم يتسبب في الفقر من خلال مجموعة من العوامل أبرزها: وجود سوق عمل شديدة التنظيم تتميز بلجم مفتعل للعرض من الأيدي العاملة يؤدي إلى ارتفاع

مفتعل للأجور النقدية لتصبح أعلى من الإنتاجية الحدية للعمل الأمر الذي يؤدي إلى انكماش هامش الربح وبالتالي الامتناع عن الاستثمار من قبل القطاع الخاص.[31]ومن ناحية أخرى فإن عدم مرونة العرض في قطاعات الاقتصاد الرئيسية يؤدي إلى سحب أسعار السلع الأخرى لتحدث تضخماً عاماً في الاقتصاد. كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم عوامل نقل الفقر عبر التضخم،ففي إطار عملية التبادل التجاري الدولي يتم استيراد التضخم مع استيراد السلع والخدمات. فنتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة يزداد الطلب على وحدات النقد المحلي من أجل دفع ثمن السلع المستوردة مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع المنتجة محلياً إلى الأعلى وهذا ما يسمى بعملية استيراد التضخم من ناحية وتصدير التضخم من ناحية أخرى. وينجم عن ذلك الارتفاع المتزايد في أسعار السلع مما يؤثر على ميزانية الأفراد ويخفض القوة الشرائية إذ أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الحقيقي وعند زيادة الأجور النقدية لتعويض الارتفاع في الأسعار فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع التكاليف المتغيرة للإنتاج وزيادة الأسعار من جديد وبالتالي ارتفاع تكاليف المعيشة أكثر لأن أصحاب الدخول الثابتة سوف يشترون بدخلهم سلعاً وخدمات أقل من ذي قبل كما أن معظمهم دخولهم اسمية وغير مصممة للتكيف مع التغيرات في الأسعار، ويفتقدون لأدوات احترازية ضد التضخم ومعظم نقودهم سائلة. فالمدخرون لأصول مالية كالودائع طويلة الأجل بالبنوك يتعرضون لخسائر كبيرة لأن القيمة الحقيقية لمدخراتهم تتعرض للتآكل سنة بعد الأخرى مع ارتفاع الأسعار.

أما أصحاب الدخول المتغيرة كالتجار ورجال الأعمال تزيد دخولهم مع موجة الغلاء وترتفع بنسبة أكبر من ارتفاع المستوى العام للأسعار لأنهم يجسدون مدخراتهم في أشكال عينية كالأراضي والمعادن النفيسة. ومع الارتفاع المستمر للأسعار يدرك الناس أن الشراء اليوم عند مستويات الأسعار السائدة أفضل من الشراء في الغد حيث ترتفع الأسعار فيتسارعون إلى الاكتناز، ويلجئون إلى عملة ثابتة في قيمتها فيتدهور سعر صرف العملة المحلية لأنه مع اشتداد موجة الغلاء تفقد النقود قيمتها مما يسبب اضطراباً بين البائعين والمشترين، المنتج والمستهلك، الدائن والمدين، وتشيع الفوضى داخل الاقتصاد المحلي وقد يلجأ التجار إلى التعامل بعملة غير عملة بلدهم مما يؤدي إلى فوضى في الأسعار. كما

[31] الأبرش، محمد- التضخم في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية– ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية- قضايا النقد والتسليف والقطع والمصارف، دمشق من 1994/11/1 ولغاية 1995/5/3- ص4.

تتعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة فنتيجة ارتفاع أسعار السلع المحلية مقابل السلع المستوردة يقل الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى بطالة وانخفاض في مستوى الدخل المحلي وإلى عجز في ميزان المدفوعات التجاري. وتلجأ الدولة لمواجهته من خلال الاستدانة أو تصفية ما تملكه الدولة من أصول بالخارج وتزيد الضرائب وتطبقها على الأغنياء والفقراء معاً وهذا ما ينعكس سلباً على الواقع المعيشي للسكان وبشكل خاص الفئة المحدودة الدخل.

كما تظهر آثار التضخم السلبية من خلال إعادته لتوزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة عشوائية. وعلى هذا يمكن اعتبار التضخم واحداً من بين الأسباب الرئيسية للفقر ومن أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي الاجتماعي لانعكاسه المباشر على المستوى المعيشي للسكان وخاصة الفئة المحدودة الدخل التي تجد نفسها تنوء تحت كلف المعيشة المتزايدة. أي أن التضخم يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً.

مما سبق نجد: الفقر مثله مثل أي ظاهرة يصعب رده إلى سبب واحد، فالعوامل التي تتسبب في أية مشكلة وضمنها الفقر عادة ما تتعدد وكثيراً ما تتداخل. كما تختلف من موقع إلى آخر ومن فكر إلى غيره، ورغم هذا هناك ما يشبه الاتفاق التام بين المهتمين بهذا المجال على عوامل أساسية وأخرى فرعية تقف وراء تفاقم مشكلة الفقر البشري.

2-1- المبحث الثاني
مؤشرات الفقر البشري

لقد تمّ الاتفاق على أهم المؤشرات العالمية لتحديد أعداد الفقراء وخصائصهم في المجتمع. وعند وضع تلك المؤشرات تم أخذ خاصتين بعين الاعتبار: الأولى بديهية الرتابة وتعني أن أي انخفاض في دخل الفقير يؤدي إلى زيادة فقره في حال ثبات جميع المتغيرات كالأسعار. والخاصة الثانية: بديهية التحويلات وتعني أن تحويل أي جزء من دخل فرد فقير إلى فرد آخر أكثر دخلاً يؤدي إلى زيادة الفقر بشرط ثبات المتغيرات الأخرى.

وهناك مؤشرات عديدة للفقر منها:

1-2-1- المؤشرات النسبية للفقر وتتضمن:

- **مؤشر نسبة الفقر:** يسمى أيضاً مؤشر عدد الرؤوس، وهو من أبسط المؤشرات وأكثرها شيوعاً،كما أنه سهل الفهم والشرح إلا أنه يعاني من بعض النواقص منها: لا يعكس الميزتين المطلوبتين في مؤشرات الفقر(بديهيتي الرتابة والتحويلات)، ولا يتضمن أي إشارة إلى عمق الفقر أو حدته فمثلاً، لو أن شخصاً أو عائلة ما كانت فقيرة ثم أصبحت فقيرة جداً فإن هذا المؤشر لا يعكس ذلك فهو غير حساس للفروقات في عمق الفقر ولتوزيع الدخل بين الفقراء. ويعرف مؤشر نسبة الفقر: بأنه النسبة المئوية للسكان الذين يقل إنفاقهم الاستهلاكي الشهري على الحاجات الأساسية من السلع الغذائية وغير الغذائية عن مستوى خط الفقر من مجموع عدد السكان .[32]

و يمكن حسابه بالنسبة للأفراد باعتباره يساوي نسبة السكان الفقراء، أو بالنسبة للأسر باعتباره يساوي نسبة الأسر الفقيرة وذلك وفق مايلي:

نسبة الأفراد الفقراء = عدد الأفراد تحت خط الفقر ÷ مجموع السكان *100

نسبة الأسر الفقيرة = عدد الأسر تحت خط الفقر ÷ مجموع عدد الأسر *100

- **فجوة الفقر:** لتكميل المؤشر السابق تم تقديم مؤشر فجوة الفقر والذي يسمى أيضاً عمق الفقر. ويبين هذا المؤشر متوسط بعد الفقراء عن خط الفقر ويعرف بأنه: متوسط الفرق بين خط الفقر والدخل أو الاستهلاك الفعلي لكافة الأفراد، الأسر الفقيرة. يعكس هذا المؤشر كم

---

[32] هيئة تخطيط الدولة- إدارة التنمية البشرية .2007- مديرية الأحوال المعيشية وتنمية المجتمع الأهلي – تحليل مستوى الأحوال المعيشية ورصد ظاهرة الفقر البشري – ص4 .

الموارد (التحويلات) اللازمة لرفع جميع الأفراد أو الأسر الفقيرة فوق خط الفقر. ويحقق ميزة الرتابة، فعندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر، إلا أنه لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء ويتم حسابه وفق القانون التالي[33]:

$$pg = \sum_{i=1}^{q} \frac{(z-y)}{nz} * 100$$

حيث Pg: فجوة الفقر النسبية.

Z : خط الفقر

y: الدخل

n: مستوى استهلاك أو دخل الفقير

q:عدد الفقراء

والجدول الآتي يبين نسبة الأسر الفقيرة على أساس فجوة الفقر حسب المناطق في سورية عامي 1997 و2004.

جدول رقم (6): يبين نسبة الأسر الفقيرة على أساس فجوة الفقر حسب المناطق في سورية عامي 1997 و 2004

المنطقة	1997%	2004%	الفرق بين 1997و2004%
المنطقة الجنوبية	2.85	2.46	0.39
المنطقة الوسطى	4.12	1.76	2.36
المنطقة الساحلية	1.96	1.88	0.08
المنطقة الشمالية الشرقية	2.57	2.32	0.25
المجموع	2.87	2.10	0.77

المصدر: هيئة تخطيط الدولة، تقرير الألفية الثاني لأهداف التنمية في الجمهورية العربية السورية، 2005- ص24.

يتضح من الجدول السابق انخفاض فجوة الفقر النسبية في سورية من 2.87% عام 1997 إلى2.10 %عام 2004. وهذا ناجم عن تقارب مستويات إنفاق الفقراء من بعضها وعدم انخفاضها تحت خط الفقر كثيراً. إلا أن هناك بعض المحافظات التي شهدت ارتفاعاً في فجوة الفقر النسبية عام 2004عما كانت عليه عام 1997 وتجلى ذلك بشكل واضح في محافظتي اللاذقية والسويداء. حيث ارتفع مؤشر فجوة الفقر في محافظة اللاذقية من

[33] بدران،عدنان. 2004- ورقة عمل حول الفقر في الأردن:ماهيته وحجمه وانتشاره الجغرافي- عمان – الأردن- لا يوجد صفحة.

1.73% عام 1997 إلى 2.28%[34] عام 2004 والحال كذلك بالنسبة للسويداء فقد ارتفع من 3.64% عام 1997 إلى 4.17% عام 2004.

- مؤشر شدة أو حدة الفقر:

يقيس درجة اللامساواة في توزيع الدخل أو الإنفاق للفقراء تحت خط الفقر. ويستخدم لأغراض المقارنة الزمانية والجغرافية. وكلما كان مؤشر شدة الفقر عالياً كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة وازداد حجم الفقر بين الفقراء.يمكن فصل هذا المؤشر إلى جزأين: **الأول** يعبر عن فجوة الفقر، **والثاني** يعبر عن درجة التفاوت بين الفقراء. ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية ويتم حسابه وفق الصيغة التالية[35]:

$$PS = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\frac{(z-yi)^2}{z} * 100$$

- مؤشر الرفاهية :

على الرغم من أن مؤشر الرفاهية من أكثر المؤشرات شيوعاً واستخداماً في تقدير خط الفقر وتقييمه إلا أنه لا يوجد مؤشر واحد للرفاه متفق عليه عالمياً.

ويعرف مؤشر الرفاهية بأنه: مقياس مادي يعرف على أساس مقدار المال اللازم للحصول على مستوى معين من الاستفادة. وغالباً ما تقتصر دراسة الرفاهية على استخدام نوعين من المؤشرات:

الأول يتعلق بمستوى المعيشة أما الثاني فيركز على نوعية الحياة ويتحدد كل منهما وفق مايلي:

1- مستوى المعيشة: يتحدد مستوى المعيشة بما يمتلكه الفرد من الأصول الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الأصول الاقتصادية: تشمل الأصول المادية والبشرية التي توفر القاعدة لتوليد الدخل والإنتاج سواء في الحاضر أو في المستقبل.

الأصول الاجتماعية: تشمل علاقات الناس مع بعضهم التي تعتبر الأساس لتنظيمات المجتمع المحلي التي يمكن أن تتفاوض مع الوكالات الحكومية من أجل تحسين الخدمات.

---

[34] هيئة تخطيط الدولة، 2005، التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية، ص24.

[35] الفارس،عبد الرزاق2001.-الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي-مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت-ط1-ص30.

الأصول البيئية وأصول الهياكل الأساسية: تشمل الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية لتأمين سبل المعيشة من مواصلات وفرص عمل وخدمات صحية.

ويتحدد انخفاض مستوى المعيشة من خلال انعدام توافر الفرص المادية من تعليم ورعاية صحية وعمل ومواصلات وكهرباء ....إلخ أو من خلال الضعف وانخفاض الأمن والأمان وزيادة التعرض للصدمات والمخاطرة مثل العجز والعنف الشخصي واعتلال الصحة والافتقار للموارد اللازمة دون التعرض لخسائر فادحة.

2- نوعية الحياة: تشمل الأمور التي تتعلق بالصحة والتغذية والإسكان والبيئة ومنها: متوسط العمر المتوقع عند الولادة، معدل وفيات الأمهات، معدل وفيات الأطفال، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، نسبة السكان الذين يعيشون دون مأوى، نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه شرب نقية.

1-2-2- مؤشرات التباين في توزيع الدخل:

هناك مجموعة من المؤشرات التي تستخدم لقياس التباين في توزيع الدخل أهمها:

- **المدى:** يعد من أبسط المقاييس التي تستخدم في قياس التفاوت في توزيع الدخل ويعرف بأنه: الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة في الدخل. ويعبر عنه إحصائياً بالعلاقة التالية[36]:

$$R = \frac{(Maxyi - Minyi)}{U}$$

حيث :

R: المدى

Yi: الدخل

U : متوسط الدخل

فإذا كان الدخل موزعاً توزيعاً متساوياً فإن **R=0** وإذا كان فرد واحد يحصل على كل الدخل فإن **R=n** أي أن قيمةR تقع بين 0 وn.

[36] الفارس،عبد الرزاق.2001 -الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي-مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت-ط1-ص100.

لكن يؤخذ على هذا المقياس في أنه يهمل طبيعة التوزيع بين القيم المتطرفة ويهمل المعلومات الخاصة بفروقات الدخل بين القيم المتطرفة.

- **انحراف الوسط النسبي:** يتم احتسابه من خلال أخذ متوسط الفروقات بين فئة دخل x والوسط لدخل السكان وقسمة ذلك على الوسط ويعبر عنه بالعلاقة التالية[37]:

$$M = \sum \frac{|u - yi|}{nu}$$

حيث:

lu: فئة الدخل

yli : متوسط دخل السكان في فئة ما

nu: حجم العينة

فإذا كان التوزيع متساوياً فإن **M=0** وعندما يوجد تفاوت في توزيع الدخل فإن $M = 2(2-1)n$[38] والمشكلة الأساسية لهذا المقياس هو أنه غير حساس للتحويل من شخص فقير إلى شخص غني إذ كلاهما يقع على الجهة ذاتها من متوسط الدخل.

- **التباين:** من أكثر المقاييس التي تعتمد في دراسة التباين في توزيع الدخل لأنه يعزز الفروق بعيداً عن الوسط، ويلجأ إلى تربيع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والوسط ثم إضافة ذلك للحصول على المجموع.
ويعبر عنه بالصيغة التالية[39]:

$$V = \sum \frac{(u - yi)^2}{n}$$

- **مؤشر حصة نسبة معينة من السكان:**

يعتمد على الدخل أو الاستهلاك الذي تحصل عليه نسبة معينة من السكان مثل حصة أفقر 5% أو 10% أو 20% من السكان. ويساوي حصة أغنى 20% من السكان مقسومة على حصة أفقر 20% من السكان. وكلما كانت حصة أغنى 20% من السكان أكبر من حصة

---

[37] العباس ، بلقاسم.2008- برنامج مؤشرات قياس الفقر وسياسات العدالة الاجتماعية- المعهد العربي للتخطيط بالكويت-ص68
[38] المرجع السابق.
[39] المرجع السابق-ص102.

20% من الفقراء كلما دلّ ذلك على تفاوت أكبر في التوزيع. ففي سورية أظهرت بيانات الشرائح السكانية من الإنفاق العام للأسر إلى وجود تباينات كبيرة وحالة من عدم العدالة في توزيع الدخل استناداً إلى حجم الإنفاق بين أفراد المجتمع أدت إلى جعل نسبة لا بأس بها من السكان غير قادرين على الوصول إلى الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة لائقاً وسد احتياجاتهم من السلع والخدمات فقد:

بلغت حصة أفقر 10% من السكان 3.02% من مجموع الإنفاق.

بلغت حصة أفقر 20% من السكان 7.24% من مجموع الإنفاق.

بلغت حصة أغنى 10% من السكان 45.25% من مجموع الإنفاق.

بلغت نسبة إنفاق أغنى 10% من السكان إلى أفقر 10% من السكان 990%.

بلغت نسبة إنفاق أغنى 20% من السكان إلى أفقر 20% من السكان 630%.[40]

ونظراً لأهمية التمثيل البياني في توضيح التفاوت في توزيع الدخل فإنه يتم استخدام المقياسين التاليين:

- **منحنى لورنز:**

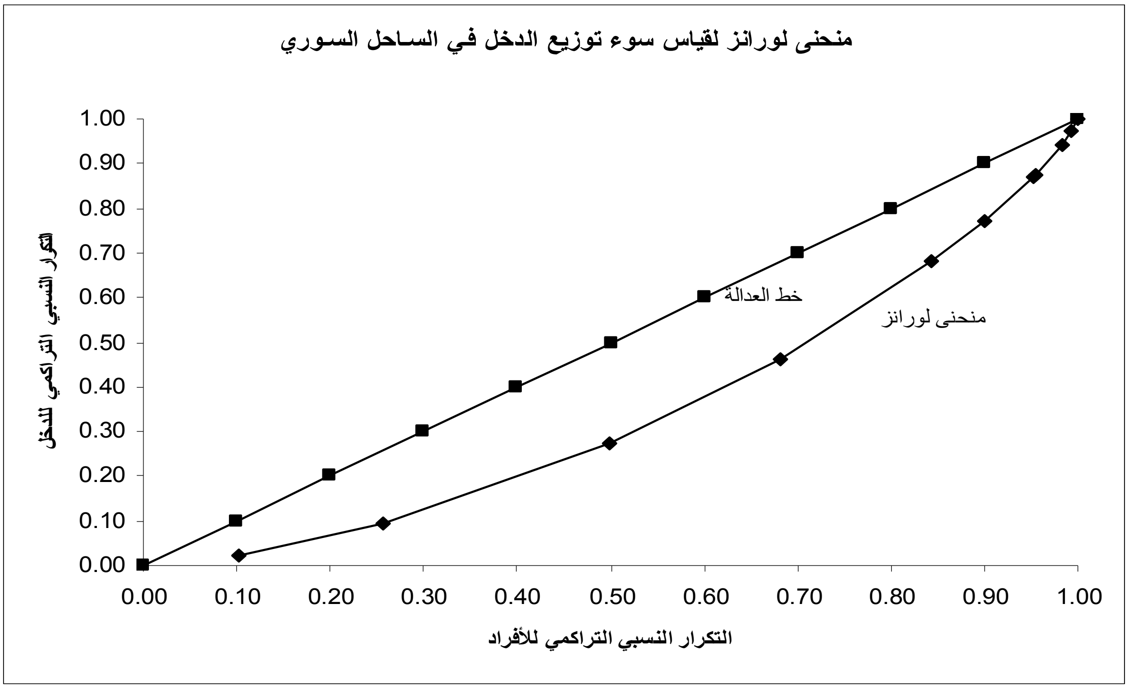
يعد منحنى لورنز من أشهر المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن التفاوت في توزيع الدخل بيانياً بالإضافة إلى أنه يستخدم لقياس التفاوت في توزيع متغيرات أخرى ذات صلة بالدخل كالتفاوت في توزيع الخدمات أو في توزيع الأفراد كعدد الطلبة أو عدد العاطلين عن العمل.

ويعرف منحنى لورنز بأنه العلاقة بين الحصة التراكمية للدخل والحصة التراكمية للوحدات المستخدمة للدخل.[41] ويرسم هذا المنحنى عادة ضمن مربع طول ضلعه 100% ، وبالنسبة للدخل يرسم المنحنى باعتبار أن الإحداثي الأفقي له يمثل المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الأفراد، والإحداثي العمودي يمثل المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخل، ويرسم مع هذا المنحنى ما يسمى بخط المساواة وهو القطر الواصل بين الزاوية أسفل المربع من اليسار والزاوية أعلى المربع من اليمين وعند هذا الخط تتساوى قيم الإحداثي الأفقي مع قيم

[40] هيئة تخطيط الدولة.2005- التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية- ص22.
[41] باقر ، محمد حسين.2005 – قياس الفقر في التطبيق.

الإحداثي العمودي وهذا يعني المساواة التامة في توزيع الدخل. إلا أن منحنى لورنز يقع دون هذا الخط والمسافة بين منحنى لورنز وخط التساوي تعادل مقدار التباين في توزيع الدخل. والشكل الآتي يوضح منحنى لورنز في الساحل السوري.

الشكل (1): منحنى لورنز في الساحل السوري



المصدر: الدراسة الميدانية

- **معامل جيني:**

يستخدم هذا المعامل لقياس حجم التفاوت في توزيع الدخل بين جميع السكان فقراء وغير فقراء، ويشتق من منحنى لورنز ويمثل بيانياً المساحة الواقعة بين منحنى لورنز وخط المساواة مقسومة على قيمة مساحة المثلث تحت خط المساواة.تتراوح قيمته بين الصفر والواحد. ويمثل الصفر حالة المساواة التامة حيث ينطبق منحنى لورنز على خط المساواة. أما الواحد فيمثل أعلى درجة من التفاوت في توزيع الدخل وفيها ينطبق منحنى لورنز على الضلع الأسفل والضلع الأيمن تحت خط المساواة. والجدول الآتي يبين قيمة معامل جيني حسب المناطق والريف والحضر في سورية عامي1997و2004.

جدول رقم (7): يبين قيمة معامل جيني حسب المناطق والريف والحضر في سوريةعامي 1997و2004

السنة	الجنوبية	الشمالية الشرقية	الوسطى	الساحلية	المجموع

	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	
1997	**0.33**	**0.33**	**0.33**	**0.33**	**0.32**	**0.33**	**0.36**	**0.33**	**0.34**
2004	**0.37**	**0.31**	**0.38**	**0.33**	**0.39**	**0.36**	**0.35**	**0.33**	**0.37**

المصدر:هيئة تخطيط الدولة.2005- تقرير الألفية الثاني لأهداف التنمية في الجمهورية العربية السورية-ص25.

نلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة معامل جيني قد ارتفعت في سورية من 0.34% عام 1997 إلى 0.37 %عام 2004 مما يشير إلى التفاوت في توزيع الدخل. أما على مستوى المناطق فقد تباين معامل جيني من منطقة لأخرى وبين الريف والحضر وشهدت بعض المناطق انخفاضاً في معامل جيني كريف المنطقة الجنوبية التي انخفض فيها من 0.33 % عام 1997إلى 0.31% عام 2004، بينما ارتفع في ريف المنطقة الوسطى من 0.33%إلى 0.36% وبقي ثابتاً في ريف المنطقة الساحلية والشمالية الشرقية وبلغ 0.33%.أما المناطق الحضرية فقد بلغ معامل جيني فيها مستوى مرتفعاً باستثناء المنطقة الساحلية التي انخفض فيها من 0.36% عام 1997 إلى 0.35%عام 2004.

وبعد عرضنا لأهم مؤشرات الفقر نجد أن هذه المؤشرات تعاني مجموعة من الثغرات فمثلاً إذا أخذنا مؤشر نسبة الفقر فإن هذا المؤشر يبين لنا عدد الأفراد الفقراء تحت خط الفقر فقط دون أن يبين لنا عمق الفقر وخصائص هؤلاء الفقراء، وفي أية فئة إنفاق يقعون هل هم تحت خط الفقر مباشرة أم أنهم في أدنى فئة تحت خط الفقر، كما أنه لا يبين لنا الآثار الناجمة عن انخفاض دخل الفقير ولا يعكس أثر التحويل من دخل فرد فقير إلى فرد آخر.

وإذا أخذنا مؤشر عمق الفقر فإنه يبين لنا الفرق بين خط الفقر ودخل واستهلاك الفقراء تحت خط الفقر لكنه لا يعكس أثر التفاوت في توزيع الدخل تحت خط الفقر. لذلك لابد من اعتماد مؤشر شدة الفقر لمعرفة التفاوت في توزيع الدخل. كما أننا لا نستطيع اعتماد مؤشر الرفاهية كمقياس دقيق للفقر لأن معايير الرفاهية تختلف باختلاف المنطقة والمجتمع المدروس.ومنه نستنتج بأننا لا نستطيع اعتماد مؤشر دون آخر فجميع هذه المؤشرات تعاني من نقص ولا يمكن اعتماد واحد منها فقط لقياس جميع نواحي ظاهرة الفقر.

وبالنسبة لمؤشرات التفاوت في توزيع الدخل فإن الباحثة ترى أن مؤشر حصة نسبة معينة من السكان هو المؤشر الأكثر دقة بين مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل لأنه يمكننا استخدامه ليس بين الأغنياء والفقراء فقط وإنما بين الفقراء أنفسهم كأن نأخذ أعلى فئة إنفاق أو دخل بين الفقراء ونقارنها مع أدنى فئة دخل أو إنفاق بين الفقراء فنحصل على مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء أنفسهم.

1-2-3- دليل الفقر البشري:

بما أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن اختزالها في بعد واحد تم وضع مقياس جديد للفقر هو دليل الفقر البشري والغاية منه قياس أوجه الحرمان التي ما زالت قائمة من حيث التنمية البشرية، وبيان مدى التطور المتحقق في مجتمع ما. ونظراً لأن الحرمان البشري يتفاوت تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وتبعاً لاختلاف تعريف الحرمان وتوفر البيانات لذلك يتم حساب دليل الفقر البشري بصيغتين: الأولى للبلدان النامية والثانية للبلدان الصناعية وفق الآتي:

1. **دليل الفقر البشري للبلدان النامية:** يقيس هذا المؤشر الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية وهي:

- مؤشر الحرمان من حياة طويلة بصحة جيدة. ويتمثل في النسبة المئوية للأفراد الذين يولدون الآن ويتوقع أن يموتوا قبل أن يبلغوا سن الأربعين.
- المعرفة ويتمثل في النسبة المئوية للبالغين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة.

- مستوى المعيشة اللائق ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية.
ومستوى المعيشة اللائق كمؤشر مركب يتكون من:

- نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة.
- نسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون الخمس سنوات.

ويحسب دليل الفقر البشري للبلدان النامية وفق الصيغة التالية[42]:
دليل الفقر البشري للبلدان النامية = { [(الاحتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة لسن الأربعين $)^3$ + (معدل الأمية للبالغين $)^3$ +((سكان لا يستخدمون مصادر مياه محسنة + أطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن) ÷ 2 $)^3$] ÷ ³ }3/1

ولتوضيح ذلك تمّ حساب دليل الفقر البشري للجمهورية العربية السورية بالاعتماد على البيانات المنشورة في تقرير التنمية البشرية لعام 2006[43]:

نسبة السكان الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين = 5.5 %

نسبة الأمية لدى البالغين 15 عام وما فوق = 16.2%

مستوى المعيشة اللائق :

نسبة السكان الذين لا يستخدمون مصادر مياه مأمونة= 6.2 %

نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخمس سنوات =9.8%

ومنه دليل الفقر البشري للجمهورية العربية السورية=

$$\left\{\left[(5.5)^3 + (16.2)^3 + \left((6.2 + 9.8) \div 2\right)^3\right] \div 3\right\}^{1/3} = 11.9\%$$

يتضح من المثال السابق بأن هناك تحسناً في دليل الفقر البشري في سورية فقد انخفضت قيمته من 13.7% عام 2000 إلى 12.7% عام 2004 [44] وهذا يعود إلى مجموعة من العوامل منها[45]:

---

[42] هيئة تخطيط الدولة- إدارة التنمية البشرية .2007– مديرية الأحوال المعيشية وتنمية المجتمع الأهلي – تحليل مستوى الأحوال المعيشية ورصد ظاهرة الفقر البشري- ص6.
[43] المرجع السابق.

- التوسع في نشر شبكة مياه الشرب أدى إلى انخفاض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة من 13.4 % عام 2000 إلى 8.6% عام 2004.

- الاهتمام بالحالة التغذوية للأطفال أدى إلى انخفاض نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن من 11.2% عام 2000 إلى 10.9% عام 2004. ونتيجة لذلك ارتفع مؤشر مستوى المعيشة من 12.3%عام 2000 إلى 9.8% عام 2004.

- تحسن مستوى الخدمات الصحية أدى إلى تحسن الحالة الصحية للسكان وانخفاض معدلات الوفيات وارتفاع توقع الحياة وتراجع نسبة السكان الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين من 6.9% عام 2000 إلى 6.2% عام 2004.

- تطوير قطاع التعليم انعكس على الهرم التعليمي للسكان وتجلى ذلك بارتفاع نسبة المتعلمين وانخفاض في نسبة الأمية من 17.7%عام 2000 إلى 17.1% عام 2004.ومجمل هذه العوامل انعكست على دليل الفقر البشري وأدت إلى انخفاض قيمته في بعض الأقاليم السورية ومنها الساحل السوري. والجدول الآتي يبين تطور دليل الفقر البشري في الساحل السوري خلال الفترة 2000-2004.

جدول رقم(8): يبين تطور دليل الفقر البشري في الساحل السوري خلال الفترة 2000- 2004

المحافظة	دليل الفقر البشري عام 2000 (%)	دليل الفقر البشري عام 2004 (%)
اللاذقية	12.7	10.5
طرطوس	13.7	10.0
الساحل السوري	13.2	10.2

المصدر: هيئة تخطيط الدولة- إدارة التنمية البشرية .2007- مديرية الأحوال المعيشية وتنمية المجتمع الأهلي - تحليل مستوى الأحوال المعيشية ورصد ظاهرة الفقر البشري- ص7و8.

نلاحظ من بيانات الجدول السابق انخفاض قيمة دليل الفقر البشري في محافظة اللاذقية من 12.7% عام 2000 إلى 10.5% عام 2004، كما طرأ انخفاض واضح على قيمة دليل الفقر البشري في محافظة طرطوس من 13.7% عام 2000 إلى 10.0% عام 2004. وهذا يشير إلى تحقيق أهم مؤشرات التنمية البشرية في الساحل السوري وهي ارتفاع نسبة السكان

---

[44] المرجع السابق.

[45] المرجع السابق.

الذين يعيشون أكثر من أربعين عاماً، كما يدل على انخفاض نسبة الأمية وحصول السكان على مياه نقية، كما يشير إلى انخفاض نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخمس سنوات.

ومنه نجد أن دليل الفقر البشري للبلدان النامية لا يقتصر على قياس الحرمان من إشباع الحاجات الأساسية المعتمدة على الدخل كما في المؤشرات السابقة وإنما هو مؤشر مجمع لثلاثة مؤشرات أساسية من الحرمان والافتقار إلى أي واحد منها يؤدي إلى الفقر.

2. دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية:

يركز على المؤشرات نفسها التي يركز عليها دليل الفقر البشري للبلدان النامية، لكنه يضيف مؤشراً آخر هو الاستبعاد الاجتماعي (البطالة الطويلة الأمد 12 شهراً أو أكثر) وأهم مؤشراته:

- نسبة الأشخاص المتوقع وفاتهم قبل سن الستين.
- النسبة المئوية للبالغين المفتقرين إلى المهارات الوظيفية في القراءة والكتابة.
- النسبة المئوية للذين يعيشون تحت خط فقر الدخل (50% من المتوسط المعدل في الدخل المتاح للأسر).
- نسبة البطالة لأمد طويل (12 شهراً أو أكثر).

ويحسب دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية وفق الصيغة التالية:

دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية = { [(احتمال الوفاة قبل سن الستين)^3 + (معدل الأمية الوظيفية)^3 + (فقراء الدخل)^3 + (العاطلين عن العمل لمدة طويلة)^3] ÷ 4 } 3/1[46]

ولتوضيح ذلك تم حساب دليل الفقر البشري للولايات المتحدة الأمريكية عام 2004 [47]:

نسبة الأشخاص المتوقع وفاتهم قبل الستين = 12,1%

الأمية الوظيفية = 20,7%

فقراء الدخل = 0,5%

معدل البطالة الطويلة الأمد = 17,0%

ومنه دليل الفقر البشري للولايات المتحدة الأمريكية =

[46] تقرير التنمية البشرية .2004- ص127.
[47] تقرير التنمية البشرية، 2004، ص260.

$$\{[(12.1)^3 + (20.7)^3 + (0.5)^3 + (17.0)^3] \div 4\}^{1/3} = 15.8\%$$

من المثال السابق نستنتج أن دليل الفقر البشري في الولايات المتحدة الأمريكية مرتفع وسبب ارتفاعه هو ارتفاع نسبة الأمية الوظيفية. أي أن الأمية سبب رئيسي للفقر سواء أكان ذلك في البلدان النامية التي تعاني من أمية القراءة والكتابة أم في البلدان الصناعية التي تعاني من الأمية الوظيفية. والجدول الآتي يبين قيمة دليل الفقر البشري في عدد من البلدان النامية والصناعية عام 2004.

جدول(9): يبين قيمة دليل الفقر البشري في عدد من البلدان النامية والصناعية عام 2004

البلدان النامية	قيمة دليل الفقر البشري للبلدان النامية		البلدان الصناعية	دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية	
	القيمة%	الترتيب		القيمة%	الترتيب
ليبيا	15.3	29	النرويج	7.1	2
عُمان	31.5	50	السويد	6.5	1
السعودية	15.8	30	استراليا	12.9	14
لبنان	9.5	14	كندا	12.2	12
الأردن	7.2	7	هولندا	8.2	3
تونس	19.2	39	بلجيكا	12.4	13
موريتانيا	48.3	87	اليابان	11.1	10

المصدر: تقرير التنمية البشرية، 2004، ص147 و 150.

نستنتج من الجدول السابق: بأن دليل الفقر البشري هو معيار مناسب لقياس الفقر سواء أكان ذلك في البلدان النامية أم في البلدان الصناعية لأن حسابه يتم وفق مؤشرات تنسجم

مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في البلد المدروس ويأخذ باعتباره جميع جوانب حياة الإنسان المادية والاجتماعية.

1-3- المبحث الثالث

أساليب قياس الفقر البشري

تكمن أهمية قياس الفقر بالتعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع والتعرف على خصائصهم ومستوياتهم التعليمية والصحية وغير ذلك. وبما أن الفقر من المفاهيم النسبية التي تختلف تعاريفها ومضامينها العملية باختلاف المجتمع والمرحلة التاريخية والتنموية التي يمر فيها فإن طرق قياسه تتباين أيضاً مما يزيد من تعقيد هذه الظاهرة. لكن لما كان تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعاريف الفقر فإنه من الطبيعي أن يتم الاعتماد عليه في أغلب المحاولات الرامية لقياس الفقر. ومن أجل الحكم على فقر أو عدم فقر الأسر اتبعت العديد من الطرق في قياس الفقر منها:

1- مسوح ميزانية الأسرة.
2- خط الفقر البشري.
3- الحاجات الأساسية غير المشبعة.

1- 3-1- مسوح ميزانية الأسرة:

تعد مسوح ميزانية الأسرة المصدر الرئيسي للبيانات عن الفقر فمن خلالها تجمع بيانات عن الأسرة فيما يخص حجمها ونوعها وبيانات عن أفرادها فيما يخص العمر ونوع الجنس والعمالة وبيانات عن كميات وقيم إنفاق الأسرة على السلع والخدمات الاستهلاكية بمصادرها المختلفة، وعن دخلها بنوعيه النقدي والعيني. وقد تجمع فيها بيانات تتعلق بالخصائص الديمغرافية أو بخدمات التعليم والصحة والسكن أو الإنتاج والملكية. أي أن هذه المسوح تتيح إمكانية إيجاد الارتباطات ما بين الجوانب المختلفة لحياة الأسرة. لكن هناك أمر هام ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند اعتماد هذا الأسلوب ألا وهو وحدة القياس التي يجب استخدامها.فالبعض يستخدم الدخل والبعض الآخر يستخدم الاستهلاك.لذلك تمّ عرض ومزايا وعيوب كلتا الطريقتين:

1-3-1-1- الدخل:

يعد الدخل المعيار الأنسب لقياس الفقر لأنه يحدد قيود الميزانية التي تفرض على الفرد أو العائلة ما يستهلكه وما لا يستهلكه. لذلك أصبحت له الغلبة فيما ينشر من تحليلات تتعلق بالفقر. والدخل من المقاييس الطيعة للتحليل الاقتصادي القياسي وللممارسات الإحصائية، ومقاييس الفقر القائمة على الدخل موضوعية وقابلة للتحليل الكمي ودقيقة تصف الفقر بدقة شريطة توفر بيانات كافية ودقيقة. كما أن الدخل يظهر الفقر في المجتمع بأنه يعود لعدم تمكن بعض الأسر من الحصول على الدخل لسد الاحتياجات الأساسية. وأن الحرمان من الدخل لا يقتصر على الحرمان من السلع والموارد وإنما له أوجه أخرى كالحرمان من الصحة، ونقص التعليم، وعدم توفر الاحتياطي المادي لمواجهة الأزمات. إذاً يبين الدخل مدى قدرة الفرد في الحصول على السلع والخدمات التي تعد المحور الأساسي لمستوى المعيشة.[48] لكن الدخل يعاني مجموعة صعوبات تتمثل في تحديد مستوى الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة.فالبعض يستخدم الدخل النقدي السنوي للعائلة، في حين يستخدم البعض الآخر الدخل الجاري أي الفعلي بالإضافة لصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن دخل كل أسرة، والتباين في حجم الأسر وتركيبها العمري والنوعي. ورغم أن الدخل يركز على أحد الأبعاد الهامة للفقر إلا أنه لا يعكس أولويات المجتمع في تحقيق رفاه أبنائه من خلال توفير التعليم والخدمات الصحية العامة لأفراده كأولويات. وعند قياس دخل الفرد يظهر عدد كبير من الأفراد دون دخل كالأطفال والزوجات العاملات في المنزل، علماً بأن هؤلاء قد يتمتعون بمستوى عال من المعيشة نتيجة مشاركة الآباء والأزواج دخولهم. والمعلومات الخاصة بالدخل غالباً ما يشوبها نواقص كثيرة منها: أن حسابات الدخل تقتصر على السلع والخدمات ذات القيمة الاقتصادية القابلة للاتجار والتداول في السوق، وبسبب هيمنة القطاع الزراعي قد يكون جزء من الدخل على شكل محصول لا يتم ذهابه للسوق، وقد يكون موسمياً وهذا ما يجعل الدخل غير منتظم وبالتالي يجب تقديره لكامل الموسم. ويستبعد الإنتاج بقصد الاستهلاك الذاتي للأسرة وكذلك الأعمال التي تؤديها ربات البيوت من حسابات الدخل،وقد يكون الدخل عينياً بدلاً نقدياً إضافة إلى أن الفئة الوحيدة المتاح معرفة دخلها هي فئة المشتغلين بالحكومة أما الفئات الأخرى شاملة العاطلين والعاملين في القطاع الخاص فيصعب تقدير دخولهم. والجدول الآتي يبين توزيع المشتغلين حسب نوع القطاع وفئات الأجور لعامي 2006 و 2007 في سورية.

[48] المصري ، سلوى ضامن.2002 – تشخيص الفقر في الأردن –ص3 .

جدول(10): توزيع المشتغلين حسب نوع القطاع وفئات الأجور لعامي 2006 و 2007 في سورية

القطاع	العام	فئات الرواتب						
		5000-	6000-5001	7000-6001	7001- 8000	9000-8001	9000+	المجموع
القطاع العام	2006	104052	80717	130563	178662	155677	706092	1355763
	2007	102526	80133	134877	169604	159132	733668	1379977
القطاع الخاص	2006	342904	204588	158770	197851	118167	303277	1325557
	2007	251199	191560	156447	201429	120775	6354	1252710
تعاوني ومشترك	2006	1346	1255	369	502	774	2605	6851
	2007	7030	4448	2945	2936	1337	872585	25421
المجموع	2006	448302	286560	289702	377015	274618	1011974	2688171
	2007	360755	276141	294269	373969	281244	1071730	2658108

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية، 2007، جدول رقم 8/3، ص92 والمجموعة الإحصائية السورية لعام 2008، جدول 8/3 ، ص89.

مما تقدم نستنتج أنه إذا أخذنا الدخل كمقياس للفقر عند المشتغلين في عامين متتاليين 2006 و 2007 نجد بأن:

1- هناك ارتفاع في نسبة المشتغلين الذين يتقاضون أجر 9000 ل.س فما فوق من 37.6%[49] عام 2006إلى 40.3% عام 2007.

2- تغير نسبة المشتغلين الذين يتقاضون أقل من 9000 ل.س من 62.4% عام 2006 إلى 59.7% عام 2007 من مجموع المشتغلين.

3- إذا أخذنا بالاعتبار أن الفئة الأكثر فقراً هي الأقل دخلاً أي الذين يتقاضون راتب 5000 ل.س فما دون فهذا يعني أن 16,6% عام 2006 و13.5% عام 2007 من مجموع المشتغلين في سورية غير قادرين على الحصول على السلع والخدمات اللازمة لهم بالاستناد

[49] المجموعة الإحصائية السورية، 2007، ص89.

إلى الدخل وهذه نتيجة غير منطقية لأنه ليس هناك ما يؤكد بأن هؤلاء المشتغلين يعتمدون على رواتبهم فقط في معيشتهم وبأنه لا يوجد مصادر أخرى للدخل.وعلى هذا فإنه لا يمكننا الاعتماد على الدخل فقط كمؤشر وحيد لقياس الفقر إذ ليس المهم الدخل الذي يكسبه الفرد وإنما طريقة صرف هذا الدخل وفيما إذا كان يلبي الاحتياجات المطلوبة ضمن الظروف السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه. ولذلك يتم الاعتماد أيضاً على الأسلوب الثاني من مسوح ميزانية الأسرة في قياس الفقر وهو:

1-3-1-2- الاستهلاك:

تعدّ معدلات الاستهلاك وإشباع حاجات المواطنين الأساسية مرآة تعكس بشكل أو بآخر مستويات تقدم المجتمعات ونصيبها من الرفاهية والرخاء المادي. لذلك يتم اعتماد هذا المقياس في تحديد مستوى المعيشة لتلافي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة ولارتباطه الوثيق بالواقع المعيشي للأسرة، إضافة إلى أن بياناته أكثر دقة وموضوعية من الدخل لأن الاستهلاك يمثل المنافع التي يمكن شراؤها والتمتع بها ويعكس الرفاهة المتحققة. في حين أن حجماً من الدخل قد يكون ضرورياً لشراء الحاجات الأساسية للحياة إلا أنه ليس هناك ما يضمن أن العائلة ستنفق دخلها على هذه السلع، كما أن التحليل الذي يقوم على الإنفاق يقود إلى نتائج تختلف عن التحليل الذي يقوم على الدخل. ويعتمد هذا المؤشر في حسابه على عدة معايير منها:

1- الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة:

يقوم هذا المؤشر على حساب تكاليف إنفاق الأسرة على كامل احتياجاتها من خلال تحديد[50]:

- مقدار الإنفاق المحدد لبنود محددة أساسية مثل الطعام.
- قيمة السعرات الحرارية للطعام.
- تكاليف حمية محددة ومتوازنة.

وبعد تحديد الحاجات الأساسية يتم تحديد تكاليف هذه الحاجات بتحويلها إلى سلة غذائية ثم يضاف إلى تكاليف السلة تكاليف الملابس والمواصلات وبالتالي يتم التوصل إلى

[50] الفارس ، عبد الرزاق .2001– الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت- ط1 – ص22.

الحد الأدنى من الدخل الذي يجب على الأسرة أن تحققه للوصول إلى الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

وعلى هذا فإن الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة = الإنفاق على المواد الغذائية + الإنفاق على المواد غير الغذائية.

2- متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية:

استحدث هذا المؤشر لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبها. فالأسر تختلف اختلافاً شديداً فيما بينها من حيث التركيب العمري والنوعي، فبعض الأسر لديها صغار وبعضها الآخر جميع أفرادها بالغين مما يجعل الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية تختلف بين الأسر، كما أن بعض السلع يتم تداولها بين جميع أفراد الأسرة الواحدة وهذا يعني أن إضافة فرد في الأسرة لا يزيد من إنفاق الأسرة على هذه السلع. ولتصحيح ذلك الخلل يتم حساب ما يعرف بالوحدات الاستهلاكية التي يتم حسابها من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابلها من الوحدات الاستهلاكية من خلال إعطاء أوزان بين الصفر والواحد الصحيح لكل فرد من أفراد الأسرة. حيث يعطى للأطفال وزناً أقل من الواحد الصحيح لأن لهم احتياجات غذائية وغير غذائية أقل من البالغين. ونظراً لصعوبة تحديد هذه الأوزان واختلافها من وقت لآخر ومن منطقة لأخرى فقد استخدمت الكثير من الدراسات التي قام بها البنك الدولي الوزن 0,3 للأفراد أقل من 13 سنة و 0,5 للأفراد من سن 13 – 18 عام ثم الواحد الصحيح لمن هم أكبر من ذلك، وبجمعها يتم حساب حجم الأسرة مقوماً بالوحدات الاستهلاكية[51]. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الأوزان قد لا تنطبق على جميع الدول لذلك يفضل استخدام الأسرة كوحدة للقياس مع أخذ التركيب العمري والنوعي بالاعتبار، أما إذا لم يكن هذا ممكناً فإن استخدام الفرد داخل الأسرة هو البديل الملائم.

3- نسبة الإنفاق على المواد الغذائية:

يقوم هذا المؤشر على مبدأ أنه كلما ارتفعت نسبة إنفاق الأسرة على المواد الغذائية كلما انخفض الإنفاق على المواد غير الغذائية أي:

---

[51] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .2003– الأمم المتحدة – الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا– ص28 .

نسبة الإنفاق على المواد الغذائية = الإنفاق الإجمالي الاستهلاكي للأسرة – الإنفاق على المواد غير الغذائية.

ويمتاز هذا المؤشر في أنه يتيح المقارنة بين مختلف مستويات الأسر وإن اختلفت أحجامها ووحدات العملة التي تتعامل معها.

وبالإضافة إلى ما سبق يتميز الاستهلاك كمقياس من مقاييس الفقر عن الدخل في النواحي الآتية:

- يركز الاستهلاك على ما تمّ استهلاكه فعلاً، في حين أن الدخل يقيس القدرة على شراء المواد أو السلع.
- يتم قياس الدخل خلال فترة من الزمن قد تكون (أسبوعاً، سنة، شهراً) وقد يكون دخل الأفراد خلال هذه الفترة منخفضاً لأسباب تتعلق ب (مرض، جفاف، انخفاض الأسعار) أو لأسباب تتعلق بدورة الحياة كأن يكون الفرد صغيراً أو كبير السن.
- تختلف الأسعار بين إقليم وآخر، ويتفاوت الدخل بين شهر وآخر بينما يتميز الإنفاق بالثبات النسبي.

3-1-1– خط الفقر البشري:

يعد خط الفقر المعيار الأساس لأي عملية من عمليات تحليل الفقر وقياسه، ومحاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان. ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب بيانات مسوح إنفاق ودخل الأسرة، ويعد الأسلوب الأمثل لوضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار ....الخ. ويصلح لأغراض المقارنات الدولية والأسلوب المعتمد من البنك الدولي. وتقوم منهجيته على تقسيم المجتمع إلى فئتين فقراء وغير فقراء وذلك بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من الفقراء ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر"الذي يحسب على أساس مفهوم الدخل في الدول المتقدمة كمؤشر لمستوى المعيشة وعلى أساس الإنفاق الاستهلاكي في الدول النامية كمؤشر لمستوى المعيشة. ومهما اختلف مستوى المعيشة المستخدم المهم هو اختيار خط الفقر الملائم. لذلك حاول بعض الباحثين في هذا المجال أمثال(رافاليون 1998)

إيجاد سند نظري لخط الفقر في إطار نظرية المستهلك أو نظرية الرفاه. حيث عرف خط الفقر بأنه: التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معينين للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي.[52]

وتعرف الباحثة خط الفقر بأنه: القيمة الدنيا للرفاهية التي يجب أن يحققها الفرد في مجتمع معين حتى لا يعد فقيراً. وفي ظل هذه التعاريف النظرية لخط الفقر يمكننا تمييز عدة أشكال لخطوط الفقر تستخدم وفق الغرض المراد قياسه ومن هذه الخطوط:

- **خط الفقر المدقع (الشديد أو الغذائي)**: هو الخط الذي يعكس النفقات الاستهلاكية الشهرية للفرد على سلة الغذاء للحصول على الحد الأدنى من الطاقة والسعرات الحرارية اللازمة يومياً وفق مقاييس الصحة العالمية.[53]
- **خط الفقر المطلق (خط الفقر الأعلى)**: يعكس هذا الخط النفقات الاستهلاكية الحقيقية للفقراء على السلع الغذائية وغير الغذائية ويعرف بأنه: مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو للفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية.

  والحاجات غير الغذائية الأساسية تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.
- **خط الفقر النسبي**: يعد فقيراً كل من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل، وغالباً ما يعتمد الوسيط لتحديد قيمة خط الفقر النسبي.ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المدقع بأنه يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة.
- **خط الفقر الدولي**: هو الخط المستخدم في المقارنات الدولية،ويستند هذا الخط إلى الاستهلاك وهو ما يعادل إنفاق دولار للفرد في اليوم، وكذلك دولارين يومياً حسب تعادل القوة الشرائية. وينطوي هذا الإجراء على درجة كبيرة من الاعتباطية مما ينجم عنه نتائج مضللة فيما يتعلق بدرجة انتشار الفقر في العالم وكذلك باتجاهات تغير الفقر مع الزمن.
- **خط الفقر الوطني**: يحدد هذا الخط وفقاً لطريقة الفقر الغذائي، ويستخدم لتقييم الوضع في البلد المعني وللمقارنة بين البلدان.

أهم طرق قياس خط الفقر البشري:

إذا كان من السهل نسبياً الحكم على فرد ما بأنه من الفقراء وفقاً لمعايير موضوعية أو ذاتية فإنه لمن الصعوبة إيجاد معيار محدد يمكن من خلاله الوصول إلى الحكم نفسه بالنسبة للمجتمع ككل. لذلك يتم اعتماد نوعين من الطرق لقياس خط الفقر هما الطريقة الذاتية

---

[52] علي،علي عبد القادر.2002-الفقر مؤشرات القياس والسياسات-مجلة التنمية والسياسات-المعهد العربي للتخطيط بالكويت-العدد الرابع-ص3.

[53] هيئة تخطيط الدولة- إدارة التنمية البشرية .2007– مديرية الأحوال المعيشية وتنمية المجتمع الأهلي – تحليل مستوى الأحوال المعيشية ورصد ظاهرة الفقر البشري – ص4 .

والطريقة العلمية. وتعتمد الطريقة الذاتية لتحديد خط الفقر على توجيه سؤال للفقراء حول كم الدخل اللازم لتلبية الحاجات الأساسية وبأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال يتم التوصل إلى خط الفقر الذاتي. أما الطرق العلمية لقياس خط الفقر فأشهرها:

1. طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية(السلة الغذائية):

تعتمد هذه الطريقة على اختيار سلة السلع الغذائية التي تحقق الاحتياجات الأساسية للإنسان، والتي تضمن بقاءه حياً بصورة متوازنة ويمارس نشاطاته بصورة اعتيادية. ويقوم بتحديد هذه الاحتياجات مختصون بالتغذية يراعون فيها التركيب العمري والنوعي ونوع النشاط الذي يزاوله الفرد ومكان الإقامة. ووضعت منظمة الصحة العالمية جدولاً يبين الاحتياجات من السعرات الحرارية حسب السن والجنس ومكان الإقامة، وميزت بين 13 مجموعة عمرية وافترضت أن متوسط وزن الرجل 70 كغ ومتوسط وزن المرأة 60 كغ واعتبرت بأن لكل فرد وأسرة احتياجاتها من السعرات الحرارية وفق مكان الإقامة والجنس والنوع، وأن سكان الريف يحتاجون إلى سعرات حرارية أكثر من سكان المدينة نظراً لاختلاف نوع النشاط الذي يزاوله الفرد. والجدول الآتي يبين الاحتياجات من السعرات الحرارية حسب السن والنوع والتوزع الإقليمي(حضر،ريف).

جدول(11): الاحتياجات من السعرات الحرارية حسب السن والنوع والتوزع الإقليمي(حضر،ريف)

فئات السن	ريف		حضر	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
1<	820	820	820	820
1-2	1150	1150	1150	1150
2-3	1350	1350	1350	1350
3-5	1550	1550	1550	1550
5-7	1750	1850	1750	1850
7-10	1800	2100	1800	2100
10-12	1950	2200	1950	2200
12-14	2100	2400	2100	2400

2600	2150	2600	2150	14-16
2850	2150	2850	2150	16-18
3150	2500	3500	2750	18-30
3050	2500	3400	2750	30-60
2600	2200	2850	2450	>30

المصدر:اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.2003– الأمم المتحدة– الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا– نيويورك–ص68.

وبعد تحديد الاحتياجات الأساسية يتم تحديد سلة الغذاء – الكميات – التي يحصل الفرد بموجبها على 100 سعر حراري .[54]

والطريقة المقترحة تعتمد على تحديد الكميات التي تتوافق مع السلوك الغذائي للفقراء مثل أقل 20% إنفاقاً بين الفقراء. وبتقييم السعرات الحرارية التي يتضمنها كل نوع من الغذاء يتم حساب كمية السعرات المتولدة من هذه الكميات ثم تحديد الكميات اللازمة لتوليد 100 سعر حراري وتشكل هذه الكميات السلة الغذائية المستخدمة لتقدير خط الفقر الغذائي(المدقع).[55]ثم يتم تكبير هذه الكميات لتلائم الاحتياجات الغذائية الأساسية للأسرة، وتقدر تكلفة هذه السلة وفق الأسعار السائدة في المنطقة المدروسة أو عام الدراسة وذلك عن طريق ضرب سعر السلعة في الكمية المطلوبة وبذلك نكون قد حصلنا على خط الفقر الغذائي المدقع. أما بالنسبة للاحتياجات غير الغذائية فيتم تقديرها وفق ما هو سائد في المجتمع المدروس. وبإضافة الاحتياجات غير الغذائية الضرورية نحصل على خط الفقر المطلق لكل أسرة ولكل منطقة. ولتوضيح طريقة السلة الغذائية في تقدير خط الفقر تم الاعتماد على بيانات دراسة للجمهورية العربية السورية قام بها المكتب المركزي للإحصاء عام 1996– 1997 باعتبار أن وسطي عدد السعرات الحرارية اللازمة للفرد في اليوم في سورية هي 2400 حريرة، وللحصول على هذه السعرات ينبغي على الفرد أن يتناول بالحد الأدنى الوجبة الغذائية اليومية الآتية:

---

[54] السعر الحراري : هو وحدة لقياس الطاقة وكمية الحرارة الناتجة عن احتراق الطعام .

[55] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.2003-الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا-نيويورك- ص68 .

جدول (12): السلة الغذائية اللازمة للحصول على 2400 حريرة يومياً

نوع المادة	الوزن(غ)	السعرات الحرارية التي تعطيها المادة	القيمة بأسعار 1999 ل.س	القيمة بأسعار 2007 ل.س
خبز	500	1275	3.75	6
بيض عدد 1	50	75	2.5	3.8
جبن	25	108	2.25	5
لحم	75	200	15.00	22.5
خضار	250	65	7.8	7
فواكه	200	60	4.00	6.7
أرز	70	280	0.70	1
شاي زيتون	65	237	7.30	7.3
مواد مختلفة	100	100	4.70	4.7
المجموع	-	2400 سعرة حرارية	48.00	64

المصدر : جمعية العلوم الاقتصادية .2006– ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة – دمشق – و المجموعة الإحصائية السورية لعام 2008 – ص 262– 265 وقد قام الباحث بتقدير الأسعار لعام 2007 .

نجد من الجدول السابق أنه لكي يحصل الفرد على 2400 سعرة حرارية عام 1996–1997 ينبغي أن ينفق 48 ل.س يومياً، وبما أن متوسط حجم الأسرة في سورية يبلغ 5.6 فرد[56] فهذا يعني أنها تحتاج إلى 13440 سعرة حرارية يومياً ولتأمينها تحتاج إلى 268.8 ل. س يومياً و إلى 8064 ل.س في الشهر لتأمين المواد الغذائية فقط وفق أسعار عام 1999. أما في عام 2006 فانه لكي يحصل الفرد على 2400 سعرة حرارية يحتاج يومياً إلى 64 ل.س وشهرياً إلى 1920 ل.س .

[56] المكتب المركزي للإحصاء.2004-1994- أهم المؤشرات التنموية في الجمهورية العربية السورية- ص16.

وفي حال الأسرة مكونة من 5.6 فرد تحتاج إلى 358.4 ل.س في اليــوم و 10752 ل.س في الشهر. وبما أن الأسرة السورية تحتاج إلى 10752 ل. س في الشهر للإنفاق على المواد الغذائية فقط فإذا علمنا أن 59.7% [57]من السوريين يقل دخلهم الشهري عــن 9000 ل.س وفق المجموعة الإحصائية لعام 2008 فهذا يعني أن 59.7% من السوريين المــشتغلين غير قادرين على تأمين حاجاتهم الغذائية. أما إذا أخذنا الساحل السوري باعتبــاره موضـــوع دراستنا مثالاً عن الحد الأدنى اللازم من الدخل للأسرة المعيشية وفق تكوينهـــا لعـــام 2004 بالليرة السورية لوجدنا أن قيمة خط الفقر موزعة وفق النحو الآتي:

جدول(13): خطوط الفقر المقدرة في الساحل السوري لعام 2004-2003 بالليرة السورية

تكوين الأسرة المعيشية	الساحل السوري	
	حضر	ريف
فرد مسن	1352	1362
ذكر بالغ	1939	1918
فردان بالغان(ذكر وأنثى)	3566	3603
فردان بالغان وطفل	5621	5444
فردان بالغان وثلاثة أطفال	4633	4495
فردان بالغان وخمسة أطفال	9346	8981
خط الفقر الأدنى الخاص بالأسرة المعيشية(متوسط نصيب الفرد)	1951	1584
خط الفقر الأعلى الخاص بالأسرة المعيشية(متوسط نصيب الفرد)	2412	2303

المصدر:الليثي،هبة–الفقر في سورية– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – 2005 –ص38.

[57] المجموعة الإحصائية السورية ، 2008، ص92.

نجد من الجدول السابق أن قيمة خط الفقر المدقع(خط الفقر الأدنى في الساحل السوري)هي 1951ل.س للفرد الواحد في الحضر و1584 ل.س للفرد في الريف. وبالاستناد إلى نتائج تعداد السكان لعام 2004 نجد أن متوسط حجم الأسرة في الساحل السوري يساوي 4.7 فرد[58]فهذا يعني أن الأسرة الواحدة تحتاج في الشهر إلى9169.7 ل.س في الحضر وإلى 7444.8ل.س في الريف(4.7*1584) للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية. أما إذا أخذنا خط الفقر المطلق الذي يعتمد على تلبية الحاجات الغذائية وغير الغذائية لوجدنا أن الأسرة الحضرية في الساحل السوري تحتاج إلى 11336.4 ل.س شهرياً والأسرة الريفية تحتاج إلى 10824.1ل.س شهرياً.وبمقارنة المعطيات السابقة مع مشروع الخطة الخمسية العاشرة الذي اعتمد على نتائج مسح دخل ونفقات الأسرة السورية لعام 2004 نجد أن خط الفقر الأعلى يساوي 2052ل.س للفرد شهرياً ضمن مستوى الأسعار السائدة فترة إعداد الخطة. ولكن إذا اعتمدنا الدراسات المحلية التي تستند للواقع الملموس لوجدنا أن الحد الأدنى لمعيشة أسرة وسطية العدد 5.6 فرد شهرياً قبل ارتفاع أسعار الوقود والدولار والإسمنت كان 18000 ل.س أي حصة الفرد شهرياً 3215 ل.س شهرياً وليس 2052 ل.س وبعد ارتفاع الأسعار أي زيادة تكلفة المواد بنسبة 30% نجد أن الحد الأدنى للمعيشة تغير من 18000 ل.س إلى 23400 ل.س بواقع حصة فرد تبلغ 4200 ل.س أي ضعف ما حددته الخطة كحد أدنى للفرد وهو 2052 ل.س شهرياً.[59]

2. طريقة النمط الغذائي الفعلي :

تعتمد طريقة النمط الغذائي الفعلي على حساب متوسط حصة الفرد من السعرات الحرارية المحسوبة من بيانات متوسط كمية استهلاك الفرد من كل مادة غذائية. وتحدد قيمة خط الفقر المدقع باعتبارها تساوي متوسط الإنفاق على المواد الغذائية المقابل لمتوسط احتياجات الفرد من السعرات الحرارية. أما قيمة خط الفقر المطلق فتحدد باعتبارها تساوي مقدار الإنفاق الإجمالي المقابل لمتوسط احتياجات الفرد من السعرات الحرارية. وهناك أسلوب آخر لتقدير خط الفقر المطلق يعتمد على تقدير تكلفة المواد الغذائية الأساسية اللازمة

---

[58] المكتب المركزي للإحصاء.2004-1994- أهم المؤشرات التنموية في الجمهورية العربية السورية- ص16.

[59] جميل،قدري.2006- واقع السياسات الاجتماعية وآفاقها في اقتصاد السوق الاجتماعي،جمعية العلوم الاقتصادية السورية – ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة- -ص13.

لاحتياجات الفرد من السعرات الحرارية من خلال تحويل جميع السلع الغذائية إلى سعرات حرارية ثم حساب التكلفة الفعلية للسعرة الواحدة. وتتميز طريقة النمط الغذائي الفعلي مقارنة بطريقة السلة الغذائية في أن خط الفقر يقدر فيها على أساس بيانات الاستهلاك الفعلي، في حين أنه وفق طريقة السلة الغذائية يقدر على أساس سلة المواد الغذائية. كما أن تكلفة المواد الغذائية تحسب وفق الطريقة الأولى (السلة الغذائية) وفق الأسعار الفعلية التي تدفعها الأسر عند خط الفقر وليس وفق أدنى الأسعار لكل مادة غذائية.[60]

إلا أن طريقة السلة الغذائية أكثر استخداماً من طريقة النمط الغذائي الفعلي لأنها تلغي أثر الفروق في القوة الشرائية بين المناطق أو السنوات وبالتالي تضمن المقارنة المتسقة في مستويات المعيشة. في حين أن طريقة النمط الغذائي الفعلي تتطلب بيانات تفصيلية ودقيقة عن كميات الاستهلاك الفعلية وهذا لا يتوفر في أغلب البلدان.

لذلك كان لابد من استخدام مقياس آخر لتكميل خط الفقر وسد ثغراته وهو مقياس الحاجات الأساسية غير المشبعة.

1-3-3- الحاجات الأساسية غير المشبعة:

يعتمد هذا الأسلوب على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية بدلاً من الاعتماد على القدرة الدخلية للأسرة لإشباع تلك الحاجات. ويمتاز هذا الأسلوب بدقته وتوفر بياناته ويمكن تطبيقه من خلال استخدام بيانات التعداد العام للسكان أو مسوحات الأسرة ويعد الأسلوب الأمثل لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان والبنى التحتية. ويطبق هذا الأسلوب بطريقة مبسطة ويعد الأسرة فقيرة إذا كانت واحدة أو أكثر من حاجاتها الأساسية غير مشبعة. لذلك يقوم أولاً بتحديد الحاجات الأساسية للأسرة ووسائل إشباع تلك الحاجات، ثم يتم اختيار مؤشر واحد أو أكثر لقياس درجة إشباع كل حاجة أساسية وتحدد لكل مؤشر قيمة دنيا تدعى " عتبة الحرمان " تعد دونها الحاجة الأساسية التي يمثلها المؤشر غير مشبعة وتصنف الأسرة بأنها فقيرة إذا وقعت في واحدة أو في عدد من الحاجات الأساسية دون عتبة الحرمان. ويتم تطبيق هذا الأسلوب وفق مايلي:

[60] باقر ، محمد حسين .2005– قياس الفقر في التطبيق– ص6 .

أولاً يحدد ميدان الحاجات الأساسية،ثم يتم اختيار عدد من المؤشرات لتمثيل كل ميدان وبعد ذلك تعطى علامة لكل مؤشر تتراوح قيمته بين الصفر و 2. إذ تشير العلامة صفر إلى حالة الحرمان القصوى من الحاجة الأساسية، بينما تشير العلامة 2 إلى حالة الإشباع القصوى من الحاجة الأساسية ، أما العلامة (1) واحد فتمثل عتبة الحرمان من الحاجة الأساسية، ويعد الأفراد الذين يحصلون على علامة أقل من واحد (1) فقراء يعانون من الحرمان في إشباع الحاجة الأساسية.[61] ويمكن استخدام هذا الدليل لكل فرد في الأسرة، ويحسب دليل كل ميدان في الأسرة باعتباره يساوي متوسط علامات المؤشرات الممثلة للميدان.

يعتمد هذا الأسلوب على الاجتهاد الشخصي للباحث من حيث تحديد ميدان الحاجات الأساسية واختيار المؤشرات الممثلة لهذه الميادين، وتحديد علامة كل مؤشر،وهذا يتطلب مشاركة أفراد متخصصين لوضع هذا المؤشر. ويعده البعض بأنه مكمل لأسلوب خط الفقر مع العلم أن تصنيف الأسر وفق خط الفقر يختلف عن تصنيفها وفق أسلوب الحاجات الأساسية. فقد يكون تصنيف أسرة ما فوق خط الفقر إلا أنها محرومة من إشباع الحاجات الأساسية لعدم توفر وسائل إشباع تلك الحاجات كالمدارس ووسائل الصرف الصحي بسبب الحرب مثلاً مع ذلك تعد فقيرة وفق أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة. وقد تكون أسرة ما دخلها تحت خط الفقر مع ذلك حاجاتها الأساسية مشبعة. وتنطبق هذه الحالة على الأسر التي تواجه انخفاضاً سريعاً في دخولها بسبب الحرب أو التضخم وبذلك تصنف بأنها غير فقيرة.

ووفقاً لأسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة يمكن تصنيف الأسر إلى أربعة أنواع:

- أسر فقيرة فقراً مزمناً: هي الأسر الفقيرة بموجب خط الفقر والحاجات الأساسية غير المشبعة.
- أسر فقيرة فقراً حديثاً: تشمل الأسر الفقيرة وفق خط الفقر، وليست فقيرة وفق أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة.
- الأسر الفقيرة فقراً هيكلياً: تضم الأسر الفقيرة وفق أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة وليست فقيرة وفق أسلوب خط الفقر.
- الأسر غير الفقيرة: هي الأسر غير الفقيرة بموجب خط الفقر والحاجات الأساسية غير المشبعة.

---

[61] المرجع السابق – ص17 .

وبسبب هذا الاختلاف بين خط الفقر وأسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة فإنه يتم توظيف خط الفقر في وضع السياسات الاقتصادية، في حين أن الحاجات الأساسية غير المشبعة يتم توظيفها في وضع السياسات الاجتماعية.

وبعد عرضنا لأهم الأساليب المتبعة في قياس الفقر البشري نستنتج مايلي:

- أن مسوح ميزانية الأسرة تعبر فقط عن البعد الاستهلاكي للفقر من خلال ما تحصل عليه الأسرة من دخل أو استهلاك مباشر.كما أنها تهمل الدخل أو الاستهلاك الذي تحصل عليه بشكل غير مباشر ويساهم في مستوى معيشتها كالخدمات الصحية والتعليمية، والدعم الذي تتلقاه الأسرة كالدعم النقدي والمواد التموينية وغير ذلك. إضافة لذلك لا تأخذ بالحسبان درجة الأمان والضمان الاجتماعي.
- وبالنسبة لخط الفقر: على الرغم من الأهمية التي يتمتع بها خط الفقر إلا أنه يعاني من بعض العيوب منها: أنه بحكم تركيبه لا يصلح إلا لتمييز الفقراء من غير الفقراء في المجتمع. كما أنه لا يبين عمق الفقر في المجتمع وخصائص الفقراء وبسبب طبيعته المحلية لا يصلح للمقارنات الدولية.
- أما أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة: فيركز على الحاجات الأساسية للإنسان من وجهة نظر الباحث. ولهذا فإن هذا الأسلوب يفتقر للدقة والموضوعية لاختلاف الحاجات وطريقة تحديدها من باحث لآخر.

مما سبق نجد أننا لا نستطيع اعتماد طريقة واحدة في قياس الفقر، وإنما نحتاج لطرائق متعددة وذلك حسب الغرض (الهدف) الذي نسعى لقياسه. لكن معظم هذه الطرق مكملة لبعضها ويفضل استخدامها مجتمعة عند قياس الفقر لتلافي الثغرات الموجودة في أية طريقة وبالتالي التوصل إلى نتائج علمية دقيقة.

2-الفصـــل الثانـــي

الواقع السكاني في الساحل السوري و منعكساته على ظاهرة الفقر البشري

مقدمة

2-1- المبحث الأول: أهم التراكيب السكانية في الساحل السوري ومنعكساتها على ظاهرة الفقر البشري

2-2-1- التركيب العمري والنوعي للسكان.

2-2-2- التركيب التعليمي.

2-2-3- التركيب الإقليمي.

2-2-4- التركيب الزواجي.

2-2-5- التركيب الاقتصادي.

2-3- المبحث الثاني: أبرز المؤشرات السكانية في الساحل السوري وعلاقتها بظاهرة الفقر البشري

2-2-1- النمو السكاني.

2-2-2- الكثافة السكانية والسكنية.

2-2-3- حجم الأسرة.

2-2-4- الهجرة.

2-3- المبحث الثالث: أهم متغيرات الفقر البشري في الساحل السوري

2-3-1- الصحة.

2-3-2- التعليم.

2-3-3- المياه.

2-3-4- المواصلات والاتصالات.

مقـدمـــــة

مــوقـــــع الســـــاحل الســـوري وأهميته:

يعد الإقليم الساحلي واحداً من أهم أقاليم القطر العربي السوري، وجزءاً من البحر المتوسط والعالم العربي في الشرق الأوسط. ويقع هذا الإقليم في الجزء الشمالي الغربي للجمهورية العربية السورية ويتصل مع لواء الإسكندرون شمالاً والبحر المتوسط غرباً ومحافظات إدلب وحماة وحمص شرقاً والقطر اللبناني جنوباً، ويمتد من الشمال إلى الجنوب بمحاذاة البحر بساحل يصل طوله إلى 183 كم[62] وبعرض يتراوح ما بين 40-60 كم [63]. كما تقوم في هذا الساحل العديد من الخلجان والرؤوس أهمها رأس البسيط ورأس ابن هاني وخليج اللاذقية وخليج بانياس. ويتصف بأنه قليل التعاريج وجزره قليلة أكبرها جزيرة أرواد. وتنتشر في الجبال الموازية للشاطئ مدن وقرى ومواقع تتمتع ببيئة جغرافية ممتازة ومناظر خلابة.

كما تقوم على الشاطئ مدن هي: اللاذقية وجبلة وبانياس و طرطوس ولها مرافئ لاستقبال السفن وتصدير النفط. ويتصف الإقليم الساحلي بارتفاع الرطوبة واعتدال الحرارة، وتسوده الرياح الغربية والجنوبية الغربية والرياح الشرقية في بعض أيام الشتاء الباردة، أما أمطاره فتختلف من عام لآخر لأنها تخضع لنظام البحر المتوسط وتتراوح ما بين 600 –

---

[62] عبد اللطيف ، رامي .2003- دراسة أثر التوجهات الاستثمارية الحديثة على التنمية الاجتماعية في سورية – رسالة ماجستير- إشراف: عبد الهادي الرفاعي ، محمد عكروش،جامعة تشرين – ص 17.

[63] سلامي ،فهيم.2000 – التخطيط الإقليمي للتنمية الاقتصادية في الساحل السوري- رسالة ماجستير- إشراف: نور الدين هرمز،جامعة تشرين –ص48.

1000 ملم في السنة وقد تصل إلى1527 ملم في السنة[64] فوق بعض المرتفعات الجبلية التي تهطل فوقها الثلوج. ومن أهم جبال الساحل السوري جبل متّى 1539 م، جبل الولي خليفة 1436 م، جبل النبي يونس 1510 م، جبل قاموع الخيالة 1564 م، جبل الملا حسن 1146 م،جبل جعفر الطيار1429م فوق سطح البحر.[65]بالإضافة لذلك يمتلك الإقليم الساحلي العديد من الثروات أهمها الثروة الزراعية إذ يحوي 4% من الأراضي الزراعية منها 120 ألف هكتار في محافظة طرطوس وتشكل 63,2% من إجمالي المساحة الكلية لطرطوس[66] و 99 ألف هكتاراً في محافظة اللاذقية وتشكل 43,0% من المساحة الكلية لمحافظة اللاذقية[67].

ويشكل الإقليم الساحلي ظهيراً غذائياً لسورية في إنتاج الفاكهة والزيتون والحمضيات والخضار المحمية والقمح والفول السوداني. حيث يسهم بأكثر من 95% من منتجات البيوت البلاستيكية وبحوالي 75 % من إنتاج الحمضيات [68]وإلى جانب الزراعة يمتلك الإقليم طاقة لتصفية 50% من النفط[69]، إلى جانب العديد من الصناعات كالإسمنت وزيت الزيتون والمياه المعدنية. كما يشكل 35% من توليد الكهرباء وأكثر من 90%[70] من التجارة العالمية تتم عن طريق مرفأي اللاذقية و طرطوس، مما يعطيهما أهمية كبرى بالنسبة للقطر والدول المجاورة، وتبلغ الطاقة المرفئية لكل منهما 18 مليون طن سنوياً.[71] كما يعد الساحل السوري من أهم مناطق السياحة والاصطياف بسبب شواطئه الرملية والمنشآت السياحية المتكاملة، إضافة لوجود العديد من المواقع الأثرية الهامة التي تشكل حافزاً كبيراً للسياحة الثقافية. كما يعد صلة الوصل بين سورية والعالم وواجهة الشرق على الغرب والبلاد الأوربية وهذا ما جعله حيزاً للاستقرار البشري وقيام الحضارات. والإقليم الساحلي من الأقاليم الصغيرة نسبياً، تبلغ مساحته 4,193 ألف كم² منها 2,297 ألف كم² مساحة محافظة اللاذقية،و 1,896 ألف كم² مساحة محافظة طرطوس[72]، ويشكل 2,2% من إجمالي مساحة الجمهورية العربية السورية،

---

[64] حليمة، عبد الكريم2001.-إقليم الساحل السوري دراسة في جغرافية المياه-رسالة دكتوراه-إشراف: علي حسن موسى، عبد الأمير دكروب، جامعة دمشق-ص9.

[65] المجموعة الإحصائية السورية.2008 – ص29 .

[66] المكتب المركزي للإحصاء. 2003 -وصف سورية بالمعلومات-ص51.

[67] المرجع السابق- ص60.

[68] المشروع الاستشرافي الأول سورية 2025– القسم المجالي والسكاني – ص 68.

[69] سلامي،فهيم- مرجع سبق ذكره-ص46.

[70] المرجع السابق-ص46.

[71] المرجع السابق-ص46.

[72] المكتب المركزي للإحصاء.2003- وصف سورية بالمعلومات-ص55 و 46.

منها 1.0 % نسبة محافظة طرطوس إلى إجمالي الجمهورية في حين تبلغ نسبة محافظة اللاذقية إلى إجمالي الجمهورية 1,2%[73]. ويقسم الإقليم الساحلي إدارياً إلى محافظتين والعديد من المناطق والنواحي والقرى والمزارع. والجدول الآتي يبين التقسيم الإداري للساحل السوري خلال الفترة (1990–2007).

جدول (14): التقسيم الإداري للساحل السوري خلال الفترة (1990 – 2007)

العام	عدد المدن	عدد المناطق	عدد النواحي	عدد البلدان	عدد القرى	عدد المزارع
1990	9	9	36	35	945	1199
1998	9	9	39	39	932	1129
2004	9	9	40	40	1297	1150
2007	9	9	49	40	872	1032

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية، الأحوال الطبيعية، 1990 ، 1998 ، 2004 2008, ، ص31 و33.

يتضح من بيانات الجدول السابق:

* لم يطرأ أي تطور كمي على المدن في الساحل السوري خلال الفترة المدروسة وبقي عددها تسع مدن وهي اللاذقية، جبلة، الحفة، القرداحة، طرطوس، بانياس، صافيتا، الدريكيش، الشيخ بدر.

* زيادة عدد النواحي من 36 ناحية عام 1990 إلى 40 ناحية عام 2004 ثم إلى 49 ناحية عام 2008 وهذا ناتج عن تحول العديد من البلدان والقرى إلى نواحي نتيجة النمو السكاني المستمر ونمو الواقع الخدمي مما ساهم في تبدل التقسيم الإداري للساحل السوري من فترة لأخرى.

2–1- المبحث الأول

أهم التراكيب السكانية في الساحل السوري و منعكساتها

[73] المرجع السابق.

على ظاهرة الفقر البشري

2-1-1- التركيب العمري والنوعي للسكان:

2-1-1-1- التركيب العمري:

تعد البيانات الخاصة بالتوزيع العمري للسكان من أهم البيانات الديمغرافية لأنها تحدد نمط التركيب العمري للسكان في المجتمع. ويعد التركيب العمري من أبرز العوامل المؤثرة في المستويات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والذي يعد في الأساس محصلة لها والدالة الأساسية في قياس هذه المستويات وحساب مؤشراتها.

فالتركيب العمري للسكان يحدد حجم القوى البشرية المتاحة، ومنها تحدد مستويات أعباء الإعالة، والمتوفر من قوة العمل وحجمها وتكوينها، كما تحدد من خلاله أنماط الاستهلاك من السلع والخدمات وعن طريقه يمكن إصدار حكم على نوعية المجتمع فيما إذا كان مجتمعاً فتياً أو مجتمعاً هرماً. وتشير بيانات التعدادات السكانية إلى أن هناك تغيرات طفيفة طرأت على الفئات العمرية المختلفة لمجمل التركيب العمري لسكان الساحل السوري بين الأعوام 1994، 2004 وكانت أكثر وضوحاً لدى الفئة العمرية من 0 – 4 سنوات حيث انخفضت نسبة هذه الفئة من مجموع السكان إلى 12,8% عام 1994[74]، ثم تابعت انخفاضها بشدة عام 2004 لتبلغ 9,8%[75]. ويمكن رد ذلك إلى انخفاض مستويات الخصوبة الكلية من 2.4 مولود عام 1994 إلى 2.05 مولود عام 2004[76]نتيجة التوعية السكانية والإجراءات التي اتبعتها الحكومة كالتعليم وتنظيم الأسرة.

لكن رغم هذا الانخفاض بقيت نسبة الفئة العمرية من 0- 15 سنة مرتفعة رغم انخفاضها من 36.4%[77] عام 1994إلى 29,6%عام 2004 وهذا له آثاره على القوة العاملة من ناحية وعلى عملية التنمية من ناحية أخرى لأن هذه الفئة تحتاج إلى نفقات صحية وتعليمية

---

[74] المكتب المركزي للإحصاء- الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظتي اللاذقية و طرطوس للأعوام 1970 ، 1981 ، 1994- ص14.

[75] المكتب المركزي للإحصاء .2004- النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن – ص34 .

[76] إسماعيل،فؤاد. 2005ديناميكية السكان والتعليم في عملية التنمية في سورية – رسالة دكتوراه- إشراف: منذر ناصر، أحمد الأشقر- جامعة حلب-ص45.

[77] الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظتي اللاذقية و طرطوس للأعوام 1970، 1981 ،1994 – ص14.

ومدنية ومشاريع اقتصادية مستقبلية وغذائية عالية وغيرها من الخدمات مما يحرم الأسرة والمجتمع من الاستفادة من هذه النفقات ومن تسخيرها لخدمة أغراض تنموية يمكن لها أن تسهم في تحسين المستوى المعاشي للسكان.

أما الفئة العمرية من 15–64 سنة فقد ارتفعت نسبتها من 59%[78]عام1994 إلى 65%عام 2004[79] لدخول نسبة كبيرة من صغار السن في سن العمل والإنتاج مما شكل ضغطاً على مجالات العمل. أما كبار السن من هم فوق 65 سنة فقد تغيرت نسبتهم من4,1% إلى 5,4% خلال الفترة ذاتها.[80]وهذا ما أدى إلى اختلاف شكل الهرم العمري لسكان الساحل السوري عما اعتدنا عليه من حيث القاعدة العريضة والرأس المدبب، وشكل تحدياً إضافياً لبرامج الرعاية الصحية والاجتماعية في المرحلة القادمة إذا ما قورن بالقصور الحالي لمسائل الرعاية الاجتماعية للمسنين مع وجود نسبة كبيرة منهم لا تتمتع بأي ضمان اجتماعي أو راتب تقاعدي مما يعني أن هؤلاء المسنين مرشحون لأن يكونوا الفئة الأكثر فقراً ومعاناة في المستقبل.

ولمعرفة علاقة التركيب العمري بالفقر اعتمدت نتائج الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة عام 2008 والتي توصلت فيها إلى أن الفقراء النسبيين يتوزعون في العينة وفق التركيب العمري على النحو الآتي:

جدول(15): توزع الفقراء نسبياً في العينة حسب التركيب العمري

الفئات العمرية	العدد	النسبة %
15-19	21	4.4
20-24	87	18.2
25-29	157	33
30-34	78	16.3
35-39	53	11.1
40-44	20	4.1

[78] المكتب المركزي للإحصاء .2004- النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن – ص 34.
[79] المرجع السابق.
[80] الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظتي اللاذقية و طرطوس للأعوام 1970 ، 1981 ، 1994 - ص14 .

45-49	13	2.7
50-54	8	1.7
55-59	16	3.3
60-64	11	2.3
65+	13	2.7
المجموع	**477**	**100**

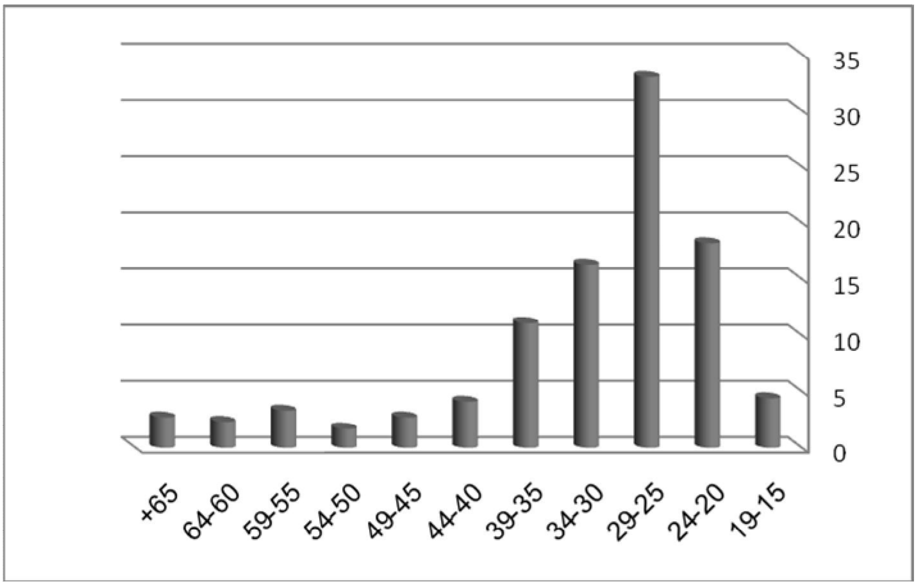
المصدر:الدراسة الميدانية، 2008.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

* يتركز الفقر بين الفقراء النسبيين في الفئة العمرية 25– 29 سنة، وتشكل نسبة الفقر في هذه الفئة العمرية 33 % وتليها الفئة العمرية من 20– 24 سنة بنسبة 18.2% ثم الفئة العمرية من 30–34 سنة بنسبة 16.3%، كما تشكل الفئة العمرية 35–39 سنة 11.1%ويمكن رد ذلك إلى ارتفاع معدل الإعالة من ناحية وارتفاع أعداد الداخلين إلى سوق العمل من ناحية أخرى مما يشكل ضغطاً على الخدمات الاجتماعية من جهة وعلى العمالة من جهة أخرى.

* انخفاض نسبة الفقر بين الفقراء النسبيين مع التقدم في العمر ويظهر ذلك بشكل واضح في الفئة العمرية 40– 44 سنة لتشكل نسبة الفقراء فيها 4.1% وتنخفض نسبة الفقراء في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر إلى 2.7%. وفيما يلي مخطط توضيحي يبين توزع أفراد العينة الفقراء نسبياً حسب العمر.

الشكل (2): يبين توزع أفراد العينة الفقراء نسبياً حسب الفئات العمرية



2-1-1-2- التركيب النوعي:

يمثل النوع خاصة ديمغرافية مهمة إضافة للعمر، ويلعب دوراً هاماً ومباشراً في معدلات الولادات والوفيات والزواج، كما يرتبط بشدة بحركة السكان المكانية وبالتركيب المهني. وتشير نتائج التعدادات السكانية إلى أن هناك تغيرات طفيفة طرأت على نسبة الجنس خلال الأعوام 1994، 2004 فبعد أن كانت نسبة الجنس 104,6 ذكراً لكل مائة أنثى عام 1994 انخفضت إلى 102.4 ذكراً لكل مائة أنثى عام 2004.[81]

كما تتفاوت نسبة الجنس من فئة عمرية لأخرى، إذ نجد انخفاضاً لهذه النسبة في بعض الفئات العمرية حيث يقل عدد الذكور عن عدد الإناث في تلك الفئات. كما أن نسبة الجنس تختلف ما بين الريف والحضر ويمكن رد هذا الاختلاف في نسبة الجنس سواء على مستوى الفئات العمرية أو على مستوى الريف والحضر إلى اختلاف أنماط الخصوبة والوفيات والهجرة لكل من الذكور والإناث. والجدول الآتي يبين توزيع السكان في الساحل السوري حسب الجنس والمحافظة عامي 2007 و 2008.

[81] المجموعة الإحصائية السورية . 2008 . ص 63 .

جدول رقم(16): يبين توزيع السكان في الساحل السوري حسب الجنس والمحافظة

عامي 2007 و 2008 بالألوف

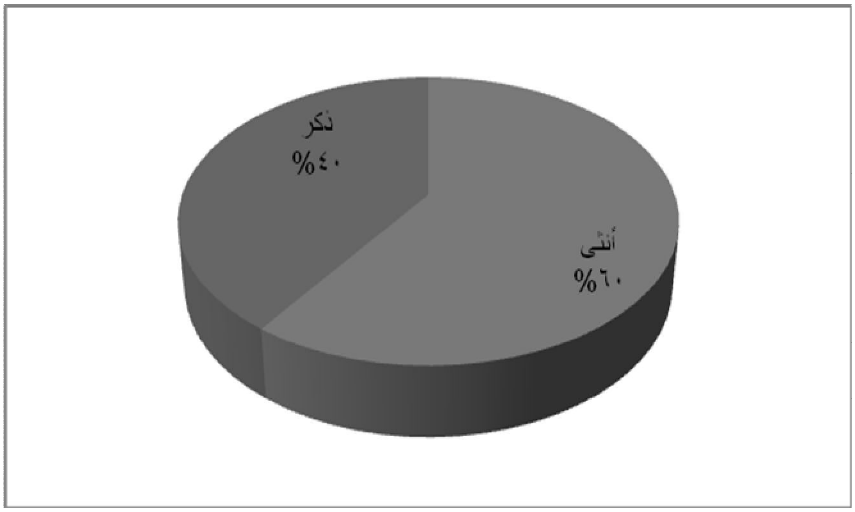
المحافظة	العام	الجنس		المجموع
		ذكور	إناث	
اللاذقية	2007	571	580	1140
	2008	581	580	1161
طرطوس	2007	448	441	889
	2008	455	449	904
الساحل السوري	2007	1019	1010	2029
	2008	1036	1029	2065

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية ، 2007، جدول 1/2، ص59، والمجموعة الإحصائية السورية، 2008، ص57.

نستنتج من الجدول السابق بأنه طرأ انخفاضاً طفيفاً في نسبة الذكور في الساحل السوري عام 2008 عما كانت عليه عام 2007 حيث بلغت نسبة الذكور من مجموع السكان 50.1%عام 2008 مقابل 49.9% للإناث. بينما كانت عام 2007 نسبة الجنس 50.2% ذكور مقابل 49.8% إناث.

ورغم أن نسبة الذكور في الساحل السوري أكبر قليلاً من نسبة الإناث إلا أنه وفق الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة للعام 2008 تبين أن نسبة الإناث الفقيرات أكبر من نسبة الذكور الفقراء. فقد بلغت نسبة الإناث الفقيرات نسبياً 60% من مجموع العينة مقابل 40 % من الذكور فقراء. والرسم البياني الآتي يوضح نسبة كل من الذكور والإناث الفقراء نسبياً في الساحل السوري.

الشكل(3): يوضح نسبة كل من الذكور والإناث الفقراء نسبياً في الساحل السوري



المصدر: الدراسة الميدانية.

2-1-2- التركيب التعليمي:

يقصد بالتركيب التعليمي توزع السكان وفق المستوى التعليمي، ويعد من أكثر التراكيب السكانية التي تؤثر وتتأثر بالفقر لأن المستوى التعليمي للأفراد يؤثر في معدلات الخصوبة والوفاة والزواج وفي مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وغالباً ما يقاس المستوى التعليمي للأفراد في مجتمع معين من خلال نسبة الأمية في هذا المجتمع.

وبالنسبة للساحل السوري فقد طرأت تغيرات إيجابية ملموسة على الهرم التعليمي للسكان خلال الفترة 1994، 2004 تجلت بانخفاض كبير في نسبة الأمية وارتفاع نسبة المتعلمين سواء على المستوى الإجمالي أو على مستوى كل من الذكور والإناث. فقد انخفضت نسبة الأمية بين السكان من 15,9% عام 1994 إلى13% عام 2004 [82]نتيجة التطورات الايجابية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي شهدها المجتمع، ونشر شبكة الخدمات التعليمية التي عملت الدولة على تحقيقها من خلال الخطط الخمسية المتعاقبة للتنمية

[82] المكتب المركزي للإحصاء – أهم المؤشرات التنموية في الجمهورية العربية السورية 1994- 2004 ، ص40 .

الاقتصادية والاجتماعية، وتطبيق قانون إلزامية التعليم الابتدائي(رقم 35 لعام1981) وقانون التعليم الأساسي لعام 2002، وإستراتيجية الدولة في مجانية التعليم وديمقراطيته. كما ازدادت نسبة الإناث المتعلمات في مختلف المراحل التعليمية، وارتفعت نسبتهن من مجموع الذكور في مرحلة التعليم الأساسي إلى 94,6%[83]عام 2004 وشكلت نسبة الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الثانوي 121,2%و 129,6%في المرحلة الجامعية[84] عام 2004. وهذا مؤشر موجب يدل على زيادة انتشار التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. إضافة لذلك فقد أولي التعليم الفني والمهني أهمية بالغة لتوفير القوة العاملة ذات المهارة العملية المتوسطة في مختلف الاختصاصات والميادين ورفد المشروعات الإنمائية بمتطلباتها منهم. كما كان هناك توسع في أعداد المدارس، فالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية متوفرة في جميع أنحاء الإقليم(حضر ، ريف). إضافة إلى وجود جامعة تشرين والعديد من المعاهد المتوسطة التي أدت إلى زيادة أعداد ونسب المتعلمين من حملة الشهادات المختلفة. والجدول الآتي يبين توزع الفقراء نسبياً في الساحل السوري حسب الحالة التعليمية.

جدول(17): يبين توزع الفقراء نسبياً في الساحل السوري حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	عدد الفقراء	نسبة الفقراء%
أمي	15	3.1

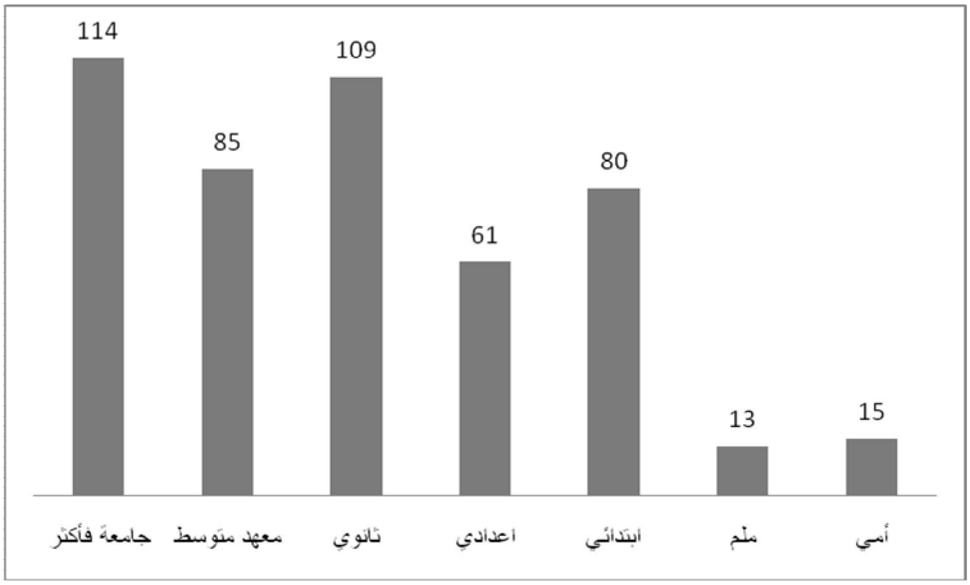
[83] المرجع السابق.
[84] المرجع السابق .

2.7	13	ملم
16.8	80	ابتدائي
12.8	61	اعدادي
22.9	109	ثانوي
17.8	85	معهد متوسط
23.9	114	جامعة فأكثر
100	477	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، 2008.

نجد من الجدول السابق بأن هناك انخفاضاً في نسبة الأمية بين الفقراء حيث بلغت 3.1 % ولم يقتصر التحسن في نسبة الأمية فحسب وإنما شمل جميع المراحل التعليمية الأخرى. فقد بلغت نسبة الملمين 2.7% وشكل حملة الابتدائية 16.8% ويعود ذلك لإلزامية التعليم، أما حملة الإعدادية فقد بلغت نسبتهم 12.8% ، وبلغت نسبة حملة الثانوية 22.9%، أما حملة المعاهد المتوسطة وجامعة فأكثر فقد بلغت نسبتهم 41.7% من مجموع الفقراء وهي نسبة عالية بين الفقراء ويدل ذلك على تكافؤ الفرص في التعليم وانتشار الخدمات التعليمية. والشكل الآتي يوضح توزع الفقراء نسبياً في الساحل السوري حسب الحالة التعليمية.

الشكل(4): توزع الفقراء نسبياً في الساحل السوري حسب الحالة التعليمية



المصدر: الدراسة الميدانية

2-1-3- التركيب الإقليمي للسكان:

يقصد به توزع السكان حسب مكان الإقامة (مدينة ، ريف) ويطلق عليه أحياناً التوزع الجغرافي. حيث أن مظاهر الحياة تختلف اختلافاً كبيراً بين المدينة والريف سواء أكان ذلك في أسلوب الحياة الاجتماعية أوفي مستويات الحياة الثقافية أم في طبيعة النشاطات الاقتصادية. إضافة إلى أن هناك اختلافاً من الناحية الديمغرافية بخاصة فيما يتعلق بالتركيب العمري والنوعي ومستويات الوفاة والخصوبة والزواج وانتشار الأمراض وغيرها. والجدول الآتي يبين تطور سكان الإقليم الساحلي مقسمين إلى حضر وريف حسب المحافظة والجنس ومكان الإقامة عام2008 بالألوف.

جدول رقم (18): سكان الإقليم الساحلي مقسمين إلى حضر وريف حسب المحافظة والجنس ومكان الإقامة عام 2008 بالألوف

المحافظة	حضر			ريف			الساحل السوري		
	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م

اللاذقية	**248**	**241**	**489**	**310**	**306**	**616**	**558**	**547**	**1105**
طرطوس	**108**	**107**	**215**	**275**	**266**	**541**	**383**	**373**	**756**
الساحل السوري	**356**	**348**	**704**	**585**	**572**	**1157**	**941**	**920**	**1861**

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية –2008– ص69

نستنتج من الجدول السابق أن السكان القاطنين في الريف يشكلون النسبة الأكبر من مجموع السكان في الإقليم الساحلي62.2% لعام 2008 مقابل 37.8% يقطنون في المدن رغم الهجرات الكبيرة والعديدة من الريف إلى المدينة والتي تعود إلى ضآلة الأراضي الصالحة للزراعة وقلة ريعيتها وعدم كفاية دخلها لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان. كما يعد ارتفاع المستوى التعليمي لسكان الريف من العوامل المشجعة على الهجرة إلى المدينة، فالمتعلمون الريفيون يبحثون عن الوظائف الحكومية في المدن كما يذهب بعضهم لمتابعة دراسته مما يزيد من وعيه الاجتماعي وانفتاحه وبالتالي اتصاله بالعالم خارج الريف مما يشكل أحد أهم عوامل هجرته من الريف. ونتيجة للأسباب التي ذكرت وغيرها فقد ارتفعت نسبة سكان المدن في الساحل السوري من 32.3% عام 1990 إلى 37.5%[85] عام 2000 وفي عام 2006 بلغت نسبة سكان المدن 41.1%[86] مما يدل على استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة رغم إيلاء الريف أهمية كبرى من خلال تزويده بالخدمات التعليمية والصحية والمياه والكهرباء وشبكة المواصلات والاتصالات إلا أنه لايزال نابذاً للسكان في الوقت الذي بقيت فيه المدينة جاذبة لهم. أما الفقراء فنجد أن نسبتهم في الريف أعلى منها في المدينة حيث بلغت نسبة الفقراء عام 2008 في الريف 60.7% وفي المدينة 39.3% وفق الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة لعام 2008.

2-1-4- التركيب الزواجي للسكان:

[85] المجموعة الإحصائية السورية .2000 - ص73.

[86] المجموعة الإحصائية السورية .2006- ص73.

يعد التركيب الزواجي من التراكيب السكانية المهمة لأنه يوضح البنية الزواجية للسكان، ومن أكثر التراكيب السكانية تأثراً بظاهرة الفقر ونتيجة لها لما له من آثار اقتصادية واجتماعية وديمغرافية مهمة تنشأ من تأثير التركيب الزواجي على الخصوبة وحجم القوة العاملة ويؤثر بشكل غير مباشر على الوفاة.

وقد بينت نتائج التعدادات السكانية لعامي 1994– 2004 للساحل السوري على وجود نسبة كبيرة من السكان الذين لم يسبق لهم الزواج (10 سنوات فأكثر) وصلت إلى 53,6% في عام 1994وإلى 53,4% عام 2004[87] وهي عند الذكور أعلى منها عند الإناث، قابلها انخفاض في نسبة المتزوجين التي بلغت 44% و43,9% [88]خلال الأعوام سابقة الذكر على التوالي. ويعود ذلك لأسباب اقتصادية، كما أن للتعليم دوراً كبيراً في انخفاض نسبة المتزوجين وخاصة عند الإناث، حيث أن كثيراً من الإناث يفضلن متابعة تحصيلهن التعليمي إضافة إلى مساهمة المرأة في قوة العمل. وكانت نسبة المتزوجات أعلى قياساً من نسبة المتزوجين نظراً لارتفاع سن الزواج، ووجود عدد من الذكور مقترن كل منهم بأكثر من زوجة واحدة. أما نسبة الأرامل فقد بقيت على حالها وشكلت 2,1%[89] خلال التعدادين المذكورين. كذلك بقيت نسبة المطلقين في حدودها خلال الفترة المذكورة وهي لا تتجاوز 0,3%وهي في الريف أعلى من الحضر[90].

و بلغت نسبة السكان غير المتزوجين (15 سنة فأكثر) 42,6% من مجموع السكان لعام 2004 وهي عند الذكور أعلى منها عند الإناث وشكلت 46,5% عند الذكور مقابل 38,7% عند الإناث. وكانت نسبة المتزوجات أعلى من المتزوجين 56,1% للمتزوجات مقابل 52,1% للمتزوجين. أما نسبة المطلقين فقد بلغت 0,3% في حين كانت نسبة الأرامل 2,4% [91]. والجدول الآتي يبين توزيع السكان في الساحل السوري حسب المحافظة والحالة الزواجية والجنس عام 2005.

---

[87] الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظتي اللاذقية و طرطوس للأعوام 1970 ، 1981 ، 1994 و تعداد 2004

[88] المرجع السابق.

[89] المرجع السابق.

[90] الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظتي اللاذقية و طرطوس للأعوام 1970 ، 1981 ، 1994 و تعداد 2004 .

[91] التعداد العام للسكان والمساكن . 2004 ص35وص70 .

جدول رقم (19): توزيع السكان في الساحل السوري حسب المحافظة والحالة الزواجية والجنس عام 2005

المحافظة	لم يتزوج أبداً			متزوج			مطلق			
	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ
اللاذقية	14431	114334	258765	160517	163631	324184	127	2249	3459	5189
طرطوس	11140	96146	207287	137250	140602	277852	706	1411	2117	5822
الساحل السوري	25572	210480	466052	297767	304233	602036	1917	3660	5576	11011

المصدر: نتائج مسح سوق العمل لعام 2005 – جدول رقم 3 – ص20 ، 21.

نجد من الجدول السابق أن نسبة المتزوجين بقيت هي الأعلى عام 2005 وشكلت 53,6% من مجموع السكان، وشكلت الإناث المتزوجات 27% من مجموع المتزوجين، في حين وصلت نسبة السكان الذين لم يتزوجوا أبداً إلى 41,5% وشكل الذكور من مجموع السكان غير المتزوجين 22,7% وبلغت نسبة المطلقين والأرامل 0,4% و 4,3% على التوالي. والحال هذا لا ينطبق على الفقراء نسبياً إذ نجد أن الفقراء النسبيين يتوزعون وفق الحالة الزواجية لعام 2008على النحو الآتي:

جدول (20): توزع الفقراء نسبياً وفق الحالة الزواجية لعام 2008

الحالة الزواجية	العدد	النسبة%
عازب	272	57.0
متزوج	180	37.7
أرمل	25	5.2
المجموع	477	100

المصدر:الدراسة الميدانية – 2008.

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الأفراد العازبين هي الأعلى بين الفقراء 57% وقد يعود ذلك لعدم مقدرة هؤلاء الأفراد على تأمين متطلبات الحياة الزوجية لأسباب اقتصادية. أما المتزوجين فتشكل نسبتهم 37.7% والأرامل 5.2%.

2-1-5- التركيب الاقتصادي للسكان:

يحتل التركيب الاقتصادي أهمية كبرى في جميع دول العالم لأنه يمكننا من معرفة حجم السكان القادرين على المساهمة في العمل والإنتاج من خلال معرفة عدد السكان داخل القوة البشرية وخارجها. وتشير بيانات التعدادات السكانية لعامي 1994 و 2004 إلى ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي الخام من 31,3% عام 1994 إلى 35,3% عام 2004 .[92]كما ارتفع معدل نمو القوى العاملة من 2,2% عام 1994 إلى 3,1% عام 2004[93]. أما المتعطلون الشباب (15- 24) سنة فقد ارتفعت نسبتهم من 22,6% إلى 51,2% خلال الفترة (1994- 2004)[94]. وجرى انخفاض واضح على نسبة الذكور ذوي النشاط الاقتصادي إلى مجموع قوة العمل من 79,7% إلى 76,4% خلال الفترة المذكورة سابقاً. أما الإناث فقد ارتفعت نسبتهن من 20,2% إلى 23,6% خلال الفترة ذاتها [95] ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي واتساع فرص العمل المتوفرة لها.

[92] المرجع السابق – ص26 .
[93] المكتب المركزي للإحصاء. 2004-1994.أهم المؤشرات التنموية في الجمهورية العربية السورية- ص29.
[94] المرجع السابق – ص 28.
[95] المرجع السابق – ص21 .

والجدول الآتي يبين توزع سكان الساحل السوري حسب المحافظة والعلاقة بقوة العمل لعام2005.

جدول رقم (21): يبين توزع سكان الساحل السوري حسب المحافظة والعلاقة بقوة العمل لعام 2005

الحالة العملية	اللاذقية	طرطوس	الساحل السوري
مشتغل خارج المنزل	270181	208875	479056
مشتغل داخل المنزل	3113	5292	8405
متعطل سبق له العمل	7265	2646	9911
متعطل لم يسبق له العمل	45318	33342	78660
توقف مؤقت عن العمل	13492	16230	29722
مديرو منازل	144604	107083	251687
طالب	79048	84502	163550
مكتفي	5189	7818	23007
متقاعد	21794	12173	33967
غير قادر على العمل	24908	20111	45019
المجموع	614912	508073	112298

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء .2005– نتائج مسح سوق العمل – جدول رقم 5 – ص 26– 29.

تشير معطيات الجدول السابق على أن 43% من سكان الساحل السوري يعملون في وظائف وأعمال حرة خارج المنزل. أما السكان الذين يعملون داخل المنزل فتشكل نسبتهم 22.6% وهم على الأغلب من النساء يعملن مديرات منازل و يشكل الطلاب 14.6% من سكان الساحل السوري في العمر 15 سنة فأكثر، وبلغت نسبة المتعطلين الذين سبق لهم العمل0.8% ، والمتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل 7.0% ، والمتوقف مؤقتاً عن العمل 2.6%، أما المكتفون والمتقاعدون وغير القادرين على العمل فشكلت نسبتهم على التوالي

2% ،3% ، 4%. وعند دراسة الحالة العملية للفقراء في عام 2008 تبين أن نسبة الفقراء النسبيين المشتغلين 78.8% ويشكل الفقراء غير المشتغلين 21.2% وهذا يعني أن الفقر لا يرتبط بالحالة العملية بقدر ما يرتبط بطبيعة العمل لأن طبيعة العمل هي التي تحدد مقدار الدخل الذي من الممكن أن يحصل عليه الفرد حيث نجد أن نسبة الفقراء الذين يعملون بشكل دائم 33.8% والفقراء الذين يعملون بشكل موسمي 15.7% أما الفقراء الذين يعملون بشكل متقطع فتبلغ نسبتهم 30.4% وهناك 20.1% غير معروفة طبيعة عملهم وذلك وفق الدراسة الميدانية لعام 2008. والجدول الآتي يبين توزع الفقراء نسبياً في الساحل السوري حسب شرائح الدخل عام 2008.

جدول (22): توزع الفقراء نسبياً في الساحل السوري حسب شرائح الدخل عام 2008

شرائح الدخل	عدد الأفراد	النسبة %
3000<	98	20.6
3001-6000	147	30.9
6001-9000	231	48.5
>9001	1	0.0
المجموع	477	100

المصدر: الدراسة الميدانية

نجد من الجدول السابق بأن 48.5% من الفقراء النسبيين يتراوح دخلهم ما بين 6001-9000 ل.س وهناك 30.9% من الفقراء دخلهم الصافي في الشهر يتراوح ما بين 3001-6000 أما الفقراء الذين دخلهم أقل من 3000 ل.س فنسبتهم 20.6%.

وبعد عرضنا لأهم التراكيب السكانية في الساحل السوري نجد:

1- يرتبط التركيب العمري للسكان بالفقر بشكل مباشر ويظهر ذلك بشكل واضح في الفئات العمرية ابتداءً من 20 سنة وحتى 39 سنة وتشكل نسبة الفقراء في هذه الفئات العمرية 78.6% من مجموع الفقراء في الساحل السوري مما يشير إلى انتشار الفقر في صفوف الفئات الشابة.

2- يرتبط الفقر بالنوع الاجتماعي وينتشر بين الإناث أكثر من بين الذكور وهذا يعني أن الفقر ظاهرة أنثوية.

3- ارتفاع نسبة الفقراء المتعلمين بين حملة المعاهد المتوسطة والجامعة فأكثر ويدل ذلك على أن الفقر لا يرتبط بالأمية فقط في الساحل السوري وإنما يعود إلى عدم القدرة على تأمين العمل الذي يتوافق مع مخرجات التعليم.

4- الفقر ظاهرة ريفية حيث يعيش غالبية الفقراء في الريف.

5- يتأثر التركيب الزواجي بالفقر ويلاحظ بأن النسبة الأكبر من الفقراء لم يسبق لهم الزواج.

6- يعمل غالبية الفقراء في الساحل السوري وتختلف نسبة الفقراء باختلاف طبيعة العمل الذي يمارسونه وباختلاف شرائح الدخل.

2 ـ 2 ـ المبحث الثاني

أبرز المؤشرات السكانية في الساحل السوري وعلاقتها بظاهرة الفقر البشري

2-3-1- النمو السكاني:

نظراً لما يتصف به الإقليم الساحلي من مناخ معتدل وأراضي خصبة ومياه وفيرة وجمال في الطبيعة وثروات أخرى أصبح منطقة الاستقرار الأولى في سورية، كما أن الهجرة من القرى والمناطق الجبلية إلى المناطق الساحلية جعلته من أكثر الأقاليم السورية كثافة بالسكان. لذلك فقد تضاعف عدد سكانه خلال الفترة (1960- 1981) من 498 ألف نسمة إلى 998 ألف نسمة بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (34) بالألف[96] وهذا المعدل من المعدلات المرتفعة بالنسبة لسورية. إذ بلغ معدل النمو السكاني على مستوى سورية 33,5 بالألف بينما كان في الوطن العربي 30 بالألف وأوربا 3 بالألف خلال تلك الفترة [97].

وهذا يعود للسياسات الصحية الناجحة التي انتهجت في سورية وخاصة ما يتعلق بنشر وتطوير الخدمات الصحية في جميع أنحاء البلاد مما كان له الأثر في تخفيض معدلات الوفيات الخام ومعدلات وفيات الأطفال الرضع إضافة إلى مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية وانحسار ظاهرة المكتومية بين السكان وانتشار الأمية والعادات والتقاليد المتوارثة التي تعتبر أن الأسرة الكبيرة الحجم هي من دواعي الفخر والاعتزاز. لكن خلال الفترة (1981- 1994)أخذ النمو السكاني بالانخفاض وانخفض معدل النمو السكاني في الساحل السوري إلى 22,7 بالألف[98] بينما كان هذا المعدل على مستوى القطر 33 بالألف[99] وسبب هذا الانخفاض زيادة نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ودخولها مختلف مجالات العمل الإنتاجي والخدمي وإتباع وسائل تنظيم الأسرة و زيادة الوعي العام بمسائل العلاقة بين السكان والتنمية من خلال انتشار التعليم ونشر مفاهيم التربية السكانية. كما انخفض معدل النمو السكاني خلال الفترة (1995 – 2000) إلى 18,6 بالألف وإلى 16,8 بالألف خلال الفترة

[96] سلامي ، فهيم .2000– التخطيط الإقليمي لمشاريع التنمية الاقتصادية في الساحل السوري– جامعة تشرين– ص58.
[97] وزارة التربية، موضوعات الدورات التدريبية المكثفة في مجال التربية السكانية، دمشق، ص15.
[98] المجموعة الإحصائية السورية-2007-ص64.
[99] المرجع السابق.

(2000 – 2005)[100] بينما كان هذا المعدل على مستوى القطر 27 و 24,5 بالألف على التوالي خلال الفترة 2000– 2005[101].

وشكل سكان الساحل السوري 4,4% من مجموع سكان سورية لعام 2004، بينما كانت عام 1981 نسبتهم 5,5 % وانخفضت عام 1994 إلى 4,8%[102]. والجدول الآتي يبين تطور عدد سكان الساحل السوري خلال الفترة 1994– 2008 بالألوف.

جدول رقم (23): تطور عدد سكان الساحل السوري خلال الفترة 1994– 2008 بالألوف

الأعوام	طرطوس	اللاذقية	الإقليم الساحلي
1994	588	748	1336
2004	713	879	1592
2005	728	897	1625
2006	739	928	1667
2007	750	943	1693
2008	762	959	1721

المصدر: تعداد 2004 والمجموعة الإحصائية للأعوام 2005– 2006– 2007—2008 ص 59 و 61.

يتضح من الجدول السابق أن عدد السكان في الساحل السوري في تزايد مستمر فقد ارتفع عددهم من 1336 ألف نسمة عام 1994 إلى 1592 ألف نسمة عام 2004 وبلغ 1721ألف نسمة عام 2008 . وبما أن كل الدلائل تشير إلى أن معدل النمو السكاني في الساحل السوري سيبقى من المعدلات المرتفعة فإن هذا يطرح مشكلة تأمين المتطلبات المتزايدة للسكان بما تتضمنه من ثروات طبيعية وبشرية الأمر الذي قد يؤدي بالمجتمع إلى الفقر. لذلك فقد تكون برامج التربية السكانية خطوة جادة في هذا الاتجاه لجعل النمو السكاني

[100] المرجع السابق.
[101] المجموعة الإحصائية 2006- ص66 .
[102] المرجع السابق – ص64 .

عاملاً إيجابياً أكثر منه سلبياً وذلك بالاستفادة من برامجها في تحويل الموارد البشرية إلى عامل إيجابي يسهم في مجال الخلق والإبداع وتطوير المصلحة العامة.

2-3-2- الكثافة السكانية و السكنية:

يعد الساحل السوري من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في سورية، ويأتي في المرتبة الثانية بعد العاصمة دمشق. حيث كان متوسط الكثافة السكانية عام 1981 في الساحل السوري[103] 237نسمة في كم²ونتيجة النمو السكاني المرتفع في فترة الثمانينات والتطورات التي شهدها الإقليم الساحلي بين تعدادي 1981 و 1994 ارتفعت الكثافة السكانية عام 1994 إلى 318 نسمة في كم² ووصلت عام 2004 إلى 379 نسمة في كم² وإلى 404 نسمة/كم² عام 2007[104]. بينما كان متوسط الكثافة السكانية على مستوى القطر خلال الفترة ذاتها (1981- 2007) على التوالي: 49، 74، 96، 107 نسمة /كم² [105]. ويلاحظ بأن الكثافة السكانية والسكنية تتركز في المدن والمناطق الساحلية فمثلاً كانت الكثافة السكانية عام 1960 في مركز محافظة اللاذقية 154[106] نسمة في الكم² وارتفعت عام 1994 إلى483 نسمة في الكم² [107] . وكانت الكثافة السكانية عام 1960في مركز محافظة طرطوس 127نسمة /كم² وبلغت 403 نسمة /كم² عام 1994 وهكذا بالنسبة لبانياس وجبلة.

أما المناطق الداخلية كالحفة والقرداحة والشيخ بدر فالوضع مختلف تماماً فالكثافة السكانية لم ترتفع في هذه المناطق مثل المدن الساحلية نتيجة عدم وجود عوامل جاذبة للاستقرار في هذه المناطق. فمثلاً كانت الكثافة السكانية العامة في الحفة (93) نسمة /كم²عام 1960وبلغت (140) نسمة /كم²عام 1994. والجدول الآتي يبين الكثافة السكانية العامة في مناطق الساحل السوري عام 2004.

جدول رقم (24): يبين الكثافة السكانية العامة في مناطق الساحل السوري عام 2004

المنطقة	المساحة كم²	عدد السكان 2004	متوسط الكثافة في الكم²

103 المجموعة الإحصائية السورية– 2006 – ص 65.
104 المرجع السابق - ص65.
105 المرجع السابق- ص65.
106 سلامي، فهيم- مرجع سبق ذكره – ص97.
107 المرجع السابق.

اللاذقية	901	526888	584
جبلة	460	196171	426
الحفة	539	81848	151
القرداحة	400	74644	186
محافظة اللاذقية	2300	879551	382
طرطوس	571	281453	492
بانياس	584	176351	301
الدريكيش	188	60978	324
صافيتا	346	129632	374
الشيخ بدر	201	52981	263
محافظة طرطوس	1890	701395	371
الساحل السوري	4190	1850946	377

المصدر: نتائج تعداد السكان والمساكن لعام 2004 على مستوى المناطق والنواحي وقد قام الباحث بحساب متوسط الكثافة السكانية

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن حركة السكان كانت ولا تزال من الداخل إلى الساحل رغم الخدمات الكثيرة التي حظيت بها هذه المناطق. فكما نلاحظ تتركز الكثافة العالية للسكان في غالبية مناطق الساحل السوري لتبلغ أقصاها في منطقة اللاذقية 584 نسمة في الكم^2 ، وفي منطقة طرطوس 492 نسمة في الكم^2، بينما تعد منخفضة في المناطق الداخلية والجبلية (كالقرداحة 186 ، والحفة 151 ، والشيخ بدر263 نسمة في الكم^2) قياساً بمساحتها وقد يعود ذلك إلى قصور برامج التنمية والتخطيط الاقتصادي عن تلبية حاجات السكان في بعض هذه المناطق وعدم وجود خطة تنموية شاملة تنهض بهذه المناطق وتجعلها قادرة على المساهمة الفعالة في مسيرة التنمية، إضافة إلى افتقار هذه المناطق للموارد، كما أن طبيعتها الجبلية ووعورة أراضيها وقلة ريعيتها تدفع سكانها إلى النزوح باتجاه توضع الاستثمارات والبنى التحتية مما يشكل ضغطاً على خدمات بعض المناطق وحالة من عدم التوازن بين

المناطق الساحلية والداخلية وبالتالي اتكال المناطق الداخلية على المناطق الساحلية في تلبية احتياجاتها. كما أن الكثافة السكانية العالية في المناطق الساحلية تسببت في العديد من مظاهر الفقر كظاهرة السكن العشوائي التي ظهرت معها مشكلات أخرى كمشكلة الصرف الصحي التي تسببت في تلوث البحر والاستثمار المفرط للموارد الطبيعية وبشكل خاص رمال الشاطئ. إضافة إلى بروز مشكلة تأمين الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان مما سبب ضغطاً على الأراضي الزراعية لتلبية حاجات السكان المتزايدة وهذا ما دفع البعض إلى إزالة الأحراج واستخدام الأسمدة وهذا يعني الحصول على طعام غير صحي للإنسان وتسرب المواد الكيميائية إلى مصادر المياه الطبيعية وبالتالي إحداث خلل في التوازن البيئي العام ومجمل هذه الأمور تعد من مظاهر الفقر البشري.

و بالنسبة للمسكن فإنه يعد من أهم معايير تمييز الفقراء من غير الفقراء لاختلاف أنماط الحياة المعيشية بين الفقراء وغير الفقراء وبين الريف والحضر، كما تختلف خصائص المسكن بين الريف والحضر. ففي الحضر تسود المساكن الطابقية بينما تنتشر في الريف البيوت العربية وتنخفض نسبة المساكن نوع فيلا في كل من الحضر والريف.

أما مادة البناء فتختلف باختلاف الدخل، فكلما ارتفعت الدخول يتم استخدام مادة الإسمنت في البناء، أما مادة الحجر فيتم استخدامها من قبل الفقراء والأسر ذات الدخل المنخفض وتنتشر بشكل خاص في الريف. في حين تستخدم الأسر ذات الدخل المرتفع الحجر المشغول في حالات نظام فيلا.

ويلاحظ بأن غالبية الأسر حيازتها للمسكن ملك، ويرتبط نوع حيازة المسكن (ملك، إيجار) بالقطاع المهني الذي يعمل به رب الأسرة. إذ ترتفع نسبة المالكين للمساكن بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص المنظم وغير المنظم، بينما تنخفض نسبة المالكين للمساكن من العاملين في القطاع الحكومي العام الذي يوفر راتباً ثابتاً يستدعي من الأسرة الانتقال إلى منطقة العمل وبالتالي استئجار مسكن. وترتفع ظاهرة استئجار المسكن في محافظة اللاذقية

التي تحتل المرتبة الثانية على مستوى القطر بعد محافظة دمشق، وتصل نسبة السكان المستأجرين إلى 8,29%[108].

ووفق الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة تبين أن غالبية الفقراء حيازتهم للمسكن ملك حيث 90.3% من الفقراء يملكون مسكناً مقابل 9.7% من الفقراء يعيشون في مساكن إيجار. وقد يعود هذا إلى توفر المساكن في الساحل السوري وفقاً لنتائج تعداد عام 2004 التي بلغ فيها عدد المساكن 432196 مسكناً موزعة ما بين مشغولة، خالية، قيد الإكساء. كما أنه وفقاً لدراسة أجراها المكتب المركزي للإحصاء عام 1994 تبين أن 37,8% من مساكن الساحل السوري تقل مساحتها عن 100 م² و 59,8% من هذه المساكن تتألف من ثلاث غرف فأقل[109].

أما عن توفر المرافق داخل المسكن، فقد تبين أن 77,3% [110]من هذه المساكن يوجد فيها حمام مستقل، كما أن 93,8% من هذه المساكن يوجد فيها مطبخ مستقل و 94% منها يوجد فيها مرحاض مستقل، كما أن 85,7% من هذه المساكن تتوفر فيها مياه شرب نظيفة[111]. وبما أن ظروف السكن وإمكانية الحصول على الخدمات تعد من أهم معايير الفقر و الرفاهية لتأثيرها المباشر على الحالة الصحية للسكان فإنه يمكننا تميز الفقراء من غير الفقراء بالاستناد إلى مقدار الاستفادة من المرافق العامة مثل المياه والصرف الصحي والظروف السكنية وتوفر الخدمات الصحية بوصفها مؤشرات بديلة للحالة الصحية للأفراد. وطبقاً لذلك تقل جودة الظروف السكنية للفقراء مقارنة بغير الفقراء فيما يتعلق بمياه الشرب التي يتم الحصول عليها إما من مرفق عام (شبكة عامة)، بئر عام، بئر داخل المنزل ، أو عن طريق شراء المياه.

وتصل نسبة توفر شبكة للمياه في الساحل السوري إلى أكثر من 90% [112]لكن هناك بعض المناطق يتم فيها شراء المياه مما يزيد من أعبائها المادية و خاصة الفقيرة منها لأن

---

[108] هيئة تخطيط الدولة .2007– مديرية الأحوال المعيشية وتنمية المجتمع الأهلي-تحليل الوضع الراهن لعام 2006-الفقر المادي والفقر البشري– ص 42 .
[109] نتائج المسح الثقافي والاجتماعي في محافظتي اللاذقية و طرطوس .1994 – ص3.
[110] المرجع السابق.
[111]المرجع السابق- ص3.
[112]هيئة تخطيط الدولة .2007– مديرية الأحوال المعيشية وتنمية المجتمع الأهلي-تحليل الوضع الراهن لعام 2006-الفقر المادي والفقر البشري– ص37

إنفاقها على شراء المياه جزء أساسي من إنفاقها، كما أن الإنفاق على شراء المياه لدى الأسر الفقيرة موازٍ لإنفاق الأسر غير الفقيرة.

وتبلغ نسبة المساكن المزودة بمياه آمنة في الساحل السوري 91,6% [113] منها 99% في الحضر، 84,2% في الريف وفق بحث دخل ونفقات الأسرة لعام 2003–2004. وهذا يدل على تركز الفقراء في الريف.

أما بالنسبة للصرف الصحي، فقد وصلت نسبة المساكن ذات الصرف الصحي عام 2004إلى 62% في طرطوس، 79% في اللاذقية[114]. وفيما يخص المرافق العامة، فإنه لا توجد دراسة مستقلة عن الساحل السوري ولكن يوجد دراسة عن سورية بشكل عام توفر معلومات حول المسافة لأقرب طريق ممهد، ولأقرب مدرسة ابتدائية وسوق ووحدة صحية. وتتوفر هذه المرافق بشكل عام في الحضر أكثر منها في الريف حيث تقل المسافة بينها وبين 99% من سكان الحضر سواء أكانوا فقراء أم غير فقراء عن خمسة كيلو مترات وينطبق ذلك على الطرق والمدارس الابتدائية في الريف ولا ينطبق ذلك على الأسواق. أما بالنسبة للوحدات الصحية والمستشفيات فتتوفر في دائرة قطرها 5 كم بالنسبة لثلاثة أرباع سكان الريف فقط [115].

إذاً كما رأينا تتباين الظروف السكنية في الحضر عنها في الريف، وبين الفقراء وغير الفقراء سواء فيما يتعلق بالمرافق داخل المنزل أو خارجه من مياه أو صرف صحي، كما تتباين المسافة الفاصلة بين مكان السكن وأماكن وجود المدارس و الأسواق والوحدات الصحية والمستشفيات.

2 –2–3– حجم الأسرة:

الساحل السوري واحد من الأقاليم السورية التي تضم أسراً كبيرة الحجم وترتفع فيها معدلات الإعالة حيث بلغت نسبة السكان دون 15 سنة عام 2004 حوالي 29.7%[116] من

---

113 المرجع السابق.

114 المرجع السابق – ص38.

115 الليثي ، هبة .2005– الفقر في سورية – ص78 .

116 كيلاني، أحمد. 2005، مقترح الإستراتيجية الوطنية للسكان في الجمهورية العربية السورية، محاضرات ورشة العمل : السكان وقضايا الشباب، جامعة تشرين، ص46.

إجمالي سكان الساحل السوري، بينما بلغت نسبة السكان بين 15- 64 سنة حوالي 65% وبلغت نسبة السكان في عمر 65 سنة فأكثر 5.3%[117]. ووصل معدل الإعالة الاقتصادية إلى 2,7 فرد[118] وهي أدنى من متوسط القطر البالغ 3,6 فرد.

وتشير نتائج تعداد عام 2004 إلى أن عدد الأسر المعيشية في الساحل السوري بلغ (328186) أسرة معيشية منها 185135 أسرة في محافظة اللاذقية، و 143051 أسرة معيشية في محافظة طرطوس[119]. وبلغ متوسط حجم الأسرة الواحدة 4.7 فرد عام 2004[120]ويلاحظ أن متوسط حجم الأسرة في الساحل السوري في انخفاض مستمر فقد كان متوسط حجم الأسرة 5,8 فرد للأسرة الواحدة (6,0 فرد للأسرة في طرطوس، 5,7 فرد للأسرة في اللاذقية) عام 1970 وارتفع إلى 6,2 فرد عام 1981(6,4 فرد للأسرة في طرطوس، 6,1 فرد للأسرة في اللاذقية) ثم انخفض عام 1994 إلى 5,6 فرد (5,7 فرد للأسرة في طرطوس، 5,6 فرد للأسرة في اللاذقية)[121] ويتحدد حجم الأسرة في الساحل السوري بمجموعة من العوامل أهمها العادات والتقاليد. ففي إحدى دراسات المكتب المركزي للإحصاء حول الوضع الثقافي والاجتماعي في محافظتي اللاذقية و طرطوس عام 1994 تبين أن حجم الأسرة المعيشية يبلغ 6,16 فرداً وأن 89,6% من هذه الأسر يتواجد الأب والأم معاً وأن 83,2% من هذه الأسر لديها ابن أو أكثر غير متزوجين ويقيم ضمن الأسرة و76,7%[122] من هذه الأسر المعيشية لديها بنت أو أكثر غير متزوجات وتقيم ضمن الأسرة. أما عن إقامة ابن أو أكثر متزوج مع الأسرة فنجد أن 6,2% من هذه الأسر يقيم معها ابن أو أكثر متزوج في المسكن، بينما تنخفض نسبة الأسر التي لديها بنت أو أكثر متزوجات وتقيم معها داخل المنزل إلى أقل من 1,6%[123] والأسر التي لديها حفيد أو حفيدة أو أكثر يقيمون مع الأسرة تبلغ نسبتهم حوالي 5,2% والأسر التي لديها جد أو جدة لرب الأسرة يقيمون معهم

---

117 المرجع السابق.

118 المكتب المركزي للإحصاء .2004-1994– أهم المؤشرات التنموية في الجمهورية العربية السورية، ص25.

119 نشرة تعداد السكان والمساكن على مستوى المناطق والنواحي لعام 2004 .

120 المكتب المركزي للإحصاء .2004-1994– أهم المؤشرات التنموية في الجمهورية العربية السورية، ص16.

121 الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظتي اللاذقية و طرطوس للأعوام 1970 ، 1981 ، 1994 – ص12 .

122 المكتب المركزي للإحصاء- التقرير الأولي لنتائج المسح الثقافي الاجتماعي في محافظتي اللاذقية و طرطوس 1994–– ص2.

123 المرجع السابق.

تبلغ نسبتهم حوالي 0,5% والأسر التي لديها أخوة أو أخوات يقيمون معها تبلغ حوالي 5,4% من أسر العينة لهاتين المحافظتين[124].

إضافة لما سبق فإن حجم الأسرة الكبير يعود إلى الرغبة في إنجاب عدد كبير من الأولاد نتيجة رغبة الأهل بذلك وتعدد الزوجات في حال المرأة لا تنجب أو مريضة وفي حال عدم التفاهم. كما يلعب جنس الأبناء دوراً كبيراً في زيادة حجم الأسرة. فالدراسة السابقة تبين أن الأسر التي لديها خمسة أبناء فأكثر كان لجنس الأبناء الأثر الأكبر لدى الآباء في إنجابهم لهذا العدد من الأبناء. والجدول الآتي يبين توزع الأسر في الساحل السوري حسب حجم الأسرة عام 2005.

جدول رقم (25): توزع الأسر في الساحل السوري حسب حجم الأسرة عام 2005

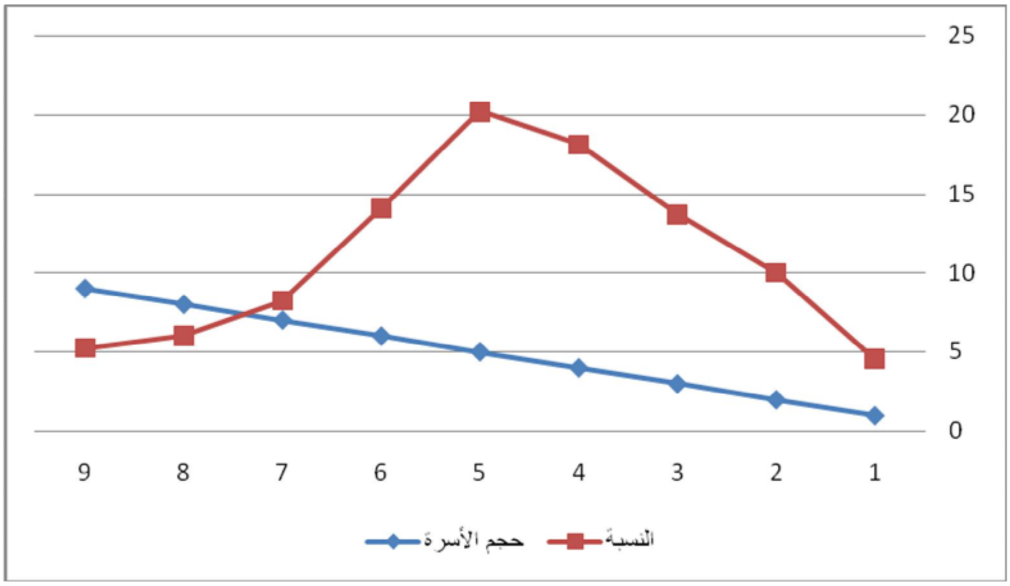
حجم الأسرة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	المجموع
عدد الأسر	15024	33351	46205	60918	67753	47247	27581	19731	17414	335225
النسبة%	4.5	10	13.7	18.1	20.2	14.1	8.2	6	5.2	100%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء – نتائج مسح سوق العمل – 2005 – جدول رقم 2 – ص18و19 .

تشير بيانات الجدول إلى ارتفاع نسبة الأسر التي يبلغ عدد أفرادها 5 أفراد لتشكل 20,2% من أسر الساحل السوري، تليها الأسر المكونة من 4 أفراد وتشكل18,1% من مجموع الأسر. كما ترتفع نسبة الأسر المكونة من 6 أفراد وتبلغ 14.1% من مجموع الأسر. أما الأسر المكونة من 1، 2، 3أفراد فتشكل نسبتهم4.5%، 10%، 13,7% من مجموع الأسر على التوالي. كما ترتفع نسبة الأسر المكونة من 7، 8، 9 أفراد لتشكل على التوالي 8,2%، 6%، 5.2% من مجموع الأسر على التوالي. وتبين من الدراسة الميدانية بأن 18 % من الأسر الفقيرة نسبياً مكونة من خمسة أفراد و14.3 %من الأسر مكونة من ستة أفراد و 15.5% من الأسر مكونة من سبعة أفراد في حين نجد انخفاض نسبة الأسر الفقيرة المكونة من فردين إلى 6.9% وإلى 11.7% الأسر المكونة من ثلاثة أفراد أي أنه كلما ازداد عدد أفراد الأسرة كلما ازداد عدد الأسر الفقيرة. والشكل الآتي يبين نسبة الأسر الفقيرة نسبياً حسب عدد أفراد الأسرة.

[124]. المرجع السابق.

الشكل(5): يبين نسبة الأسر الفقيرة نسبياً حسب عدد أفراد الأسرة



المصدر: الدراسة الميدانية.

وبما أن غالبية الأسر في الساحل السوري يبلغ حجمها 5 أفراد فأكثر فهذا يعني أن مستواها المعيشي يتحدد بمدى توفر العمل المدر للدخل الكافي.

وبما أن مشكلة الفقر لا تتحدد بغياب فرص العمل أو توفرها وإنما بحجم الدخل الذي تدره تلك الأعمال للسكان فإننا نجد أن الغالبية العظمى من السكان لا تجد فرص العمل المدر للدخل الكافي وفي حال وجد هذا العمل فإنه يحتاج إلى كفاءة وتعليم عالي. وبما أن الفقراء يفتقرون إلى هذه المهارات فإن مشاركتهم في سوق العمل تنخفض مقارنة بغير الفقراء لعدم مقدرتهم على المشاركة في الأنشطة المدرة للدخل وهذا ما يضطرهم للعمل في أعمال لا تتطلب مهارة وتعليماً وذات طبيعة موسمية أو مؤقتة وبالتالي يحصلون على أجر أقل بالمقارنة بغير الفقراء ويعملون عدداً أكبر من الساعات والأيام في الأسبوع.

وتبين إحدى دراسات المكتب المركزي للإحصاء إلى أن 62%[125] من الأسر في الساحل السوري يوجد فيها فرد واحد مشتغل وترتفع النسبة في الأسر الكبيرة الحجم إلى فردين مشتغلين و 2,2% من الأسر يوجد فيها ثلاثة أفراد مشتغلون فأكثر، وأن 92% من

[125] المكتب المركزي للإحصاء .1994- نتائج المسح الثقافي الاجتماعي في محافظتي اللاذقية و طرطوس - 1994 – ص9 .

الآباء يعملون وتنخفض النسبة بين الأمهات إلى 21,0% . كما أن 25% من الآباء يعمل لمدة 6 ساعات أو أقل وأن 60% منهم يعمل ما بين 7- 10 ساعات والباقي يعمل لأكثر من 11 ساعة يومياً. بينما يختلف هذا التوزيع بين الأمهات العاملات خارج المنزل إذ تعمل 69% منهن 6 ساعات أو أقل و31% يعملن من 7-10 ساعات[126]. وتهيمن فئة العاملين بأجر على جميع فئات العمل وتعتبر كل من الإدارة العامة والدفاع من المهن الأكثر انتشاراً في الساحل السوري حيث وصلت نسبة العاملين فيها عام 2004 إلى 33,7%[127]من مجموع المشتغلين في الساحل السوري تلتها نسبة العاملين بالزراعة 13,5%[128] من مجموع العاملين وتنتشر في الريف وهي عند الإناث أعلى منها عند الذكور وتعتمد هذه المهنة على الأسر الكبيرة الحجم. أما المهنة التي تحتل المرتبة الثالثة فهي البناء والتشييد وشكلت 12,3%[129] من مجموع العاملين وتتركز في كل من المدينة والريف. إضافة لذلك ترتفع نسبة العاملين في التعليم إلى 11,3%[130] والغالبية العظمى من العاملين في هذه المهنة هن من الإناث. في حين تنخفض نسبة العاملين في الصناعات التحويلية والكهرباء والغاز والمياه إلى 0,1%، 6,8% على التوالي.[131]وهذا يعني أن الغالبية العظمى من سكان الساحل السوري يعملون في الإدارة العامة والتعليم والزراعة وهي أعمال ذات دخل محدود قد لا ينسجم دخلها مع الأسر المعيشية ذات الحجم الكبير.

2-2-4- الهجرة:

تعد الهجرة سمة من سمات السلوك البشري ومن أهم الظواهر الاجتماعية الديمغرافية لتأثيرها المباشر في الخريطة السكانية. ففي مرحلة من المراحل تكون الهجرة ضرورية لإمداد أسواق العمل التي تعاني نقصاً في اليد العاملة ومن جهة أخرى قد يكون لها آثار سلبية تتجلى في الخلل في التركيب العمري والنوعي للسكان، كما تؤثر على توزع السكان والإسكان وتعد نتاجاً طبيعياً لتعثر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما تمثله من مظاهر كالبطالة وتدني الأجور وقلة الخدمات. وقد لعبت العوامل الجغرافية والمناخية في الماضي الدور الأكبر في

[126]المرجع السابق.
[127] النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن-2004-ص34و69..
[128] المرجع السابق .
[129] المرجع السابق.
[130] المرجع السابق .
[131] المرجع السابق.

تشكل التجمعات البشرية ورسم خارطة التوزع الجغرافي للسكان إلا أن العوامل المتمثلة بمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية قد لعبت الدور الأكبر في الهجرة سواء أكانت داخل البلدان أم عبر الحدود. وفي العصر الحديث كانت السمة البارزة لحركة السكان داخل البلدان هي الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية. وبالنسبة للساحل السوري فقد شهد أنواعاً عديدة من الهجرة، ففي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان هناك هجرات عديدة إلى أمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا وإلى عدد من الدول النفطية واستمرت هذه الهجرات حتى الخمسينات من القرن العشرين. وفي الستينات حدثت تطورات اقتصادية واجتماعية عديدة كانت سبباً في الحركة النشطة للسكان من أبرزها البدء بالتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة بعض المشاريع الضخمة كبناء سد الفرات والبدء ببرامج التصنيع الكبيرة واستثمار الثروات الطبيعية والتوسع في المرافق والخدمات. بالإضافة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية الدافعة للسكان خاصة في الريف مثل البطالة والفقر ونقص الخدمات والمرافق العامة وضآلة مساحة الأراضي التي يمكن استثمارها خاصة في المناطق الداخلية والجبلية.

كما يعد التعليم من أهم العوامل التي شجعت على الهجرة من الريف إلى المدينة وذلك إما لمتابعة الدراسة أو رغبة بالعمل في الوظائف الحكومية والإدارية في المدن التي تتركز فيها المؤسسات العلمية والتكنولوجية ووسائل الاتصال والإعلام المختلفة بصورة تمكن أفراد المجتمع من إعادة إنتاج وتطوير الفكر وطاقات الموارد البشرية. كما أن غالبية المنشآت الاقتصادية تركزت في المدن فمن أصل 19 منشأة صناعية موجودة في الإقليم الساحلي كان هناك 17 منشأة صناعية على طول الساحل[132]. وتبين إحدى الدراسات أن إنشاء مرفأ طرطوس وتحويل مدينة طرطوس إلى مركز محافظة جعلها تستقطب أعداداً كبيرة من المهاجرين من الريف إذ بلغ معدل نموها السنوي 68.7 بالألف خلال الفترة 1960-1970. كما تبين الدراسة نفسها أن 111 من أصل 153[133] من المهاجرين يملكون أراضي زراعية في قراهم بينما هم مستقرون في المدينة. أما في السبعينات فقد كانت حركة السكان أقل حدة منها في الستينات خاصة باتجاه المدن الرئيسية وغلب عليها طابع الهجرة ضمن المدينة الواحدة من ريفها إلى حضرها نتيجة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي

---
[132] سلامي،فهيم- مرجع سبق ذكره-2000-ص65.
[133] المرجع السابق.

حدثت في تلك الفترة وكان في مقدمتها الحركة التصحيحية التي حققت تطورات كبيرة على صعيد النهوض بالريف. كما شهدت حقبة السبعينات توزيعاً متكافئاً للاستثمارات والمشاريع الاقتصادية بين المحافظات مما كان له أثر كبير في التخفيف من حدة تيارات الهجرة باتجاه المدن الكبرى.

وفي فترة الثمانينات والنصف الأول من التسعينات شهد التوزع السكاني استقراراً نسبياً وانخفضت حدة تيارات الهجرة إلى مراكز المحافظات وثبتت نسبة التحضر تقريباً. لكن نستطيع القول إن الإقليم الساحلي من الأقاليم الطاردة للسكان فقد بلغ معدل الهجرة الطاردة عام 1981 في اللاذقية 11.3% و في طرطوس 8.3%[134] وانخفض في عام 2000 إلى 7.4% في اللاذقية و7.1% [135] في طرطوس وكان معدل الهجرة الصافية في تلك المحافظات عام 1981 في اللاذقية +0.9% وفي طرطوس -0.4% وكان معدل الهجرة الصافية عام 2000 سالباً فقد بلغ -1.5% في اللاذقية و-3.1% في طرطوس[136].

وأخيراً يمكننا القول: إن الإقليم الساحلي قد شهد هجرات عديدة كان لبعضها آثار إيجابية ولبعضها الآخر آثار سلبية. تجلت الآثار الإيجابية في كون معظم المهاجرين إلى البلاد العربية ودول الخليج استطاعوا تأمين فرص عمل لهم وبذلك كان هناك تحسن في مستوى دخلهم ونوعية حياتهم.كما ساعدت التحويلات المالية التي أرسلها المهاجرون إلى ذويهم في تحسين أوضاعهم واستثمارها في العديد من المشاريع. أما الآثار السلبية للهجرة وخاصة الهجرة من الريف إلى المدينة فقد أدت إلى ارتفاع الكثافة السكانية في المدن الساحلية مما سبب ضغطاً على الموارد وترك المناطق الداخلية والجبلية دون أية مقومات للتنمية.

وبعد عرضنا لأهم المؤشرات السكانية في الساحل السوري نجد أن النمو السكاني المرتفع هو العامل الرئيسي في نشوء أي مشكلة سكانية كمشكلة السكن وحجم الأسرة الكبير والخلل في تأمين كافة الخدمات وبالتالي في نشوء ظاهرة الفقر البشري مع العلم أن للظواهر

[134] إسماعيل،فؤاد.2005-ديناميكية السكان والتعليم في عملية التنمية في سورية- جامعة حلب-ص58.
[135] المرجع السابق.
[136] المرجع السابق.
معدل الهجرة الطاردة =عدد المهاجرين من المحافظة خلال مدة معينة ÷عدد سكان المحافظة في منتصف تلك المدة *100
معدل الهجرة الوافدة= عدد المهاجرين إلى المحافظة خلال مدة معينة ÷ عدد سكان المحافظة في منتصف تلك المدة*100

السكانية السابقة دوراً في الفقر إلا أن تفاقم الآثار السلبية للنمو السكاني حال دون الاستفادة من جوانبه الإيجابية وطغى على المشكلات السكانية الأخرى.

2-3- المبحث الثالث

أهم متغيرات الفقر البشري في الساحل السوري

من المعلوم أن ظاهرة الفقر البشري لم تعد تنحصر في توفر الغذاء والكساء والسكن وإنما أصبحت تخضع لمؤشرات أخرى تتعلق بالماء والمواصلات والاتصالات والصحة والتعليم وغيرها. وبالاستناد إلى هذه المؤشرات يتم الحكم على المجتمع بالفقر من عدمه. ولتحديد ملامح الفقر البشري في الساحل السوري تمت دراسة أهم مؤشرات الفقر البشري ومنها:

2-3-1- الصحة:

تعد الصحة أحد المؤشرات الأساسية للفقر البشري تنعكس مظاهرها في سنوات العمر المتوقع ووفيات الأطفال والأمهات والخدمات والرعاية الصحية التي تعد من المؤشرات الهامة المتصلة بظاهرة الفقر. وفي الساحل السوري، حقق القطاع الصحي نجاحات متعددة تجلت بارتفاع معدلات توقع الحياة وانخفاض وفيات الأطفال والأمهات وزيادة نسبة التغطية باللقاحات ضد أمراض الطفولة. ويعزى هذا التقدم إلى زيادة وعي السكان وانخفاض نسبة الأمية وتحسن البنية التحتية من ماء وكهرباء وصرف صحي وزيادة عدد المشافي و المراكز الصحية. فقد ارتفع عدد المشافي في الساحل السوري من 6 مشافي عام 1970 إلى 42 مشفى عام 2007[137].

كما ارتفع عدد أطباء الصحة في الإقليم من 103 طبيب عام 1970 إلى 3645 طبيب عام 2007 [138]. وبلغ متوسط عدد السكان لكل سرير في المشافي والمصحات 2249 عام 1994 وانخفض إلى 1023 نسمة لكل سرير عام2007 [139]، مع العلم أن متوسط عدد

[137] المجموعة الإحصائية .2008– ص244

[138] المرجع السابق . ص383 .

[139] المرجع السابق.

السكان لكل سرير على مستوى القطر كان 807 [140]عام 2004. مما يعني أن هناك نقصاً في الخدمات الصحية ولا تلبي الاحتياجات المطلوبة لأن القطاع الصحي في سورية عامة والساحل السوري خاصة يعاني مجموعة مشكلات تحول دون توفيره للناس كافة تتلخص ب:

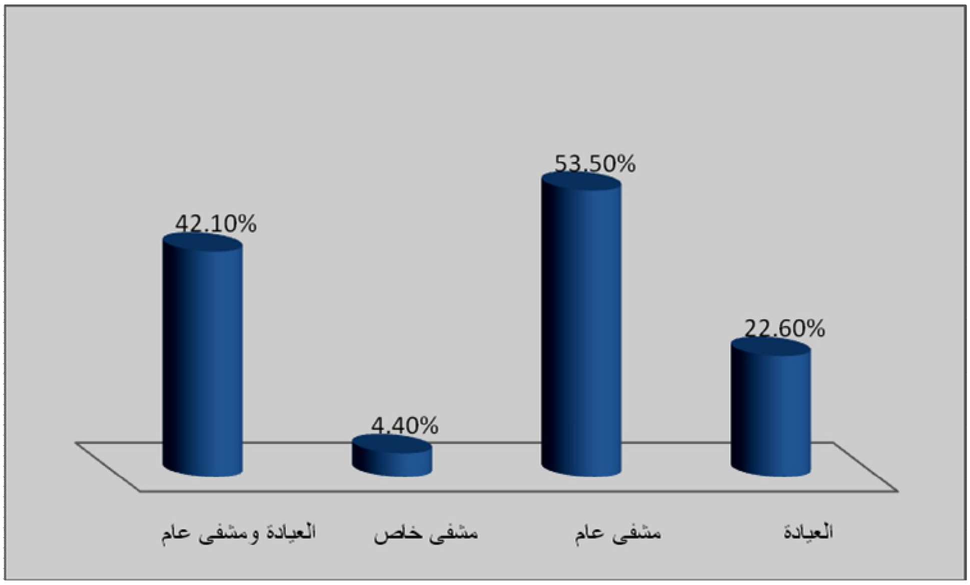
- تدني مستوى الإنفاق على الصحة، إذ يقدر الإنفاق بحوالي 60 دولار للفرد[141]. ويعد هذا المستوى من الإنفاق على الصحة من أقل مستويات الإنفاق في المنطقة العربية.
- انخفاض الكفاءة الاقتصادية، وتدني الإنتاجية الفعلية للقوى البشرية على جميع مستويات القطاع.
- ازدواج الممارسة المهنية للأطباء والعاملين الصحيين في القطاعين العام والخاص.
- ضعف الرقابة على المشافي الخاصة وارتفاع أسعارها وبالتالي عجز المواطنين وبخاصة الفقراء منهم عن دفعها، واستغلال القطاع الخاص للبنية التحتية الحكومية.
- التوسع الكمي في أعداد العاملين في القطاع الصحي لم يرافقه تطور كيفي في مهارات وقدرات العاملين الصحيين وفي الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.
- العجز الكبير في بعض التخصصات الطبية والإدارية وفي الخبرات والتجهيزات مقارنة مع العاصمة دمشق، وفي حال توفرها فإنها تتوفر في المشافي الخاصة التي لا يستطيع أن يذهب إليها الفقراء. حيث تبين في الدراسة الميدانية لعام 2008 أن 53.5% من فقراء الساحل السوري النسبيين يتلقون الرعاية الصحية في مشفى عام و 4.4% في مشفى خاص و22.6%في العيادة و 42.1% في العيادة ومشفى عام. والشكل الآتي يوضح المكان الذي يتلقى فيه الفقراء النسبيين الرعاية الصحية.

الشكل (6): يوضح المكان الذي يتلقى فيه الفقراء النسبيين الرعاية الصحية%

---

[140] المكتب المركزي للإحصاء- 1994- 2004- أهم المؤشرات التنموية في الجمهورية العربية السورية- ص35.

[141]الخطة الخمسية العاشرة في سورية . 2005 – ص741.



المصدر: الدراسة الميدانية

وبما أن الجانب الصحي وثيق الصلة بالجانب السكاني فإن هذا يتطلب زيادة تأمين الخدمات الصحية كزيادة أعداد الأطباء المختصين والصيادلة والمشافي والأدوية واللقاحات ومراكز رعاية الأمومة والطفولة بصورة تتوافق مع النمو السكاني. كما يتطلب نشر الكثير من برامج التوعية والتثقيف المتعلقة بحسن تربية الأطفال والاهتمام بنوعية الغذاء والمياه النقية. إضافة إلى ضرورة وضع سياسة صحيحة واضحة المعالم تعتمد على تحليل واقعي للاحتياجات وتحديد دقيق للأهداف وبما يسهم في رفع مستوى الأداء الصحي إلى الحد الذي تستفيد منه كافة شرائح المجتمع.

2-3-2- التعليم:

يشكل التعليم أداة أساسية لبناء القدرات البشرية التي تساهم في النمو الاقتصادي وتدعمه. ويعد من أكثر العوامل ارتباطاً بالفقر لأنه يحدد مدى قدرة الفرد في الحصول على فرص لكسب الدخل، وهناك نوعان من المؤشرات التعليمية التي تستخدم في دراسة الفقر: هما الأمية بين البالغين ونسبة الالتحاق بالتعليم الرسمي لمن هم في سن التعليم الأساسي. ومن خلال إحصائيات الواقع التربوي في الساحل السوري نجد أن التربية قد حققت خطوات متقدمة على المستوى الكمي والنوعي تجلى بزيادة عدد المدارس والشعب في كافة المراحل التعليمية. كما كان هناك توسع في كليات وأقسام جامعة تشرين وتم إحداث العديد من الكليات في طرطوس. كما يتبع الجامعة ثلاثة معاهد هي: المعهد العالي للبحوث البحرية، المعهد العالي لبحوث البيئة، معهد تعليم اللغات. كذلك يوجد عدد من المعاهد المتوسطة في كل من اللاذقية

وطرطوس منها المعهد المتوسط لهندسة الكمبيوتر، المعهد التجاري، المعهد الزراعي، المعهد الهندسي، المعهد الطبي، معهد إدارة الأعمال. إضافة للتطورات الكمية كان هناك تطورات على المستوى النوعي منها تطبيق قانون التعليم الأساسي رقم 32 لعام 2002 الذي تم بموجبه مد الإلزام إلى السنوات التسع الأولى، إضافة إلى استخدام المعلوماتية في التعليم وفي الإدارة التربوية. ورغم التطورات الكمية والنوعية السابقة التي شهدها الإقليم إلا أنه بحكم التقدم العلمي والتكنولوجي المستمر نجد أن الإنجازات السابقة غير كافية والواقع التعليمي غير مناسب للرقي بالأجيال الحالية والمستقبلية إلى مستوى الدول المتطورة، كما أن مؤشرات التعليم الحالية التي تعبر عن الفقر لم تعد تقتصر على معرفة القراءة والكتابة وإنما تعدتها إلى التعليم التكنولوجي، ويعود الفقر العلمي في الساحل السوري خاصة وفي سورية عامة إلى مجموعة من المشكلات التي تقف عقبة تحول دون تطوير النظام التربوي منها:

أ .مشكلات التعليم العام أبرزها:

- ضعف الإنفاق على التربية من الموازنة العامة للدولة رغم ارتفاعها من 8% عام 1988 إلى 16.7% عام 2007[142].
- ضعف نوعية مخرجات التعليم لاعتمادها على الحفظ والتلقين وغياب الحوار والتعلم الذاتي ومحدودية المعارف والمهارات وتخلفها عن التطور المعرفي والتقني مما جعل مخرجات التعليم عاجزة عن التوافق مع حاجات الإنتاج وسوق العمل.
- ضعف أداء التعليم المهني بسبب الموقف الاجتماعي منه، وعدم توفر مدخلات صحيحة لإعطاء مخرجات صحيحة.
- استمرار وجود الأمية وبشكل خاص بين الإناث.
- تسرب الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي وضعف التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية للحد من ظاهرة التسرب.
- قلة عدد رياض الأطفال التابعة لوزارة التربية.
- ضعف الربط بين التعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي، وقدم التجهيزات الفنية وأجهزة المخابر والتقنيات في المدارس مما جعلها قاصرة عن تأدية دورها المطلوب.

ب. أما أهم مشكلات التعليم العالي فتتلخص ب:

- إتباع الطرق التقليدية في التدريس والمحاضرات، وعدم اعتماد طرق البحث العلمي.
- تسرب الأطر العلمية من الجامعات والمؤسسات التعليمية وخاصة الكادر التدريسي المتميز بجودته وكفاءته الداخلية من خلال الاستيداع والندب والإعارة للجامعات الأخرى.

---

[142] المجموعة الإحصائية السورية. 2008 – ص337.

- قلة عدد الباحثين المتفرغين لعدم الفصل بين الوظيفة التدريسية والوظيفة البحثية في الجامعات، واستنزاف العملية التدريسية لطاقات الأستاذ الجامعي.
- غياب الكوادر المؤهلة والمهتمة بالبحث العلمي وضمور في المراكز البحثية التخصصية والنزعة الفردية في إجراء البحوث وغياب الفرق البحثية المتكاملة الأمر الذي أدى إلى ترهل رأس المال البشري.
- الافتقار إلى قاعدة علمية متميزة تستثمر ما هو متوفر من شبكات الاتصال في تطوير القوى العاملة والبنية التحتية للعلوم والتقانة.
- محدودية المراجع العلمية عامة والأجنبية خاصة التي يحتاجها الطلبة وطلبة البحث العلمي بالذات.
- تقادم المناهج التعليمية في الجامعات وعدم مواكبتها للتطورات العلمية.
- مركزية التحكم بالجامعات وعدم وجود جامعات إقليمية مستقلة، إضافة لعدم تمتع مراكز البحوث بالاستقلالية المالية. [143]
- تدني مستوى رواتب الأساتذة والافتقار إلى البيئة التمكنية التي تشجع الأساتذة على البحث والابتكار.
- ضعف مساهمة أساتذة الجامعات في البحث العلمي والنشر، وعدم تمكن بعضهم من لغة ثانية ومن استخدام الانترنيت مما يحد من إمكانية تطوير معارفهم.

وبالاستناد إلى الثغرات التعليمية السالفة الذكر نجد أن الواقع التعليمي في الساحل السوري يحتاج إلى اهتمام أكبر في ضوء التغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة والعمل على الاستفادة من التعليم كإحدى السبل الرئيسية للحد من الفقر البشري.

2-3-3- المياه:

يعد معدل استهلاك الفرد من المياه واحداً من أهم المقاييس المستخدمة في قياس مستوى معيشة أفراد المجتمع ومتوسط أعمارهم لارتباطه الوثيق بمؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية. فبقدر ما يزداد معدل استهلاك الفرد من المياه في مجتمع ما بقدر ما يكون هذا المجتمع متقدماً ومتطوراً. وتشير الدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية إلى أن نصيب الفرد من المياه في الوطن العربي يصل إلى 1744م³ [144]سنوياً بينما نجد أن المتوسط العالمي لنصيب الفرد من المياه يصل إلى 12900 م³ سنوياً[145]، فالفارق كبير جداً ويدل على

[143] المرجع السابق .ص709 .
[144] حليمة،عبد الكريم .2001-إقليم الساحل السوري:دراسة في جغرافية المياه-جامعة دمشق - ص264
[145]المرجع السابق.

انخفاض مستوى معيشة سكان الوطن العربي وانخفاض متوسط أعمارهم. وبالنسبة للساحل السوري فإنه يعد أغنى ركن في سورية بالمياه العذبة نتيجة الظروف الجيولوجية والمناخية المواتية والهطولات المطرية العالية التي تقدر بحوالي 4-5 مليار م³ سنوياً.[146]كما يتوفر الحجر الكلسي الذي يساعد في حجز وتخزين المياه. إضافة لذلك يوجد في الإقليم الساحلي مجموعة كبيرة من الأنهار منها: النهر الكبير الشمالي، نهر بانياس، نهر عين العشرة ومجموعة من الأنهار القصيرة والينابيع. لكن أهم ما في الأمر هو تأمين مياه الشرب للسكان بمواصفاتها التي تجعلها صالحة ونقية ويتم تأمينها من الينابيع والأنهار والسدود، ويعد نبع السن أهمها الذي يعد المصدر الرئيسي لمياه الشرب يبلغ طوله 6كم والتصريف السنوي منه 451م³.[147] يغطي حاجة مدن اللاذقية و طرطوس وجبلة والقرداحة وعشرات القرى في الشريط الساحلي من مياه الشرب. كما يروي مساحات واسعة من سهول جبلة ويستخدم صناعياً لمصفاة بانياس. ويتم توفير مياه الشرب لريف الإقليم من خلال إقامة شبكات ومشاريع مستقلة كمشروع جر مياه نبع جورين الذي يروي صلنفة والحفة وبعض القرى. كما أقيمت شبكات شرب مستقلة تؤمن مياه الشرب للمراكز العمرانية في الإقليم كافة. وتقدر الثروة المائية في الإقليم الساحلي بحوالي 2515[148] مليون م³ من إجمالي الثروة المائية في سورية. وبذلك تشكل المياه العذبة مع التربة الخصبة مورداً شديد الحيوية. وللاستفادة من الكميات الكبيرة للمياه تم إقامة العديد من السدود بلغ عددها 16 سداً وبحجم تخزين إجمالي 472,33 مليون م³.[149]

إذاً كما رأينا يوجد العديد من مصادر المياه في الساحل السوري، وهي كافية للاستخدام الحالي والمستقبلي المتوقع. كما تتوزع المصادر المائية بشكل معقول بحيث تصل إلى أغلب المناطق والمساكن في الريف والحضر. لكن وفرة المياه لا تعني بالضرورة توفرها للاستخدام ذلك أن خصوصية الوفرة تقابلها خصوصيات أخرى في الإقليم تحد من القدرة على السيطرة على المياه وتوفيرها للاستخدام أهمها: تآكل المياه كمورد طبيعي في كميتها ونوعيتها وعدم توفر المياه الآمنة للسكان. إذ يلاحظ انتشار الإسهالات المعوية والزحارية في الساحل السوري خلال أشهر الصيف، كما أن منشآت إمداد المياه لا تتمتع بالجاهزية التامة خاصة أجهزة التعقيم بالكلور إذ يجب إضافة كمية محددة من الكلور لكل حجم معين من الماء، ويجب ألا تتجاوز نسبة الكلور الحر المتبقي في الماء 0,1 ملغ[150] لكل ليتر لأن الكلور مادة سامة.

[146] سلامي ، فهيم .2000 -التخطيط الإقليمي لمشاريع التنمية في الساحل السوري- جامعة تشرين – ص53 .
[147] ناعسة ،عبير .2000- التلوث – مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- المجلد 29 – العدد 2 – ص210 .
[148] درويش ، رمضان .1996- السكان والبيئة في سورية -جامعة دمشق- ص73.
[149] سلامي – مرجع سبق ذكره- ص72 .
[150] ناعسة، عبير، 2000، التلوث، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – المجلد 22 – العدد 2- ص210.

وتتعرض أجهزة التعقيم بالكلور للأعطال وبالتالي يزود السكان بمياه غير معقمة وغير آمنة. كما تتعرض المياه للتلوث في الساحل السوري نتيجة الصناعة، إذ يتم استخدامها في مصفاة بانياس لأغراض التبريد وتوليد البخار مما ينجم عن ذلك تلوث المياه بمكونات النفط، كما أن المياه المستخدمة في التبريد تلقى في البحر مما يؤدي إلى رفع درجة حرارة المياه وقتل الأحياء البحرية. كما أن تحويل مياه الصرف الصحي دون معالجة وإلقاء النفايات في مصادر المياه أدى إلى تلوثها. وتحول الصعوبات الفنية والإدارية والمالية من إنجاز مشاريع إمداد المياه في الوقت المناسب مما يجعل المياه تتوفر لسكان المدن أكثر من توفرها لسكان الريف، ويلاحظ أن نصيب الفرد من المياه في المناطق الريفية لا يتجاوز 46% من نظيره في المدن الساحلية.[151]كما أن هناك اختلاف في الشبكات المائية بين المدينة والريف.ففي الريف تحتاج الشبكات المائية لصيانة دائمة ونظام تعقيم دائم لتصبح صالحة للشرب والاستعمال المنزلي.

أما في المدينة فنجد أن خزانات المياه تلقى الرعاية والدعم والتعقيم بغاز الكلور وصيانة الشبكات وتوسيعها، ويلاحظ بأن هناك ثلاثة خطوط جر رئيسية تصل إلى مدينة اللاذقية وطرطوس من نبع السن إضافة إلى خطوط جر أخرى تصل إلى البلدان عن طريق الضخ الآلي من نبع السن أيضاً. ورغم هذه المشاريع الكبيرة للمياه في الساحل السوري فإنه لا يزال متوسط نصيب الفرد من المياه اليومية أقل من البلدان المتحضرة الذي يصل إلى360 ليتراً في اليوم.[152]كما أن93.5% من فقراء الساحل السوري يحصلون على المياه من شبكة عامة و6.3% من بئر داخل المنزل و 0.2% يشترون المياه (وفق الدراسة الميدانية 2008) وسبب ذلك ارتفاع كمية المياه الضائعة في الشبكة نتيجة سوء التنفيذ والصيانة القليلة للشبكات. كما أن رخص أسعار المياه المعدة للاستهلاك المنزلي ومجانية المياه المعدة للاستهلاك الصناعي أدى إلى الإفراط و الهدر في الاستهلاك وهذا ما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه وعدم توفرها بشكل دائم في بعض المحافظات وخاصة في فصلي الصيف والخريف. والجدول الآتي يبين إنتاج واستهلاك مياه الشرب في الساحل السوري عام2007 .

جدول رقم (26): إنتاج واستهلاك مياه الشرب في الساحل السوري عام2007

المحافظة	الإنتاج الفعلي ألف م³	المستهلك بالقيمة ألف م³	المستهلك بالمجان ألف م³	الضياع في الشبكة ألف م³	عدد المشتركين
اللاذقية	69114	44446	1970	22698	20104

151 حليمة،عبد الكريم- مرجع سبق ذكره-ص266.
152 المرجع السابق.

طرطوس	38843	26085	555	12203	173000
الساحل السوري	107957	70531	2525	34901	193104

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية – 2008– ص174 .

نجد من الجدول أن الساحل السوري يمتلك 107957 ألف م^3 من المياه لعام 2007، يستهلك الجزء الأكبر منها بالقيمة 65.3%، أما المستهلك مجاناً من المياه فنسبته قليلة لا تتعدى 2.3%، في حين نجد ارتفاعاً في كمية المياه الضائعة لتصل إلى 32.3%.

إذاً كما رأينا الإقليم الساحلي من أغنى مناطق القطر العربي السوري بالمياه وأن المشكلة الأساسية هي نوعية الماء. لذلك يجب العمل على تحسين نوعية المياه والمحافظة عليها ويتم ذلك بالاستفادة من برامج التربية السكانية التي تسلط الضوء على الإمكانات المتاحة للوارد المائي في الساحل السوري وكيفية توظيفها بحيث تحقق نسبة أعلى من نصيب الفرد من المياه والعمل على صيانة مرافق المياه وترشيد استهلاكها بإقامة إجراءات إنشائية لضبطها وتوفيرها.

2-3-4- شبكة المواصلات والاتصالات:

2-3-4-1- شبكة المواصلات:

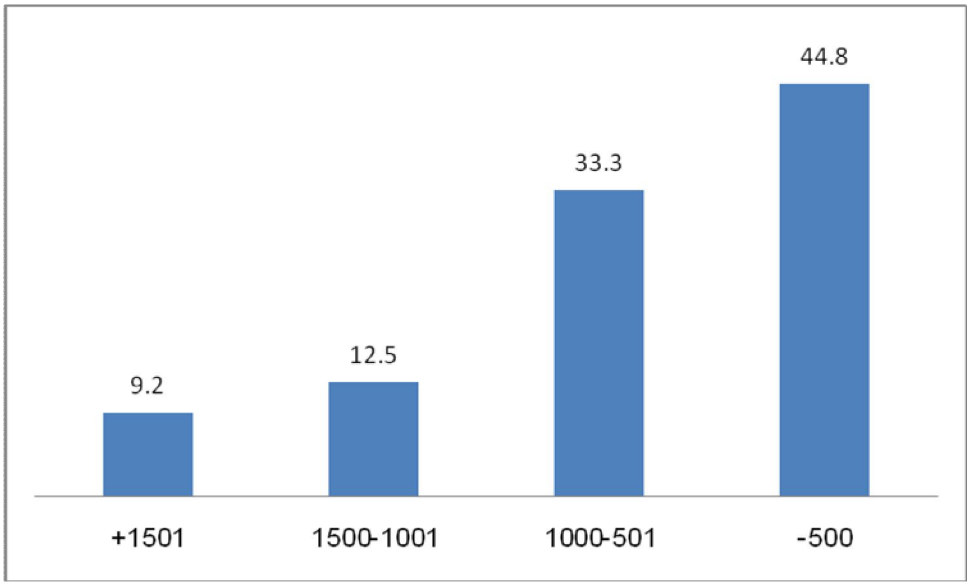
يعد توفر وسائل نقل للسكان واحداً من معايير الحكم على فقر أو عدم فقر السكان، ونظراً لتوفر شبكة المواصلات أصبح يستند في الحكم عليها إلى مقاييس جديدة تتعلق بالزمان والكم والنوعية، وبالاطلاع على شبكة المواصلات في الساحل السوري نجد أنه يمتلك شبكة من الطرق (البرية ، البحرية ، الجوية) تربط المدن الساحلية مع المدن الداخلية، كما تربط الإقليم مع بقية محافظات القطر. لكن رغم التوسع في أعداد الطرق والمركبات وربطها كافة مناطق الإقليم ببعضها إلا أنها تعاني من النقص الذي يمكن اعتباره فقراً في النواحي التالية:

- النقص بالدراسات الفنية ذات الصلة بنوعية وديمومة الرصف الطرقي والصيانة الطرقية وهندسة المرور.
- النقص في الطرق الحرة (الأوتوسترادات)، والتأخر في استكمال طريق أريحا– اللاذقية، وطريق طرطوس–عكاري – الحدود اللبنانية.
- إن نسب انتشار السيارات السياحية لا تزال قليلة نتيجة ارتفاع أسعارها مقارنة بالدخل وسبب ذلك ارتفاع نسبة الرسوم الجمركية.

• تأخر صدور قانوني حماية الطرق من التعديات وقانون الحمولات النظامية، وضعف الثقافة السكانية و المرورية مما ساهم في زيادة نسب الحوادث وتخريب بنية الطرق.[153]

• قلة عدد المركبات قياساً بعدد السكان وتركزها في المدن ومحدوديتها في الريف إضافة لتقادم بعضها. حيث أن 95.4 % من الفقراء يعتمدون على وسائل النقل العامة و4.6% من الفقراء لديهم وسيلة نقل خاصة(الدراسة الميدانية 2008) وينفق 44.8% من الفقراء شهرياً على النقل 500 ل.س فأقل و 33.3% ينفقون 501- 1000 ل.س و12.5% من الفقراء ينفقون 1001- 1500 ل.س و 9.2% من الفقراء ينفقون 1501 ل.س فأكثر. والرسم البياني الآتي يوضح توزع الفقراء نسبياً وفق إنفاقهم الشهري على وسائل النقل في الساحل السوري عام 2008.

الشكل (7): يوضح توزع الفقراء نسبياً وفق إنفاقهم الشهري على وسائل النقل في الساحل السوري عام 2008



المصدر: الدراسة الميدانية

وبالنسبة لشبكة الخطوط الحديدية فقد تطور النقل بواسطتها إلا أنه لا يزال بطيئاً، وبلغ طول السكك الحديدية 2833 كم عام 2004.[154] من بينها 12% سكك ضيقة وتبلغ كثافتها 33.6 كم في كل 1000 كم²[155] وترتبط طرطوس مع اللاذقية بشبكة الخطوط الحديدية السورية، كما يوجد خط يربط اللاذقية بحلب، كما ترتبط طرطوس بخط مع حمص. ويعاني

[153] الخطة الخمسية العاشرة . 2005 – ص442 .
[154] المشروع الاستشرافي الأول لسورية 2025 – القسم المجالي والسكاني- ص 396.
[155] المرجع السابق – ص396.

النقل السككي جملة مشكلات تتجلى بضعف البنية التحتية للخطوط الحديدية،وتدني المواصفات الفنية للشبكة وتقادمها، وعدم توافقها مع المواصفات الدولية،وتدني الكفاءة الإدارية ومستوى الخدمة.[156]

أما النقل البحري: يوجد العديد من البواخر والسفن، كما يوجد العديد من المرافئ أهمها مرفآ اللاذقية وطرطوس، إضافة لوجود مرافئ للصيد في البسيط وجبلة وبانياس وأرواد. كما يوجد في الساحل السوري مصبان لتصدير واستيراد النفط ومشتقاته. الأول يقع في بانياس والثاني يقع شمال مدينة طرطوس. ويشكل قطاع النقل البحري قطاعاً محورياً بين قطاعات الاقتصاد الوطني بوصفه النافذة التجارية الوحيدة المتاحة على البحر، واحتل المرتبة الرابعة بين القطاعات، وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 9% عام 1999 إلى 15.4% عام 2005 ومن المتوقع أن تبلغ في العام 2025 حوالي 19%.[157] وبلغ النشاط البحري 9344 ألف طن عام 2000، وارتفع في عام 2005 إلى 18790 ألف طن بمعدل نمو سنوي 15,0%.[158]

ورغم الطاقات المرفئية العظيمة التي يمتلكها الساحل السوري إلا أن هذه الطاقات لا تستغل بالكامل نتيجة الروتين والإجراءات الإدارية المعقدة، وعدم وجود نظام أتمتة لأعمال المرافئ يربط كافة مفاصل ودوائر العمل بعضها ببعض. وهذا يعني أن استثمار الطاقات المرفئية في الساحل السوري لا يزال دون المستوى المطلوب مع دخول سورية في شراكات ثنائية وإقليمية متعددة تقوم على معايير منظمة التجارة العالمية، ومع التشابك المعقد بين الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية الناتج عن عملية التحرير تلك وتناميها.

وبالنسبة للنقل الجوي: فإنه يتم عن طريق مطار باسل الأسد الدولي ويقع هذا المطار جنوب اللاذقية على بعد 24 كم بالقرب من مدينة جبلة حميميم. تقوم مؤسسة الطيران العربية السورية بتسيير رحلات داخلية ضمن القطر انطلاقاً من اللاذقية وكذلك رحلات خارجية إلى القاهرة والكويت، إلا أنه يعاني من ضعف تواتر الرحلات الداخلية حيث أن طاقة المطار أكبر من الطلب الفعلي.

---

156 الخطة الخمسية العاشرة . 2005 – ص442 .
157 المشروع الاستشرافي الأول لسورية 2025 – القسم المجالي والسكاني- ص69.
158 المرجع السابق . ص443 .

مما سبق نستنتج يمتلك الإقليم الساحلي شبكة واسعة من المواصلات، تربط الإقليم مع كافة مناطق القطر ومع بعض الدول المجاورة. غير أن هذه الشبكة تعاني مجموعة مشكلات ترجع في غالبها إلى نقص الاهتمام لذلك لابد من إيلاء هذه الشبكة بعض الاهتمام وتسخيرها بما يخدم أبناء الإقليم وبما يسهم في خدمة عملية التنمية في الإقليم الساحلي.

2-3-4-2- الاتصالات (الهاتف والبريد):

بات قطاع الاتصالات واحداً من متطلبات الحياة اليومية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وشرطاً ضرورياً لتوطين الاستثمارات في أي مجتمع لارتباطه الوثيق بمختلف مناحي الحياة. ورغم التطور الذي طرأ ويطرأ على الاتصالات إلا أنه لا يزال في الساحل السوري دون المستوى المطلوب وبشكل خاص خدمة الهاتف الثابت التي لا تتوفر في جميع المناطق. حيث بلغت خدمة الهاتف الثابت 7,2 خط لكل مئة نسمة عام 1994 وارتفعت في عام 2004 إلى 29,3 خط لكل مئة نسمة.[159]

مع العلم أن خدمة الهاتف الثابت لعام 2004 بلغت على مستوى القطر 14,8 خط لكل مئة نسمة، وبلغ إجمالي عدد الخطوط الهاتفية عام 2008في الساحل السوري 412134 خط.[160] في حين أنه كان عدد الخطوط 8430 خط عام 1970 وارتفع في عام 1990 إلى 74491 خط و إلى 261845 خط عام 2002. أي من خط لكل 93,7 نسمة عام 1970 إلى خط لكل 29,3[161] نسمة عام2004. وبينت الدراسة الميدانية أن 82.8% من فقراء الساحل السوري يملكون هاتفاً.

أما البريد، فقد ارتفع عدد مراكز البريد من 63 مركزاً عام 1970 إلى 91 مركزاً عام 2002[162]. وهذا دليل على تطور الخدمات الاتصالية في الساحل السوري لكنها لا تزال دون المستوى المطلوب قياساً بأهمية وموقع الساحل السوري كمنطقة سياحية واستثمارية.

159 هيئة تخطيط الدولة.2005، تقرير الألفية الثانية لأهداف التنمية في الجمهورية العربية السورية– ص120 .
160 المجموعة الإحصائية السورية . 2006 – ص244 .
161 المرجع السابق.
162 المجموعة الإحصائية السورية . 2008 – ص 244 .

أما الانترنيت فقد دخل في طور الاستثمار الفعلي في الربع الأول من عام 2005.[163] وما يزال عدد المشتركين قليلاً نسبياً وبعيداً عن تشكيل سوق ذي حجم كبير يثير اهتمام المستثمرين.

وبعد عرضنا لأهم ملامح الفقر البشري في الساحل السوري نجد أن الساحل السوري يمتلك العديد من الموارد المجالية والخدمية التي تمنحه العديد من المزايا النسبية القابلة لتحويله إلى قطب نمو إقليمي في عملية التنمية.

[163] الخطة الخمسية العاشرة – قطاع الاتصالات والمعلوماتية – ص 538.

3 ــ الفصـــــل الـــثـــالـــث

التربية السكانية ودورها في معالجة ظاهرة الفقر البشري

مقدمة

3ـ1 ــ المبحث الأول: التربية السكانية(نشأتها ومفهومها، أهميتها، أهدافها).

3-1-1- التربية السكانية نشأتها ومفهومها.

3-1-2- أهمية التربية السكانية.

3-1-3- أهداف التربية السكانية.

3- 2- المبحث الثاني: دور التربية السكانية في الحد من ظاهرة الفقر البشري.

3-2-1- تنمية الموارد البشرية.

3-2-2- التربية الاقتصادية.

3-2-3- التربية الإعلامية.

3-2-4- تفعيل دور المرأة ودعمها.

3 ــ 3 ــ المبحث الثالث: أهم الإجراءات المتبعة للحد من ظاهرة الفقر البشري.

3-3-1- المشاريع التنموية.

3-3-2- الحماية الاجتماعية والاقتصادية.

3-3-3- السياسات السكانية.

مقـــدمـــة:

إن بناء الإنسان الجديد على نسق يواكب حركة التقدم الإنساني ويبعث طاقاته كلها ويوجهها صوب الأهداف الاجتماعية العليا قد أصبح مهمة أولى تقف على رأس الاهتمامات الرسمية والشعبية بغية تحقيق طموحات هذا الجيل في الوصول إلى حياة أفضل يتحقق فيها الرخاء ومستوى معيشة يليق بإنسانية الإنسان وكرامته ويوفر له الحياة اللائقة.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية اتجهت العديد من الدول نحو التربية بشكل عام والتربية السكانية بشكل خاص لتحقيق غاياتها في توضيح المفاهيم السكانية وتوعية الأفراد بالقضايا السكانية وعلاقتها بالموارد المتاحة وذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة.وإيماناً من القطر العربي السوري بأهمية التربية السكانية في مجال التوعية السكانية وتكوين القيم والمواقف السليمة لدى الأفراد وتنمية المبادرة السليمة لديهم للمساهمة في حل المشكلات السكانية ازداد الاهتمام بالتربية السكانية بهدف تعزيز ونشر مفاهيم التربية السكانية وإظهار العلاقة بين النمو السكاني ونوعية الحياة على مستوى المجتمع والأسرة والفرد باعتبار التربية السكانية أحد أهم العوامل المؤثرة التي يمكن لها أن تسهم بشكل فعال في ربط السكان بواقع بيئاتهم وتخلق لديهم الوعي بمشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية وتحقق رفاهية الأسرة التي بها تتحقق رفاهة المجتمع.فالهدف من التربية السكانية هو تزويد الأفراد بخبرات ومعارف تساعدهم على إدراك الواقع الاجتماعي من منطلق أن معرفة الواقع الاجتماعي يمنح الفرد الاهتمام بمجتمعه ويساعده على اتخاذ قراراته وحل مشكلاته على أساس من المسؤولية.

3-1- المبحث الأول

التربية السكانية (نشأتها ومفهومها،أهميتها،أهدافها)

3-1-1- التــربية السكانية نشأتها ومفهومها:

مع بداية القرن العشرين، بدأ الاهتمام بالتربية السكانية وظهرت الصيحة الأولى في السويد عام 1935من خلال البعثة السكانية السويدية التي دعت الحكومة للتدخل لمواجهة النقص في عدد المواليد فظهرت برامج التربية السكانية استجابة للحملة التي تقودها الدولة. وخلال عامي 1937 و1938 حدث قلق مماثل بهذا الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تفاقم المشكلات البيئية الناجمة عن تكنولوجيا العصر الحديث المرتبطة بتكدس المدن واستمرار نزوح السكان إليها.وفي عام1943، اقترح علماء الديمغرافية أن تدخل الدراسات السكانية في المناهج الدراسية لمعالجة مشكلة انخفاض أعداد السكان.وبعد مرور عشرين عاماً، بدأت الصيحات ترتفع في الولايات المتحدة الأمريكية لظاهرة النمو السكاني المرتفع، وبدأ علماء السكان ينادون بضرورة إدماج المفاهيم السكانية في المناهج الدراسية، ثم توالى ذلك قيام برامج التربية السكانية في دول جنوب وشرق آسيا. وظهر أول برنامج للتربية السكانية في الهند عام 1969 وفي الفلبين وكوريا عام1970، وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي،انطلقت برامج التربية السكانية عام 1970 وكان ذلك بفضل العمل الذي قامت به الوكالات الدولية حيث بدأت وحدات التخطيط في وزارات التربية تدخل في حسابها العوامل السكانية، وكانت جهود تلك الإدارات تلقى مقاومة دينية وسياسية.وفي العام ذاته عام1970، عقد في تشيلي اجتماع خبراء التربية السكانية بدعوة من مكتب اليونسكو الإقليمي لأمريكا اللاتينية، حددت فيه موضوعات التربية السكانية .

إلا أن مفهوم التربية السكانية تبلور بشكل أكثر وضوحاً عندما تبنى المؤتمر الدولي للسكان في بوخارست عام 1974 خطة العمل الدولية حول السكان [164]، والتي شجعت المؤسسات التربوية في جميع الدول على إدخال المضامين السكانية المتعلقة بحركة السكان والسياسات السكانية والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات السكانية وبين التنمية الاقتصادية

[164] زيتون ، عدنان . 1998– التربية السكانية - دمشق- ص 29.

والاجتماعية في المقررات الدراسية لتطوير قدرات المتعلمين العقلية وإدراك وفهم حركة السكان في بيئتهم والبيئات الأخرى وتغيير سلوكهم واتجاهاتهم نحو الظاهرات السكانية الوطنية والإقليمية والعالمية، وتنمية قدراتهم على اتخاذ القرارات المسؤولة إزاء تلك الظاهرات.

أما في الدول العربية،فقد تأخر ظهور برامج التربية السكانية لمجموعة من الأسباب منها أن هناك دولاً عربية لم تجرفيها تعدادات سكانية سابقة. كما أن بعض الدول ترفض أن تعلن نتائج تعداداتها لأسباب سياسية أو دينية وبعض الدول تعتبرها سرية لا يجوز الإفصاح عنها، هذا عدا عن نقص المتخصصين في هذا المجال. وبرزت أولى الجهود الرامية إلى الاهتمام بالمشكلات السكانية في الدول العربية من خلال جملة من النشاطات التي قادتها المنظمات والوكالات الدولية والإقليمية والعربية. و منها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي أولت اهتمامها لبحث المشكلات السكانية في الوطن العربي بدعوتها إلى إعادة النظر بالوضع السكاني وتطوراته، وإلى ضرورة الأخذ بالنظرة الشاملة للأوضاع السكانية والاقتصادية وأن يكون للتربية دور فعال في ذلك.

ونوقشت فكرة إدخال مادة متعلقة بالتعليم السكاني لأول مرة في مصر عام 1965 وكان أول اجتماع للخبراء حول السكان والتنمية في البلدان العربية عقد في مصر عام1976، كما عقدت أولى حلقات التربية السكانية في تونس ومصر في العام ذاته. وضمن هذه الفعاليات انعقد المؤتمر الإقليمي للسكان في الوطن العربي عام 1984 في عمان – الأردن، تلا ذلك اجتماع في عمان عام 1987 نظمه مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية. أما سورية، فقد أبدت اهتماماً واضحاً بالمسألة السكانية عموماً والتربية السكانية خصوصاً بعد صدور نتائج تعداد1970 ، وتجلى ذلك الاهتمام بإنشاء الحكومة اللجنة الوطنية للسكان في عام1973، كما تم إحداث مديرية التخطيط البشري في عام1974،ولجنة السكان بمجلس الشعب عام1985.[165]

وعُقِد العديد من المؤتمرات لاسيما المؤتمر الأول لتطوير التعليم ما قبل الجامعي عام1976، والمؤتمر الثاني لتطوير التعليم ما قبل الجامعي عام1986، والمؤتمر الأول

[165] الكفري، عبد الله . 1997– السياسات السكانية والاستراتيجيات – دمشق - ص139.

لتطوير التعليم عام1987.[166]وأكدت هذه المؤتمرات على ضرورة الارتقاء بالوعي السكاني من خلال التعليم والإعلام ونشر الثقافة السكانية وبضرورة دمج مضامين التربية السكانية في محتوى المواد الدراسية. وتم تنفيذ برامج للتوعية والتربية السكانية ودراسات وأبحاث حول السكان بدعم من المنظمات الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونسكو واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأدخلت المصطلحات السكانية ومفاهيم التربية السكانية في منهاج المدارس الابتدائية والإعدادية، وفي مناهج تدريب المعلمين، ومناهج محو الأمية. كما تم إجراء مسح لمفاهيم التربية السكانية في التعليم الثانوي، وتم إنشاء وحدة الإعلام التنموي والسكان في وزارة الإعلام.[167]وقد أثبتت هذه الإجراءات فاعليتها في تعميق الوعي والتربية السكانية ومشاركتها في تنفيذ السياسات السكانية.ولذلك تم عقد أول مؤتمر وطني للسكان في 10 تشرين الثاني 2001 برعاية السيد الرئيس بشار الأسد وشكل هذا المؤتمر نقطة انطلاق هامة وأصبحت المسألة السكانية تحظى باهتمام واسع حكومي وغير حكومي وتم إحداث وزارة الدولة لشؤون السكان وكذلك الهيئة السورية لشؤون الأسرة.

مفهوم التربية السكانية:

عندما نبحث في مفهوم التربية السكانية نجد أنه مفهوم قديم وأن لكل شعب مفهومه عن التربية السكانية يتجسد بعناصره المعرفية ومعتقداته وأخلاقه وعاداته وثقافته التي توجه سلوكه حيال الموضوعات السكانية.وتبعاً لذلك تتنوع مفاهيم التربية السكانية وتختلف باختلاف المجتمعات وغالباً ما تكون انعكاساً لسياسة الدولة تجاه مشكلاتها السكانية متخذة من موضوع معين محوراً لدراستها وتتناول ذلك الموضوع من كافة جوانبه التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية لتزويد المواطنين من كافة فئات المجتمع بالدراسات والأبحاث الخاصة بالسكان لأنها جزء منهم ولها آثارها الإيجابية والسلبية على حياتهم وأمنهم واستقرارهم.وهناك العديد من التعاريف للتربية السكانية منها:

[166] زيتون ، عدنان . 1998– التربية السكانية – دمشق– ص60 .
[167] الكفري ، عبد الله . 1997 – السياسات السكانية والاستراتيجيات – دمشق - ص 145 .

- **<u>تعريف الحلقة الإقليمية للتربية السكانية في بانجكوك عام 1970</u>**: التربية السكانية برنامج قومي تربوي،يمدنا بدراسة عن الوضع السكاني على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي والدولة والعالم،بهدف تنمية اتجاه عقلي وسلوكي لمواجهة هذا الموقف بقدر من المسؤولية.

- **<u>تعريف الدكتورعدنان زيتون</u>**: التربية السكانية نوع من النظم التربوية التي تقوم باستثمار وتوظيف متكامل للمعارف والحقائق والمفاهيم والمبادئ السكانية،في تنمية وعي واتجاهات ومهارات المتعلمين،الأمر الذي يدفعهم إلى اتخاذ مواقف رشيدة و مسؤولة نحو قضايا أسرهم ومجتمعهم،بهدف تحسين نوعية حياتهم الفردية والاجتماعية والاقتصادية.[168]

- **<u>تعريف مصر</u>**: التربية السكانية جهد تربوي موجه لتنمية وعي النشء بالظاهرات السكانية، وتوجيه هذا الوعي نحو تكوين اتجاهات عقلية تؤثر في سلوكهم وتصرفاتهم إلى الحد الذي يوفر لهم نوعية أفضل من الحياة.

- **<u>تعريف أمريكا الجنوبية–اليونسكو– سانتياغو1973</u>**:

التربية السكانية مجهود متعدد الجوانب،يلقي الضوء على العوامل الديمغرافية التي تؤثر من حيث الكمية والنوعية على السكان،وتسهم في إعداد الفرد في الحقوق التالية:الجنس،الحياة الأسرية،التربية المدنية، دينامية السكان والبيئة وذلك بغية جعل الفرد يعي هذه المشكلات ويعد نفسه لممارسة مسؤولياته في تحديد واجباته وإسهامه في تحسين نوعية الحياة الثقافية في زمانه.

– **<u>تعريف جمهورية اليمن</u>**: التربية السكانية مجهود تربوي موجه، متعدد الجوانب والاختصاصات، يهدف إلى توعية الناس بأهمية التطور الديمغرافي وارتباطه بالتطور الاقتصادي الاجتماعي، وتزويدهم بمسببات الظواهر الديمغرافية ونتائجها، وتكوين اتجاهات إيجابية، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم من أجل إحداث التقدم الاجتماعي المنشود.[169]

- **<u>تعريف ماسيالاس – جامعة فلوريدا – الولايات المتحدة</u>**:

التربية السكانية عبارة عن سلسلة من التساؤلات حول طرق استكشاف طبيعة الظاهرة السكانية وآثارها على التغيرات السكانية.

نستنتج من التعاريف السابقة أن: التربية السكانية عمل تربوي يهدف إلى توعية الأفراد بالظاهرات السكانية لاتخاذ قرارات تؤمن لهم مستوى معيشة لائقاً.وانطلاقاً من ذلك

---

[168] زيتون ، عدنان . 1998 – التربية السكانية – دمشق – ص 87.

[169] وزارة التربية بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. 1989- موضوعات الدورة التدريبية المكثفة في مجال التربية السكانية – دمشق .

ترى الباحثة بأن التربية السكانية هي:عملية تثقيفية تعليمية تزود الأفراد بالمعرفة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين نوعية حياتهم و مواجهة مشكلاتهم.

3-1-2- أهميـــــة الــتربيـــــــــة الســكانيـــــــــة:

إن تطور المجتمع وتعقد الحياة فيه والتقدم العلمي والتكنولوجي يفرض على الفرد أدواراً عديدة للتكيف مع هذا التقدم.وتشكل الظواهر السكانية مجموعة متشابكة من العلاقات التي تربط بين الفرد والمجتمع.وتعد مسألة النمو السكاني السريع من أكثر المسائل التي تسبب مشكلة سكانية نتيجة عدم تناسب خصائص السكان مع الموارد المتاحة ومع التنمية وظهور السكان كعبء على التنمية.إضافة إلى عدم ارتباط المناهج والبرامج الدراسية بحاجات المجتمع والعجز عن حل المشكلات السكانية من خلال التشريعات والسبل العلاجية الرامية إلى تحسين وتائر التنمية وإيجاد فرص عمل وتحسين الصحة ودعم الغذاء. وهذا ما يستدعي الحاجة إلى حل وقائي نابع من وعي الأفراد بالمسائل السكانية،وقيامهم بالسلوك السكاني المناسب بهدف تهيئتهم لمواجهة التحديات التي يطرحها التعقيد المتزايد للحياة العصرية.

والتربية السكانية هي الأداة التي يمكن الركون إليها لبلوغ الوعي بالمسائل السكانية لوجود علاقة وثيقة بين المعرفة والسلوك،حيث يكتسب الإنسان خلال مراحل نموه ومسيرة حياته العديد من المعلومات التي تمكنه من التعامل مع الواقع المعاش لذلك لا بد من اعتماد برامج للتربية السكانية تركز على العلاقة المتبادلة بين الفرد والبيئة وتأثير ذلك على نوعية الحياة للفرد والأسرة والمجتمع، وتبين التأثير المتبادل بين الوضع السكاني والوضع الاقتصادي والاجتماعي. فالتربية السكانية وليدة وعي عالمي متزايد بأهمية الظواهر السكانية وانعكاساتها على الفرد والمجتمع، واتجاه تجديدي يواكب المستجدات العالمية ويسعى لبناء الإنسان بناءً متوازناً ومتكاملاً، واستجابة تربوية للخلل في توازن النظام السكاني العالمي.واستناداً لهذا تكمن أهمية التربية السكانية في أنها:

5- تشمل التربية السكانية كافة أفراد المجتمع من كلا الجنسين ومن كل الأعمار وكل المناطق السكنية والمستويات التعليمية والاقتصادية وتشتق مضمونها من الدراسات السكانية الواقعية.

6-تلبي التربية السكانية جميع الاحتياجات في حال الاختلال في النظام السكاني سواء أكان زيادة أم نقصاً.

- تلقي الضوء على المشكلة السكانية وتبحث فيها من كافة جوانبها.
- توفر المعلومات عن الوضع السكاني وتظهر العلاقة المتبادلة بين الظاهرة السكانية والظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

7-تساعد الأفراد على تحديد طبيعة المشكلات التي لها صلة بالسكان وحصرها.

8-تسهم التربية السكانية في توضيح المفاهيم السكانية من خلال إظهار علاقتها بالموارد المتاحة.

9-تساعد التربية السكانية الأفراد على إدراكهم بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع وأن القرارات التي يتخذونها لها تأثير على التنمية.

10- تمكن الأفراد من اتخاذ قرارات واعية مبنية على تفهم المشكلة والاستجابة للأوضاع والمشكلات السكانية عن وعي وإطلاع.

- تعد جزءاً من عملية التعلم الاجتماعية بجوانبها المعرفية والسلوكية.
- تسهم التربية السكانية من خلال تناولها للمشكلات السكانية في زيادة التكامل في المناهج الدراسية، كما تطور طرائق التدريس من خلال اختيار مضامين تربوية لها أهميتها في حياة الأفراد.

فالتربية السكانية ليست مجرد دراسات ديمغرافية فقط،بل هي أيضاً دراسة حاجات السكان الأساسية والوقوف على الدخل القومي وأساليب توزيعه على أفراد المجتمع ودراسة أسباب وتقنيات استثمار الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة وتنمية معارف الأفراد حول عمليات التكاثر والتشكل البشري وتكوين القيم والمواقف الملائمة تجاه هذه القضايا.

3- 1 ـ 3 ـ أهــــداف التـــــربيـــــــــة الســـــــكانيـــــــــــة:

تختلف أهداف التربية السكانية من بلد لآخر، فقد تكون أهدافاً عامة وقد تكون أهدافاً دقيقة ومفصلة مشتقة من واقع احتياجات سكان الإقليم المدروس ومن واقع مشكلاتهم وتصوراتهم لحل هذه المشكلات وفي الوقت نفسه تراعي السياسة السكانية المعلنة للدولة.

ومن أبرز أهداف التربية السكانية:

3- نشر ثقافة سكانية لدى الأفراد ورفع درجة المعرفة بالقضايا السكانية وظواهرها ومؤشراتها وآثارها وتحسيس الأفراد بأهمية وخطورة جملة من المواضيع والمسائل السكانية وعلاقتها بالصحة الفردية والعائلية من ناحية وبالتنمية الشاملة من ناحية أخرى.

4-تعريف السكان بالبيانات السكانية وتنمية الوعي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي نحو العمليات السكانية (الخصوبة – الوفيات – الهجرة) وأثر ذلك على حجم السكان من حيث تكوينهم وتوزيعهم.

5-تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع من كافة جوانبها في الحاضر والمستقبل ولاسيما مستوى معيشة الفئات السكانية الأكثر فقراً في المجتمع والقضاء على مظاهر الفقر والجوع وسوء التغذية والأمية.

6-إن أقصى ما تهدف إليه التربية السكانية هي أن يدرك الأفراد أهداف المعلومات التي اكتسبوها و تكوين اتجاه عقلي يساعدهم على اتخاذ القرار المناسب للوصول إلى مستوى أعلى من الحياة.

7-التأثير في الاتجاهات السكانية،وخلق قناعات جديدة حول مفهوم تنظيم الأسرة ودوره في بناء المجتمع وتطويره من أجل وضع سياسة سكانية واضحة في القطر.

8-تحديد الوسائل التي تسهم في حل المشكلات السكانية،ومساعدة السكان على اتخاذ القرارات عن قناعة، وإكسابهم المهارات اللازمة لتطبيقها عملياً.

9-رسم سياسة سكانية تستند إلى أسس علمية وتوضح العلاقة المتبادلة بين السكان والموارد و التعليم.

10-تطوير نظم التعليم ومناهجه في مختلف مستوياته وتنفيذ برامج تعليمية وإعلامية وخدمية موجهة نحو الحد من الظواهر السلبية في السلوك الإنجابي العام وبخاصة الزواج المبكر، الإنجاب المبكر، زواج القربى، الحد من تفضيل الذكور على الإناث.

11-تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وبخاصة المرأة الريفية ومشاركتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة.

12-تحقيق التوزع السكاني المتوازن وخفض الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية.

3-2- المبحث الثاني

دور التـــــربيـــة السـكانية فـــي الحد من ظاهرة الــفقــر البشـــري

كما سبق وأن أشرنا إلى أن ظاهرة الفقر البشري تتسم بتعدد العوامل المسببة لها وتنوع آثارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. لهذا فإننا نحتاج في دراستها ومعالجتها إلى وسيلة تتصف بتنوع موضوعاتها وتكامل وظائفها لاتخاذ إجراءات فعالة حيال تلك الظاهرة.وبما أن التربية السكانية تربية شاملة لجميع جوانب حياة الإنسان وواقعه الاقتصادي والاجتماعي ولمختلف مجالات قطاع الخدمات الأساسية فبإمكانها أن تتبع العديد من الأساليب التي يمكن أن تسهم في الحد من الفقر ومن هذه الأساليب:

3-2-1- تنميــة الموارد الــبشـــريــــة:

ساد الاعتقاد لفترة طويلة بأن زيادة رأس المال المادي هو الأساس في زيادة الإنتاج وفي زيادة دخل الفرد وبالتالي في تحسين مستوى المعيشة. إلا أن ذلك لم يتحقق ونجم عنه عدة مشكلات كان أهمها التفاوت في توزيع الدخل. لذلك بدأت تتبلور أفكار جديدة وأعطت العامل السكاني دوراً لا يقل أهمية عن العامل المادي وأصبح السكان جزءاً أساسياً من عملية التنمية يؤثر كل منهما في الآخر. وانطلاقاً من ذلك تعتمد التربية السكانية على تنمية الموارد البشرية كإحدى الوسائل الفعالة للحد من الفقر لأن إعداد الكوادر البشرية وتوفير المتطلبات اللازمة للتنمية وتطوير قدراتها يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج وإلى خلق واقع ثقافي اجتماعي جديد يؤثر تأثيراً إيجابياً بالموارد من جهة وبالسكان من جهة أخرى.الموارد باستغلالها استغلالاً أمثل والسكان بضبط الزيادة المتسارعة في معدلات نموهم. وتتم عملية تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم الذي يعتبر من أهم عوامل بناء رأس المال البشري والتنمية ويؤدي التطور فيه إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة دخول الأفراد وحفزهم على العمل والإنتاج وتشجيع مهارات الإبداع والابتكار لديهم. وتحقق التربية السكانية دورها في التعليم بتضمين المناهج التربوية عدداً

كبيراً من المفاهيم السكانية الأساسية التي تشكل القاعدة المعرفية للتربية السكانية كالموضوعات التي تتعلق بالحياة الأسرية بما تتضمن من معلومات حول تكوين الأسرة وإظهار العلاقة بين حجم الأسرة والفقر. وهنا لا تدعو التربية السكانية إلى زيادة أو إنقاص حجم الأسرة وإنما تدعو إلى ضرورة التوافق بين حجم الأسرة وإمكانياتها وبما يتناسب مع قدرة الوالدين على الإعالة وتوفير فرص الحياة الكريمة للأولاد. إضافة إلى المعلومات التي تتعلق بكيفية تفاعل أفراد الأسرة مع مجتمعهم وتنمية القيم الإيجابية نحو العمل والتعاون الجماعي وتعلم كيفية الاستفادة من الخدمات الصحية والثقافية كاختيار الغذاء المناسب والصحي من البيئة المحلية. كما يمكن للتربية السكانية أن تقدم بيانات وحقائق حول الظواهر السكانية التي لها اتصال وثيق ومباشر بالفقر وسبب رئيسي له كالمعلومات التي تتعلق بالحركات السكانية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وما ينشأ عنها من مشكلات سكانية في المدن الكبيرة والصناعية ومشكلات الموارد الغذائية والتصحر وآثارها على هجرة السكان واستثمار الموارد الطبيعية والزراعية وغيرها.

كما يمكن تقديم معلومات سكانية تتعلق بالفقر كالعلاقة بين الفقر والصحة الإنجابية ومراحل النمو في المراهقة والسلوك الجنسي للمراهقين والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً، تنظيم الأسرة وعلاقته بالفقر من خلال إظهار أخطار الزواج المبكر والحمل قبل سن العشرين وضرورة المباعدة بين الحمول، وأهمية المعادلة بين النمو السكاني والموارد المتاحة. كما يمكن للتربية السكانية أن تساعد في تحسين أحوال الطلبة من خلال التعليم الأكاديمي المهني وذلك بتدريب الطلاب وتعويدهم على ممارسة مهارات حياتية أساسية والتعرف والإطلاع على مهن ثانوية أخرى، تتسم جميعها بتلبيتها لحاجات الناس والسوق معاً ويمكن أن تكون هذه المهن معيناً ورافداً مادياً لهم. غير أن تحقيق أهداف التربية السكانية لا يتوقف على وجود مفاهيم سكانية في المناهج التربوية فقط وإنما تقوم التربية السكانية أيضاً بتقديم المعلومات السكانية للأشخاص الذين لم تتح لهم ظروفهم الاستمرار في التعليم كالمتسربين والفتيات المحرومات من التعليم في بعض المناطق الريفية وذلك من خلال برامج محو الأمية، التثقيف الصحي، التدريب المهني، التعليم الزراعي، البرامج الموجهة للنساء ....الخ بالتنسيق مع المنظمات الشعبية والمؤسسات الإعلامية والثقافية. ومن خلال

هذه البرامج يعطى الأفراد معلومات تتعلق بحياتهم الأسرية وحياتهم العامة حــول مــسؤولية الأزواج تجاه الأطفال أخطار عمالة الأطفال وحول مساوئ الزواج المبكر ودوره فــي زيــادة عدد أفراد الأسرة، كما يعلم الأفراد في هذه البرامج بعض المهن التي من الممكن أن يحصلوا من ورائها على دخل مناسب وبعض القواعد والأسس التي تحقــق التــوازن بــين الأســرة واحتياجاتها. وهكذا يكون للتعليم في إطار ما تقدم دور أساسي في مواجهة الفقر فهو بالإضافة إلى دوره في مواجهة متطلبات العصر فإنه يحسن ويعمق الــوعي الاجتمــاعي والثقــافي، ويمكن المرأة والأسرة من احتلال الدور المناسب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبــشكل خاص في ضبط التزايد السريع في عدد السكان لاسيما إذا ما انتشر فــي صــفوف النــساء. فالمرأة التي تستمر في تحصيلها العلمي تضطر تلقائياً في معظم الأحيان إلى التأخر في ســن الزواج وإلى الانخراط في صفوف العمل. وبالتالي تكون أكثر قدرة على التخلص من العادات والتقاليد الموروثة وأكثر تحرراً في صنع واتخاذ قراراتها بنفسها.

3-2-2- التربيـــــة الاقتصاديـــة:

تعاني الطبقة المنخفضة والمتوسطة الدخل من كثرة المسؤوليات الملقاة على عاتقها جراء زيادة عدد الأولاد، ونقص الفارق العمري بينهم، وقلة عدد المشتغلين ضمن الأسرة الواحدة مما يجعل الفقر صفة لازمة لتلك الأسر. ويزيد الوضع سوءاً محدودية الدخل، ارتفاع الأسعار وتوسع الحاجيات والضغوط الاجتماعية، وانتشار القيم الاستهلاكية بين الكبار والصغار.

وبعد أن كان الاقتصاد وسيلة يتمكن الإنسان من خلالها أن يعيش حياة أفضل أصبح غاية في حد ذاته. لذلك لابد من تصرف سليم وسلوك نافع لمواجهة الفقر بالاقتصاد، والتربية السكانية هي إحدى هذه السبل بخاصة الجانب الاقتصادي منها الذي يشتمل على تربية وقائية علاجية فمن خلال هذا الجانب يمكن للتربية السكانية أن تواجه الفقر بتحقيق التوافق بين إمكانيات الأسرة واحتياجاتها الاقتصادية ويكون ذلك بتحويل الفكر النظري إلى إجراءات تربوية تمارس في حياة الناس.

وتحقق التربية السكانية هذه الغاية من خلال الإنتاج والاستهلاك وذلك بتربية المواطن على حسن الاستهلاك، بنشر الثقافة الاستهلاكية التي تدعو إلى ترشيد الاستهلاك، وخلق الوعي الاستهلاكي لدى المواطن الذي يمكنه من التصرف بحكمة في الموارد المتاحة له ومن التكيف مع الظروف التي تواجهه من خلال معرفته بحقوقه وواجباته، وتعريفه بما تضع الدولة من تشريعات وشروط ومواصفات فيما يتعلق بإنتاج السلع، وتزويده بمعلومات حول السلع المتوفرة في الأسواق وطرق غشها وكيفية الكشف عنها وحمايته من الإعلانات المضللة[170]، وتكوين العادات والاتجاهات الاستهلاكية السليمة لديه وتوجيه الأنماط والعادات الاستهلاكية بحيث يتسم السلوك الاستهلاكي بالتوازن، وتقنين الإنفاق الفردي وهذا لا يعني تقليل الاستهلاك أو الاستغناء عن غير الضروريات وإنما يعني عدم الإسراف في أي شيء يتصل بالمأكل والملبس والمسكن، وتوجيه الأسر لتحقيق أهدافها بأحسن الوسائل وبأقل تكلفة في حدود مواردها المالية والتسهيلات المتاحة ورفض التقليد الأعمى والعشوائي، والتركيز على توجيه النشء لأن نجاح الادخار الأسري يتوقف على مشاركة جميع أفراد الأسرة. جميع هذه الأمور يمكن أن تسهم في تخفيف الفقر وتكون لدى الفرد ثقافة استهلاكية واعية تمكنه من التعامل مع الواقع وفق إمكانياته وبالتالي العيش ضمن الظروف المقبولة نوعاً ما.

3-2-3- التربية الإعلامية:

من المعلوم أن الوسائل الإعلامية هي إحدى العوامل الأكثر أهمية في تقويم سلوك الأفراد، حيث أنها توسع آفاق الأفراد وتستثير طموحاتهم ورغباتهم وتحثهم على العمل من أجل تحقيق حياة أفضل. وبما أننا نعيش عصر الثورة العلمية والتكنولوجية وعصر وسائل الاتصال وتطورها الهائل. فإن وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في توصيل مضمون الرسالة السكانية، كما يمكن أن تكون أبرز الأدوات المساعدة على التغيير بما تقدمه من معلومات تتيح الانفتاح على تجارب الدول المتقدمة وبالتالي خلق وعي أفضل بالمسائل السكانية التي يواجهها مجتمعنا. وانطلاقاً من ذلك تعتمد التربية السكانية على الوسائل الإعلامية المختلفة كوسيلة للتخفيف من الفقر. فمن خلال

[170] ناصر،يونس. 1995 – الإعلام وقضايا التنمية والسكان- دمشق- ص 273.

الوسائل الإعلامية يمكنها الوصول إلى فئات مختلفة من الناس وإثارة اهتمامهم وحفزهم على المشاركة الفعالة في صنع القرار الذي يتعلق بحياتهم.

وتستفيد التربية السكانية من وسائل الإعلام المختلفة كالإذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات والمسرح والسينما في نقل المعلومات السكانية، فمن خلال هذه الوسائل يمكن شرح مشكلة الفقر وكيفية تشكلها وأسبابها والآثار التي تخلفها على الفرد والأسرة والمجتمع، ويكون ذلك إما بشكل مباشر عن طريق الندوات والنشرات، أو يمكن شرح الظاهرة من خلال عرضها في تمثيليات أو مسلسلات تتناول ظاهرة الفقر من كافة جوانبها ويترك الخيار للمواطنين ليستخلصوا العبرة بأنفسهم. كما يمكن تخصيص برامج تبين أسباب الفقر وتضع توصيات لمعالجته، كنشر معلومات تتعلق بالنمو السكاني وآثاره وانعكاساته ودوره في تشكل الفقر مع تقديم أدلة مقنعة تستند إلى وثائق حديثة ودقيقة. كما يمكن من خلال الوسائل الإعلامية بلورة رأي عام تجاه بعض الظواهر الاجتماعية التي تسهم بشكل مباشر بالفقر كظاهرة الزواج المبكر والإنجاب وتكوين الأسرة وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. ويكون ذلك بتعريف الجمهور بالحقائق والبيانات المتعلقة بالسكان والمتغيرات السكانية وعلاقتها وتأثيراتها على قطاعات العمل والصحة والإسكان والتربية والتغذية والتنمية الريفية والنمو الحضري، وتوضيح الانعكاسات السلبية للهجرة من الريف إلى المدينة وآثارها السلبية على مجالات السكن والصحة والتعليم والنظافة والبيئة وآثار التوزيع السكاني غير المتوازن على التنمية.

كما يمكن من خلال وسائل الإعلام تسليط الضوء على وضع المرأة وبيان الآثار الإيجابية التي تتحقق بتحسين وضع المرأة في المجتمع وتساهم وسائل الإعلام في هذا التغيير بتخليها عن تكريس الصورة السلبية للمرأة التي تركز على الجوانب العاطفية والتواكلية في تصوير شخصية المرأة وتقدم المرأة على أنها ربة منزل فقط لا تهتم إلا باحتياجات الأسرة ورغبات الزوج والأطفال وغير ذلك من الصور التي تؤكد وترسخ الدور الهامشي للمرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وبدلاً من هذا يجب إبراز صورة المرأة العاملة المنتجة مما يساهم في رفع مستوى وعي المرأة الاجتماعي ونظرتها لذاتها الأمر الذي ينعكس إيجاباً على وعيها للمسألة السكانية وعلى الوضع الصحي والتربوي وعلى مستقبل الأطفال وتربيتهم تربية

مناسبة في شروط صحية ونفسية أفضل. كما يمكن من خلال وسائل الإعلام نشر معلومات عن مزايا الأسرة الصغيرة والتنظيم العائلي بمفهومه الواسع وآثره الايجابي على نوعية حياة الأسرة ومستقبل أفرادها وتشجيع الأفراد والأسر على تبني السلوكيات والممارسات المرغوبة المتعلقة باستخدام وسائل تنظيم الأسرة المأمونة والفعالة، إضافة إلى الممارسات الجنسية المأمونة أيضاً. كما يمكن من خلال هذه الوسائل توجيه حملات توعية تحض على المباعدة بين الولادات وتقدم معلومات حول الوسائل الخاصة بمنع الحمل وتتوجه هذه الحملات إلى الرجال والنساء على حد سواء. كما تتوجه بشكل خاص إلى الناشئين من الذكور والإناث باعتبار أن السلوك الإنجابي لهؤلاء هو المحدد لمستوى الخصوبة في المستقبل. لذا نجد أن توجيه اهتمام الإعلام بالبرامج التنموية والقطاعية كبرامج المرأة والعمال والفلاحين وتضمينها مواد إعلامية متنوعة ومناسبة تخدم التربية السكانية وتمكنها من أداء دورها في زيادة الوعي بالمسألة السكانية ويساعد على تقديم الحلول الإيجابية السليمة سواء في مجال تنظيم الأسرة أو تدعيم دور المرأة في عملية التنمية أو في مكافحة القيم السلبية والعادات والأعراف الموروثة.

3-2-4- تفعيل دور المرأة ودعمها:

يمثل تفعيل دور المرأة ودعمها الدعامة الأساسية في بنية التنمية المستدامة. لأن صورتها مازالت معروفة من قبل مفاهيم تحيزية وتستمد قوتها من التقاليد الاجتماعية وليس من القيم الدينية والخلقية ذات المضمون التمكيني المتسق مع الثقافة، والتي تعطي المرأة عازبة كانت أم متزوجة حقاً قانونياً شرعياً، وتتيح لها كافة أنواع العمل والمشاركة وحق اختيار الزوج وتضمن لها مكانة مطلقة في الحق والكرامة. إلا أن ذلك المسعى يعاني من قيود تحد من مشاركة المرأة الفعالة في كافة مناحي الحياة، وتخضع لمجموعة من العادات والأعراف التي لا تنسجم مع الواقع، كما أن جهل المرأة بحقوقها يحول دون تنمية شخصيتها وأسرتها. من هنا كان لابد للتربية السكانية من أن تقوم بدورها ألا وهو تمكين المرأة بتنمية ذاتها وتطوير قدراتها وإمكانياتها في المشاركة والاختيار الحر لأنه السبيل الوحيد للقضاء على الفقر.

ويكون ذلك بإعطائها الأدوات التي تمكنها من السيطرة على حياتها لتصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ويعد التعليم والعمل أحد أهم المحاور القائمة بحد ذاتها في تمكين المرأة، وامتلاكها مقومات القوة

والقابلية للتأثير والمشاركة وتغيير الرؤى والمواقف الاجتماعية والتحيزية من المرأة. لأن العلم والعمل يساعدان المرأة على اتخاذ قرارات أكثر استنارة بخصوص العدد المرغوب فيه من الأطفال، كما يساعدان المرأة إلى حد بعيد في خفض مستوى الخصوبة والوفيات والإصابة بالأمراض. لذلك يجب طرح قضايا المرأة لإزالة صورة المرأة النمطية ورفع وعي المجتمع بأهمية عملها ودورها في عملية التنمية الشاملة، ورفع مستوى وعي المرأة بحقوقها وواجباتها في ضوء مفهوم جديد ينقل قضاياها من حيز الجنس إلى حيز النوع الاجتماعي، من خلال تنظيم حملات توعية بقضايا الجندر وذلك ببرامج موجهة للرجال والنساء معاً. والعمل على تكريس قاعدة مفادها أن تربية الأولاد والاهتمام بالعائلة والمنزل شأن أسري تقوم به المرأة والرجل معاً. لأنه لو أضفنا إلى عمل المرأة المنزلي عملها في القطاع العام والخاص لشكلت مشاركتها نسبة مرتفعة بالإضافة إلى عملها بالزراعة. وهذا ما يجعل العبء يزداد على المرأة لقيامها بالعمل داخل وخارج المنزل والسبب الجوهري لذلك هو غياب تكامل الأدوار داخل الأسرة. لذا لابد من تأمين الطمأنينة للمرأة العاملة من خلال توفير دور الحضانة ورياض الأطفال والرعاية الاجتماعية كمفهوم لتمكين المرأة بوصفها الأم والزوجة، والتركيز على تعليم النساء مبادئ الغذاء والاقتصاد المنزلي وبعض المهارات التنموية التدبيرية المرتبطة به. وبما أن القضاء على الفقر لا يقتصر على تمكين المرأة اجتماعياً فقط بل لابد من دعم الجانب الاجتماعي بالجانب الاقتصادي لضمان المشاركة الكاملة للمرأة وتحقيق ذلك يتم بتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتوسيع فرص مشاركتها في النشاط الاقتصادي بإتاحة فرص التدريب والتأهيل المستمر خاصة على التقنيات الحديثة في ميدان العلم والتكنولوجيا لدخول سوق العمل، وإكساب المرأة مهارات مهنية مدرة للدخل من خلال إتباعها دورات تأهيلية حسب رغبتها في مجال(الخياطة، حلاقة وتجميل، صناعة الورود)، وتطوير مهاراتها الحياتية في مجال حفظ الأغذية وتربية الحيوانات وصناعة الألبان والأجبان في المناطق الريفية وإحياء التراث المهني الشعبي (التطريز، شغل الصنارة)، وزيادة فرص حصولها على الائتمانات الصغيرة لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل.

مما سبق نجد أن التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة يولد دافعاً ذاتياً لديها يجعلها تفكر قبل كل شيء بالعلم والعمل. لأن العلم ينير العقول، والعمل يحميها من العوز الاقتصادي للآخرين ويصقل شخصيتها ويجعلها إنسانة تعي كل ما يدور حولها ويعطيها دوراً أكبر في عملية المشاركة واتخاذ القرارات الأسرية سواء فيما يتعلق بعدد الأبناء في الأسرة، أو فيما يتعلق بنوعية الأبناء ذكوراً أم إناثاً أو حتى طريقة التربية ورسم مستقبل الأبناء في الأسرة.

3-3- المبحث الثالث

أهم الإجراءات المتبعة للحد من ظاهرة الفقر البشري

تتبع الحكومة السورية العديد من البرامج والخطط والسياسات للحد من ظاهرة الفقر في سورية عن طريق الجهات الحكومية والمنظمات الشعبية والجهات الاجتماعية والجمعيات الأهلية في الدولة. كما تضع الخطط الخمسية في سورية برامج وإجراءات ومشاريع تهدف إلى رفع المستوى المعيشي للسكان، وتطوير الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الدخل الحقيقي للأفراد. وتعتمد الدولة في سورية دعم أسعار عدد من السلع الضرورية حماية لدخل الأسر الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود كمواد الرز والسكر والخبز والأدوية. وتتبنى الدولة رفع أسعار الشراء لبعض المحاصيل كالقمح والقطن والتفاح وتوجه هذه الإعانات إلى المنتج والمستهلك. فمثلاً كان سعر القمح العالمي عام 2004 حوالي 8000 ل.س للطن، وكان هناك الكثير من التصدير لهذه السلعة بتلك الأسعار.لكن هذا السعر لم يكن كافياً لتحفيز المزارعين على إنتاج كميات أكثر، فقامت الحكومة بتسعير القمح ب 11300 ل.س للطن.[171]وهذا الفرق بين السعرين هو نوع من الدعم للمزارعين و يؤدي إلى تحسين مستوى دخل العديد من الفلاحين والمزارعين إلى جانب النهوض بالإنتاج الزراعي. وهذا الارتفاع في سعر القمح لم يؤدِ إلى ارتفاع بسعر الخبز لأن الحكومة تدعم الخبز وحددت الحكومة سعراً منخفضاً للخبز 7000 ل.س للطن.[172]إلى جانب دعم صناعة المنتجات الغذائية وهذا يعني حصول المواطن السوري على دعمين في الوقت نفسه، الأول: دعم المنتج وذلك بشراء السلعة منه بسعر أعلى من سعر السوق، والثاني: دعم المستهلك ببيعه السلعة نفسها بسعر أقل من سعر السوق والحال هذا ينطبق على العديد من السلع كالقطن والوقود.

بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه الحكومة للمواد الغذائية والمحروقات هناك دعم اجتماعي وصحي وتعليمي. فالدعم الاجتماعي يتجلى بتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين كافة بشكل مباشر أو غير مباشر مع تخصيص الفئات الأقل حظاً بالمزيد من الاهتمام كالمعاقين والأيتام والمسنين وقضايا الأسرة والطفولة. أما الدعم التعليمي فيظهر من خلال

[171] دوشيين،جيرارد-نجوم،أسامة . 1997 - نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري- العدد الأول – الإصدار الأول- ص 27.
[172] المرجع السابق- ص 27 .

زيادة شمولية النظام التعليمي واعتماد سياسة التعليم المجاني الحكومي في جميع مراحله، إضافة إلى تقديم مساعدات وميزات مختلفة للأوائل من الطلاب، كما تعطى لفئات مختلفة من الاختصاصيين حق التعيين المباشر في ملاكات الدولة حتى لو لم تكن الاعتمادات مرصودة مسبقاً لهذا التعيين. بالإضافة إلى تطوير وتوسيع نطاق الخدمات الصحية في المراكز والمستوصفات والمشافي مجاناً، وبناء مشاريع شبكات مياه الشرب والصرف الصحي وبناء شبكات الطرق بين مختلف المناطق ومنح المرأة العاملة الإجازة المدفوعة الراتب عند الولادة وفرض ما يشبه الإلزام للجهات العامة بإقامة دور لرعاية الأطفال. إلى جانب اتخاذ سياسات وإجراءات تساهم في إعادة توزيع الناتج القومي عن طريق السياسات الضريبية والمالية، هذا إلى جانب بذل جهود إضافية لتنمية الريف السوري وخلق فرص عمل خارج إطار النشاط الزراعي. كما تعتمد العديد من الأساليب للتخفيف من حدة الفقر منها:

1 – المشاريع التنموية 2– الحماية الاقتصادية والاجتماعية 3– السياسات السكانية.

3-3-1- المشاريع التنموية: وتشمل

3-3-1-1- برامج التنمية الريفية:

1- الصندوق السوري لتنمية الريف (منظمة فردوس):

هو منظمة إنسانية تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات و تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية السورية من خلال إقامة مشاريع متنوعة تلائم الاحتياجات السكانية الملحة. وهو مبني على أساس منح قروض صغيرة دون فوائد للعائلات من المجتمعات الريفية الفقيرة لمساعدتها في توسيع أعمالها وزيادة دخلها وتعزيز استقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

وقد حقق هذا الصندوق بعد ثلاث سنوات من إنجازه نتائج طيبة.ففي عام 2003 تم إقراض 120 مليون ل.س لتمويل 1500 مشروع تنموي ريفي استفادت منه 3153 أسرة.[173]

2- مشروع تنمية المجتمع الريفي في جبل الحص:

وهو مشروع تنموي يعمل على ترسيخ نظام اقتصادي وطني للتمويل الصغير عبر إحداث مؤسسة تمويلية مستدامة للمشروعات الصغيرة تقوم بتقديم القروض والخدمات غير المالية كالإرشاد والتدريب والتوعية. ويهدف المشروع إلى:

- محاربة الفقر وتحسين دخل الأسرة من خلال ترسيخ نظام وطني للتمويل الصغير وتفعيل مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً.
- تطوير مبدأ المساعدة الذاتية من خلال النهج التشاركي.

[173] الأخرس، أحمد . 2005 – محاضرات الندوة العلمية المتخصصة حول الأسس المنهجية في استقصاء خصائص النساء المتميزات في سورية – الأمم المتحدة – ص 152.

- تأهيل وتدريب المستهدفين من المجتمع المحلي.
- خلق قاعدة بيانات وطنية حول التنمية البشرية المستدامة.

3-حاضنة الأعمال الريفية:

تأسست بالتعاون مع الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) والجمعية الإيطالية للمرأة في التنمية (ايدوس) في محافظة اللاذقية وتضم مجموعة من السيدات المتدربات تتراوح أعمارهنّ من 20- 50 عاماً. ويقوم هذا المشروع على تنمية المناطق الريفية بتطوير المشاريع الصغيرة من خلال تقديم مجموعة من الخدمات تشمل كيفية إدارة الأعمال والتدريب التقني، ووضع خطط العمل وتسويق المنتجات. وتأتي أهمية هذه الحاضنة من كونها تتيح فرصة لأبناء الريف كي يدخلوا عالم الأعمال كعناصر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- مشروع التنمية في المنطقة الساحلية والوسطى: يهدف المشروع إلى تحسين الظروف المعيشية للغالبية العظمى من الأسر الريفية من خلال تقديم قروض نقدية وعينية، بالإضافة إلى التدريب الفني ومحو الأمية والتوعية البيئية والاجتماعية.

3-3-1-2- المشروعات التمويلية الصغيرة وتتضمن:

1- برنامج القرى التشغيلية الصغيرة:

يعرض هذا البرنامج خدمات نقدية صغيرة لكل المواطنين السوريين والفلسطينيين الذين يسعون إلى تأسيس أعمال صغيرة أو تنمية الأعمال القائمة بغية تحسين ظروفهم والحد من الفقر.

2- مشروع بداية:

يتوجه هذا المشروع إلى فئة الشباب السوري ممن تتراوح أعمارهم ما بين 18- 35 عاماً من غير القادرين على الحصول على أي مساعدة مالية من جهات أخرى أو من العاطلين عن العمل أو العاملين بدوام جزئي، ويقدم قروضاً متناهية الصغر لا تتجاوز 200ألف ل.س بفترة سداد مدتها ثلاث سنوات فضلاً عن تأمين فرصة مهمة لتكوين العلاقات العامة والترابط والتعاون مع رواد أعمال آخرين.

3- دائرة التمويل الصغير:

تمّ افتتاح هذه الدائرة في فرع اليرموك بدمشق والتجربة تشير إلى أن مشاريع التمويل الصغير تركت بصمتها على المجتمعات عن طريق تحسين معيشة مالكي المشاريع الصغيرة وتقليص البطالة والفقر وتمكين المجتمع اقتصادياً.

4- مصرف سورية للمشروعات الصغيرة:

يهدف إلى إنشاء مصرف لتمويل المشروعات الصغيرة على غرار بنوك الفقراء التي يجري تنفيذها في الوطن العربي. ومن التوصيات أن يكون المصرف المقترح مؤسسة مالية وطنية وفق قانون خاص بها يتم إنشاؤها بدعم من الحكومة والقطاع الخاص والبنوك المحلية وأن تكون ذات إمكانيات مناسبة لتقديم خدمات الإقراض والتأمين والدعم الفني للمشروعات المنفذة.

3-3-1-3- محو الأمية وتأهيل الكوادر البشرية من خلال:

1- تحسين مخرجات التعليم والفرص الاقتصادية:

يهدف المشروع إلى تحسين مخرجات التعليم والفرص الاقتصادية من خلال تأهيل معلمين لتدريب طلاب في مجموعة من المدارس.

2- مؤتمر الشام الثالث للمعلوماتية:

عقد في سورية مؤتمر الشام الثالث للمعلوماتية الذي حمل اسم شام 2005 برعاية كريمة من السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد وبمشاركة 11 دولة عربية وأجنبية وذلك لإيجاد سبل الوقاية والإفادة من الإمكانات التي توفرها تقانات الاتصالات والمعلوماتية للحد من آثار الفقر، وتنمية المناطق النائية وخلق فرص العمل. وبحث المؤتمر طرق الإفادة من التقدم في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للحد من آثار الفقر وذلك باستخدام المعلوماتية كأداة للحد من انتشار الفقر من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتمكين القاطنين في المناطق البعيدة أو التي يصعب على المواطنين التنقل فيها إيجاد فرص العمل ودعم المعلوماتية وصناعة البرمجيات لما لها من أثر كبير في خلق فرص عمل جديدة.

3- مشاركة المرأة السورية في التنمية:

يقوم بهذا المشروع منظمة مورد وهي منظمة سورية مكرسة لزيادة وتفعيل مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية عن طريق إقامة مشاريع في مجال الإنتاج النباتي والاقتصادي، واكتساب المهارات في مجال الصناعات الريفية المتطورة وتحسين حفظ الأغذية والصناعات الغذائية المنزلية وتهدف إلى:

- مساعدة النساء وتأهيلهن على كيفية بناء المشاريع الجديدة.

- توظيف جميع الأدوات والإمكانات اللازمة لإنجاح المشاريع النسوية.

- تقديم كل عون ممكن للنساء اللواتي لديهن بالأساس مشاريع اقتصادية من أجل تطوير مشاريعهن وتحديثها.

4- برنامج القرى الصحية:

يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لجميع أفراد المجتمع في القرى الصحية في أنحاء الريف السوري. ويركز على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للريف السوري، وعلى خلق فرص عمل للمرأة الريفية وبناء قدراتها لتحسين المستوى المعيشي لها ولعائلتها وخاصة الأطفال.

5-منظمة آمال:

منظمة أهلية غير ربحية للمعوقين تعمل على بدء مرحلة جديدة في قضية الإعاقة بشكل أكاديمي وعلمي واجتماعي وإنساني.

6-الخطة الوطنية لحماية الطفل من سوء المعاملة والإهمال:

تتضمن هذه الخطة القيام بتدريب وتأهيل كوادر بشرية متعددة الاختصاصات للعمل في مجال تدبير الأطفال المتعرضين لسوء المعاملة والإهمال، ويتم التنسيق بين هذه الكوادر المدربة والمؤهلة لتقديم أفضل مساعدة ممكنة لتخفيف الرض الاجتماعي والنفسي الذي يتعرض له الأطفال، والعمل على إعادتهم لصفوف المجتمع بحالة اجتماعية وصحية سليمة.

3-3-2- الحماية الاجتماعية والاقتصادية:

تولت الحكومة في سورية وضع نوع من شبكة الحماية الاجتماعية في إطار التخطيط المركزي للاقتصاد تسعى من خلالها إلى تخفيف العبء عن الفئات ذات الدخول المحدودة، وحمايتها من الفقر والبطالة. وتتكون شبكة الحماية الاجتماعية من عناصر مباشرة وغير مباشرة تتلخص بما يلي: نظام التأمينات الاجتماعية والمعونة الاجتماعية، ونظام التوظيف وسياسة الأجور، ونظام دعم أسعار المواد الاستهلاكية الرئيسية.

1- نظام التأمينات الاجتماعية:

يدير هذا النظام صندوقان رئيسيان: **الأول** هو صندوق التقاعد الذي يوفر معاشات التقاعد للمساهمين في الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي في الحكومة والقطاعين العام والخاص.أما الصندوق **الثاني**: فهو الصندوق الصحي الذي يوفر التأمين الصحي والـتأمين ضد العجز الناجم عن إصابة العمل، بالإضافة إلى المعونات المتعلقة بالأدوية والإجازات الطبية وبعض المعونات العائلية.

2- **المعونة الاجتماعية:**

تتألف المعونة الاجتماعية من مكونين: المكون الأول هو المعونة العائلية التي تستفيد منها جميع عائلات العاملين والمتقاعدين المساهمين في نظام التأمين الاجتماعي. والمكون الثاني هو معونة المحروقات ويتم تنفيذه من قبل الحكومة مباشرة ويشمل المشتركين في نظام التأمين الاجتماعي والمتقاعدين والمعاقين، ويتم تمويل هذه المعونات من قبل أصحاب العمل في القطاع الخاص ومن الخزينة بالنسبة للعاملين في القطاع العام.

3- **التوظيف وسياسات الأجور:**

شكلت سياسة التوظيف والأجور أحد المحاور الرئيسية لإستراتيجية الحكومة الرامية إلى توظيف كامل للعمالة. لذا قامت الدولة بضمان التوظيف في دوائر الدولة ومؤسسات القطاع العام لكافة الخرجين من الكليات الجامعية والمعاهد التقنية والمهنية المعلنة سابقاً، كما وضعت قوانين حدت من قدرة صاحب العمل على فصل العاملين لديه.

4- **دعم أسعار المستهلك:**

يمثل الدعم إحدى الوسائل التي انتهجتها الحكومة لحماية المجموعات ذات الدخول المنخفضة ولضمان مستوى معقول من المعيشة لها وتستفيد منه كافة شرائح المجتمع، ويتم تقديمه بشكل علني من خلال البطاقات التموينية أو بشكل ضمني عن طريق دعم أسعار المستهلك والمنتج.

الإجراءات الاقتصادية المساندة:

1- **تدابير لتخفيف البطالة:** وتشتمل على إجراءات لتعزيز الأعمال الصغيرة بهدف التصدير، ودعم المزارع الصغيرة، والمنشآت ذات العمالة الكثيفة بالإضافة إلى وضع القوانين لحماية حقوق العاملين وتطوير النظام المصرفي لتمكين هذه الأعمال من الحصول على التسهيلات الائتمانية بيسر وسهولة لاقتناء مستلزمات الإنتاج.

2- **تدابير الإنفاق العام المحلي:** وتهدف هذه التدابير إلى إقامة مشاريع إنتاجية وخدمية تخفف المعاناة عن الطبقات الفقيرة في بعض المناطق الجغرافية أو في بعض القطاعات

الاجتماعية الخاصة مثل دعم خدمات التعليم والصحة بما يضمن استفادة الفئات المقصودة تحديداً، إضافة إلى القيام بأعمال إنشائية محلية تهدف إلى توليد منافع وخدمات مستديمة للمجتمع المحلي.

3- **مكافحة الفاقة:** وتتضمن المشروعات في هذا الإطار إمكانية توفير الغذاء الأساسي، وتسهيل إمكانية الوصول إليه بأسعار معقولة مع ضمان وجود ترتيبات مؤسسية تقوم بتنفيذ هذه الأهداف بكفاءة.

4- **تدابير حماية الأسرة والطفولة:** تهدف هذه المشاريع إلى إزالة الفوارق بين المرأة الريفية والحضرية في فرص العمل والتعليم، وتشجيع تماسك وحماية الأسرة ومعالجة عمل الأطفال وتشردهم وتأمين الحماية المؤسسية لهم ولأسرهم.

5- **صندوق الدعم الاجتماعي:** استحدث هذا الصندوق لتمويل مشروعات الأفراد والنشاطات الاجتماعية والمحلية التي تدعم الإجراءات الاقتصادية المساندة بما يزيد من فرص العمل ويحسن مستويات الدخل للفئات المقصودة.

3-3-3- السياسات السكانية:

بدأت دراسة القضايا السكانية في الجمهورية العربية السورية تأخذ دوراً في خطط التنمية بعد صدور نتائج تعداد1970. حيث بدأ التوجه إلى ضرورة إدخال المتغيرات السكانية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما للجانب السكاني من دور هام في إعداد الخطط التنموية قصيرة وطويلة الأجل، ولضرورة ربط المتغيرات السكانية بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مما أفضى إلى تكوين لجنة وطنية للسكان تولت الإعداد لمؤتمر بوخارست للسكان، ثم أنشئت مديرية تخطيط القوى العاملة لدى هيئة تخطيط الدولة عام1974. وكانت الخطة الخمسية للأعوام (1981- 1985) هي أول خطة يتم فيها بصورة مباشرة الأخذ بالعامل السكاني في تقدير احتياجات المحافظات وبخاصة خدمات التربية والتعليم والصحة والكهرباء والمواصلات وغيرها من الاحتياجات التي تهدف إلى رفع المستوى المعاشي للسكان وإلى رفاهية المواطن السوري. وكانت رسالة القائد الخالد حافظ الأسد الموجهة إلى المؤتمر العالمي للسكان في المكسيك عام 1984 مدخلاً جديداً في معالجة المسألة السكانية، حيث ورد في هذه الرسالة:

" لقد عملت حكومة الجمهورية العربية السورية على معالجة المسألة السكانية عن طريق ربط المتغيرات الديمغرافية بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية وجعل العامل السكاني

جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية على المستويين الإجمالي والتفصيلي .[174]وبنتيجة ذلك شكل معدل النمو السكاني المرتفع والتحركات السكانية الداخلية لاسيما من الريف إلى الحضر، حافزاً لإحداث تطورات اقتصادية واجتماعية مناسبة في الإطار التنموي استهدفت مواجهة الزيادة السكانية ورفع مستوى الدخل وعدالة توزيعه وتنويع مصادره.

ولأهمية العامل السكاني في خطط التنمية فقد أحدث في هيئة تخطيط الدولة عام 1985 مديرية تختص بتخطيط السكان والقوى العاملة. كما تمّ أيضاً وبناءً على موافقة رئاسة مجلس الوزراء عام 1986 تشكيل لجنة دائمة للسكان برئاسة وزير الدولة لشؤون التخطيط.ومن منطلق أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها، وبناءً على نتائج التعدادات السكانية والدراسات التحليلية، أعدت اللجنة الدائمة للسكان عام 1987 مقترحاً بالتوجهات والمنطلقات الأساسية كخطوة على طريق بلورة سياسة سكانية للجمهورية العربية السورية تضمن مجموعة من المنطلقات والتوجهات وهي:

- تطبيق إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية.
- التوسع في تعليم الإناث في مختلف المراحل التعليمية.
- التوسع في تقديم خدمات الصحة الضرورية للحامل أثناء وبعد الحمل على نحو يمكن من تخفيض معدل وفيات الأمهات الحوامل والأطفال.
- حث الأم على الإرضاع الطبيعي كوسيلة أساسية في تغذية أطفالها.
- نشر الوعي بشأن الظروف المثالية للحمل (مضار الحمل قبل سن 18 و مضار الحمل المتأخر بعد سن35، ضرورة المباعدة بين الولادات لفترة 3 سنوات للحفاظ على صحة وحياة الأم، الوسائل المتاحة للمباعدة بين الولادات).
- تشجيع المرأة على تجنب الزواج المبكر تفادياً للانعكاسات السلبية على مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية لحياتها.
- اعتبار تنظيم الأسرة عاملاً رئيسياً في الرعاية الصحية الأولية.
- التوسع في تقديم الخدمات الصحية لتخفيض معدلات وفيات الأطفال إلى مستوى مماثل لمستواها في الدول المتقدمة اقتصادياً .[175]
- تصحيح الخلل في التوزع الجغرافي للسكان من خلال التوسع في برامج التنمية الريفية.
- نشر مفاهيم التربية السكانية في التعليم النظامي وغير النظامي.

[174] صندوق الأمم المتحدة للسكان – منظمة اليونسكو . 1995– الإعلام وقضايا التنمية والسكان – الندوات التي عقدت في محافظات ريف دمشق ، إدلب ، السويداء ، الحسكة – ص154 .

[175] بوادقجي ، عبد الرحيم – خوري ، عصام . 1997 – علم السكان نظريات ومفاهيم – مركز الدراسات السكانية – صندوق الأمم المتحدة للسكان – ط1 – دمشق – ص216 .

وفي التقرير الوطني عن السكان والتنمية في الجمهورية العربية السورية الذي قدم إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994، تضمن موقف الحكومة من المسألة السكانية وتجلى بإدخال العوامل السكانية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمّ الأخذ ببعض العوامل المساعدة لذلك والمتصلة بنشر الوعي السكاني من خلال المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والاتصال السكاني وخدمات رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة. إضافة إلى تشجيع المرأة على دخول سوق العمل وإدماجها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع نسبة المتعلمين بين الذكور والإناث وتنشيط برامج محو الأمية. وبناءً على نتائج المسح المتعدد الأغراض الذي نفذ عام 1999 وعلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية السورية، قامت هيئة تخطيط الدولة برفع مذكرة تقترح بموجبها عقد مؤتمر وطني للسكان برعاية السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد.

وقد عقد المؤتمر الوطني للسكان خلال الفترة 10– 12 تشرين الثاني 2001 م تحت رعاية كريمة من السيد رئيس الجمهورية وبالتعاون بين هيئة تخطيط الدولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقدمت خلال المؤتمر تسعة أوراق عمل ناقشت العلاقة بين السكان والتنمية والتحديات المستقبلية. وتوصل المؤتمر إلى عدد من التوصيات التي ركزت على ضرورة إقرار إستراتيجية وطنية للسكان للأعوام 2001 – 2010 تتضمن مراحل زمنية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى وتحدد أهدافاً كمية ونوعية تتعلق بالنمو السكاني إضافة إلى توصيات أخرى حول الإطار المؤسسي لإعداد الإستراتيجية والربط بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين المرأة وتعديل القوانين والأنظمة وزيادة الوعي بالقضايا السكانية، ودور الإعلام والتعليم والاتصال السكاني وإقامة ندوات متابعة لتنفيذ توصيات المؤتمر الوطني للسكان.

وفي إطار متابعة توصيات المؤتمر قامت هيئة تخطيط الدولة بالتعاون بين وزارة الصحة والإعلام والاتصال والاتحاد النسائي بتنفيذ العديد من ورش العمل التي ركزت على تدريب وتهيئة الكوادر في الوزارات والإدارات المركزية والمحافظات وذلك بالتعاون بين هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وبغية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين النمو السكاني وتلبية الحاجات المتنامية وتأمين مستوى الرفاه الذي يطمحون إليه، وتطوير مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والصحي والتعليمي والثقافي، وتمكين المرأة وتعزيز التكافؤ بين الجنسين، وحماية السكان من آثار تدهور البيئة المحيطة بهم ومن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الملائمة والتحكم بالنقاط الحرجة في موازنات المياه والطاقة وغيرها من الانعكاسات ذات العلاقة

بالنمو السكاني تم اقتراح عدد من الأهداف المؤقتة للسياسة السكانية في سورية ركزت على النواحي التالية:[176]

- السعي إلى تخفيض معدل النمو السكاني من 2.46%عام 2000 إلى 1.7 %لعام 2025.
- تخفيض معدل الخصوبة الكلية من 3.99 مولود عام2000 إلى 2.7 مولود عام2025.
- خفض معدل وفيات الأمهات من 71 وفاة لكل 100000 ألف ولادة حية عام 1999 إلى 25 وفاة عام 2020 وإلى حوالي 19 وفاة عام2025.
- تخفيض وفيات الأطفال الرضع دون الخمس سنوات من 24 وفاة لكل ألف ولادة حية عام 1999 إلى حوالي 9 وفاة عام 2020 وإلى 7 وفاة عام2025.
- زيادة نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف عنصر صحي من 86.5%عام 2001 إلى 99%عام 2015 وإلى 99% عام2025.
- رفع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من 46.6% عام 2001 إلى 60% عام 2015 وإلى 70% عام 2025.
- رفع نسبة الإناث من قوة العمل من 18.3% عام 2000 إلى 25% عام 2020 وإلى 30% عام2025.
- زيادة نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من حوالي 12% عام2000 إلى 25% عام 2020 وإلى 30% عام2025.
- الحد من البطالة وتخفيض نسبتها من 9.5%عام 2000 إلى 2% عام 2025 من مجموع قوة العمل.
- تخفيض نسبة حملة الشهادة الابتدائية فما دون من قوة العمل من 60.6% عام 2000 إلى 30% عام 2020 وإلى 20% عام 2025.
- التركيز على التعليم الفني والمهني ورفع نسبة خريجي الثانويات الفنية والمهنية والمعاهد المتوسطة المهنية من 12% عام 2000 إلى 20% عام 2020 وإلى 25% عام 2025.
- رفع قدرات العاملين القائمين على رأس العمل من خلال التدريب المستمر، ورفع نسبة المتدربين من قوة العمل في منشآت الاقتصاد الوطني من 25% عام 2000 إلى 100% عام 2025.
- توفير المعلومات الصحية بما فيها الصحة الإنجابية، وتنمية الوعي والمعارف بالقضايا المتعلقة بالسكان والتنمية بين جميع فئات المجتمع من خلال التعليم والإعلام والاتصال، والتركيز على الخدمات الصحية لكل مجتمع بحسب ظروفه وخصوصياته.

---

[176] كيلاني، أحمد. 2005- مقترح الإستراتيجية الوطنية للسكان،محاضرات ورشة العمل – السكان وقضايا الشباب – جامعة تشرين – ص59-59.

- تهيئة الأطر البشرية المتخصصة في مجال الدراسات والبحوث السكانية، وتأسيس علاقات تعليمية مع المعاهد المتخصصة بالدراسات السكانية.

- الاهتمام بقضايا الشباب ودعمهم عبر مختلف التنظيمات الحكومية وغير الحكومية، وتنمية معارفهم بالقضايا السكانية التنموية.

- حماية البيئة وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك القابلة للاستدامة ونشر الوعي البيئي بين السكان.

- العمل على تحسين الظروف التي توفر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات المجتمع وتمكنهم من العيش بصورة تليق بهم.

- تحقيق سياسة القطر السكانية الرامية إلى تحقيق متطلبات التربية المستدامة في التربية والتعليم والاقتصاد والصناعة بما يوفر مناخاً ملائماً للاضطلاع بدور تنموي على المستوى الوطني والإنساني.

ونتيجة الإدراك المتزايد لأهمية العامل السكاني وارتباطه بالفقر من حيث نموه وتوزعه الجغرافي والعمري والتعليمي والخصائص المختلفة للسكان، أصبحت قضايا النمو السكاني والولادات والوفيات و التوزع السكاني جزءا لا يتجزأ من اهتمام الحكومة أثناء وضعها السياسات السكانية. لذلك تم إتباع مجموعة من السياسات لمواجهة الفقر ومن هذه السياسات:

1- السياسات الخاصة بالنمو السكاني:

أدى النمو السكاني الكبير إلى ضغط على الموارد المتاحة، وأصبح يشكل عقبة أمام عملية التنمية، وصعوبة في مواجهة المتطلبات المعاشية للسكان مثل الغذاء والسكن والتعليم والخدمات الصحية وغيرها. من هنا ظهرت ملامح رؤية جديدة لتقييم آثار النمو السكاني والحد منه من خلال اعتماد عدد من السياسات كتخفيض الخصوبة عن طريق برامج تنظيم الأسرة ورعاية الأمومة و الطفولة ونشر وسائل منع الحمل والعادات الصحية السليمة التي تهتم بصحة الأم والطفل والمباعدة بين الولادات وتأخير سن الزواج. وأدخلت في مناهج التعليم والكتب المدرسية وكتب تعليم الأميين موضوعات سكانية تحذر من معدل النمو السكاني المرتفع وخطورته. كما تم إقامة دورات تدريبية وندوات ثقافية وتوعية لتنظيم الأسرة و الحد من الخصوبة وخفض معدل النمو السكاني.[177] والعمل على تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة من خلال إبطاء النمو السكاني المرتفع والحد من هجرة سكان الريف إلى المدينة وزيادة الوعي بالقضايا السكانية وبرامج تنظيم الأسرة.

---

[177] الكفري ، مصطفى العبد الله – الأشقر ، أحمد . 1997– السياسات السكانية والاستراتيجيات – مركز الدراسات السكانية – ط1 – دمشق – ص 139 .

كما شهدت السنوات الثلاثون الماضية جهوداً حكومية وشعبية مكثفة على صعيد معالجة الأمراض والوقاية منها. وأدت هذه الجهود إلى تحسن ملحوظ في الأوضاع الصحية للسكان وإلى خفض الوفيات ورفع توقعات الحياة . إضافة إلى زيادة عدد المستشفيات والمستوصفات والأدوية والأطباء والمعدات الطبية اللازمة للعلاج .

كما تم وضع العديد من الخطط والاستراتيجيات الهادفة إلى تحسين مستوى الخدمات الصحية، والتركيز على وسائل الوقاية من الأمراض وعلى الرعاية الصحية الأولية، وإقامة برامج وطنية للايدز ودعمها إدارياً ومالياً وتقنياً ومعالجة الإصابات الحالية والمستقبلية المتوقعة. كالاستعداد لرعاية الأطفال الذين سيفقدون أمهاتهم بسبب هذا المرض، والاستعداد لتعويض أفراد القوة العاملة الذين سيموتون من جراء الإصابة به، ودعم الأبحاث الهادفة إلى إيجاد لقاح ضد المرض أو إيجاد علاج له ودعم السياسات المتعلقة بالوقاية من المرض، لاسيما الدراسات الخاصة بالممارسة الآمنة للجنس . [178]

2- السياسات الخاصة بالتوزع الجغرافي:

أدت الهجرات الداخلية الكثيفة من الريف إلى الحضر إلى توزع جغرافي غير مرض، كان له آثار اقتصادية واجتماعية سيئة سواء في المدن أو في الأرياف. لهذا فإن الدولة انتهجت استراتيجيات خاصة بالتوزع السكاني، واعتمدت وسائل غير مباشرة من شأنها إعادة توزيع السكان بين الريف والحضر، وتخفيف الضغط عن المدن وتوجيه السكان إلى الريف لإعماره والعمل فيه. وتقوم هذه الاستراتيجيات على جذب السكان للإقامة في الريف من خلال نقل العديد من المشاريع الاستثمارية إلى الأرياف، ومنع تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة في المدن وتحقيق التنمية الريفية من خلال عمليات الإصلاح الزراعي، وتطوير بنية الريف التحتية وتنميته اقتصادياً واجتماعياً من خلال تطوير الخدمات الصحية والتعليمية وإنشاء شبكة طرق على مستوى عالٍ من الجودة. ذلك لأن التقريب بين مستوى التنمية في الريف ومستواها في الحضر يمكن أن يخفض الهجرة من الريف إلى الحضر ويمكن في بعض الأحيان أن يجتذب سكان الحضر للعودة ثانية للريف.

بيد أن نجاح هذه السياسات في إحداث تطور نوعي في حياة سكان الأرياف كان محدوداً بالرغم من كل ما بذل ويبذل من جهود لتطوير البنية التحتية في الريف. فهناك مجموعة من الأفراد يتطلعون للإقامة في الحضر لأسباب لا يمكن التخلص منها أبداً منها وجود المعاهد والجامعات والفعاليات الاقتصادية والسياسية الكبيرة والأجهزة الحكومية المركزية في المدينة.

---

[178] المرجع السابق – ص 34 .

3- السياسات الخاصة بالتعليم:

انطلاقاً من أهمية التعليم في تنمية الفرد والمجتمع،وباعتباره حقاً لكل شخص. فقد حققت سورية إنجازات كبيرة في ميدان نشر التعليم وانتهجت الإستراتيجية التنموية السورية منذ العام 1963 سياسة ديمقراطية التعليم ومجانيته وعموميته، وتحويله من امتياز للفئات القوية والغنية إلى حق عمومي مجاني للجميع تنفذه الدولة وتنفق عليه. ومنذ أوائل السبعينات تم التركيز على استيعاب أكبر عدد ممكن من الأطفال في التعليم الابتدائي ثم في التعليم المتوسط والثانوي ثم في التعليم العالي. وتم تطبيق قانون إلزامية التعليم بموجب القانون رقم 35 للعام 1981 المتضمن إلحاق جميع الأطفال السوريين ومن في حكمهم من عمر 6- 12 سنة في مدارس التعليم الابتدائي، ومع مطلع هذا القرن أحدث التعليم الأساسي بالقانون رقم 32 تاريخ 7/ 4 / 2002.[179] والذي نص نظامه الداخلي على أنه " مرحلة تعليمية مدتها تسع سنوات، تبدأ من الصف الأول وحتى الصف التاسع وهي إلزامية ومجانية ".[180]وقد سعت الدولة إلى توسيع فرص الالتحاق بالتعليم الأساسي حيث وزعته بين وزارتي التربية ووزارة الثقافة. بحيث تتولى الأولى شؤون التعليم الأساسي للأطفال وتنفذه بشكل نظامي، وتتولى الثانية شؤونه للكبار وتنفذه بشكل غير نظامي في مراكز تعليم الأميين. أما التعليم الثانوي فهو متاح لمن يرغب من الحاصلين على الشهادة الإعدادية من خلال مجانيته وعموميته إلى عام وفني. إضافة إلى إقرار قانون استيعاب كافة خريجي الشهادة الثانوية العامة في الجامعات والمعاهد المتوسطة السورية والتوسع المضطرد في بناء الجامعات بهدف تحقيق أعلى معدلات التوسع والاستيعاب الكميين في التعليم العالي. وقامت الدولة أيضاً بتوسيع فرص التعليم العالي بتطبيق أنماط جديدة للتعليم، حيث أنشأت التعليم الموازي، وأقامت مراكز التعليم المفتوح، والجامعة الافتراضية، كما سمحت للقطاع الخاص بإنشاء جامعات خاصة للمساهمة في تحمل أعباء التعليم، وتحقيق رغبات الكثيرين ممن فاتتهم فرص التعليم الجامعي الرسمي في متابعة تحصيلهم العلمي والحصول على مؤهل جامعي. كما تم وضع الأنظمة الخاصة بالإيفاد في البعثات الدراسية التي منها ما يسمح باصطحاب الزوجة ومنها ما لا يسمح، وتم وضع نظام داخلي موحد لرياض الأطفال تتمتع بموجبه باللامركزية والمرونة والمؤسسية في تطبيق المنهاج التربوي والخطة الدراسية الموضوعة من قبل الوزارة. وبذلك يمكن القول إن الدولة تسعى جاهدة إلى نشر التعليم وتوفير فرصه للجميع في سورية.

---

[179] المشروع الاستشرافي الأول لسورية 2025 – القسم المجالي والسكاني – ص359.

[180] المرجع السابق.

4-السياسات الخاصة بالعمل والأجور والتعويضات:

قامت الحكومة بإصدار العديد من التشريعات التي تتعلق بالعمل كتحديد السن الأدنى لدخول العمل، وتحديد سن التقاعد والتعويض العائلي ومنع تشغيل الأطفال ومعاقبة من يخالف ذلك، وتحديد الحد الأدنى والأعلى لساعات العمل والعطل الرسمية. كما تتبع الحكومة في عملية التشغيل سلماً للوظائف والأجور بحيث يعين الفرد الذي يحمل مؤهلاً علمياً معيناً في درجة وظيفية ومرتب محددين وقد تتباين التعويضات الإضافية من موقع لآخر، وتعتمد عملية الترقية من درجة إلى أخرى على مضي فترة زمنية في الدرجة السابقة. كما أن نسب العلاوات تكون متباينة وتعتمد من حيث المبدأ على مستوى أداء العامل في الفترة الماضية. أما الرواتب والأجور فقد شهدت تحسناً ملحوظاً وبدأت خطة الإصلاح الاقتصادي في مجال الرواتب والأجور بزيادة أولى عام 2000 بنسبة 25% من الراتب المقطوع.[181] واستخدمت الدولة أسلوب الضرائب غير المباشرة لتمويل زيادة الرواتب والأجور وكانت تفرض هذه الضرائب على المنتجات البترولية والاسمنت والأسمدة وبعض المواد الأخرى.

5-السياسات المتعلقة بدعم المرأة:

حظيت المرأة السورية بكل الرعاية والاهتمام لدعم مسيرة تحررها وزيادة مشاركتها في المجالات العامة ومواقع اتخاذ القرار. وتم التركيز الكبير على تحسين أوضاعها التعليمية والصحية بالتوسع في تقديم خدمات الصحة الضرورية للحامل أثناء وبعد الحمل على نحو يمكن من تخفيض معدل وفيات الأمهات والأطفال، وتقديم وسائل منع الحمل بدون مقابل، وسن القوانين التي تتعلق بعمليات الإجهاض ووسائل منع الحمل، والتوسع في إيجاد فرص عمل للمرأة وإدماجها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكفلت جميع الأنظمة والتشريعات والقوانين حق المرأة في شغل الوظائف وعدم التمييز بينها وبين الرجل على أساس النوع الاجتماعي. كما جاءت قوانين العمل مساوية بين الرجل والمرأة وكرست قاعدة الأجر المتساوي للعمل المتساوي، وأعطت قوانين العمل المرأة حقوقاً خاصة لحماية طبيعتها الجسمية والصحية والإنجابية ومنعت تشغيلها بالأعمال الضارة صحياً أو أخلاقياً وأعطتها حق الحصول على إجازة أمومة بموجب القانون الأساسي للعاملين بالدولة. كما تم إزالة التمييز الذي كان قائماً بين حقوق المرأة العاملة والعامل وورثتهما الشرعيين في الحصص التقاعدية بمنحها حق توريث راتبها التقاعدي، ومنحت المرأة العاملة التعويض العائلي عن أولادها إذا كانت أرملة أو مطلقة أو إذا كان زوجها لا يتقاضى تعويضاً عائلياً.

---

[181] عبد اللطيف، رامي . 2003- دراسة أثر التوجهات الاستثمارية الحديثة على التنمية الاجتماعية في سورية - جامعة تشرين – ص 115.

بالإضافة للإجراءات السابقة تم سن العديد من القوانين والأنظمة لضبط سلوك الأفراد كتحديد السن الأدنى للزواج، إضافة إلى الأنظمة التي تؤكد على مراعاة الشروط الصحية في المطاعم والفنادق والدوائر العامة، والأنظمة البلدية التي تشترط رمي القمامة في حاويات موضوعة لهذا الغرض في ساعات معينة من اليوم. والأنظمة التي تفرض على المنشآت الإنتاجية إتباع معايير معينة لمعالجة الفضلات الصناعية والتخلص منها.

وكان من نتائج تطبيق السياسات السكانية في الساحل السوري مايلي[182]:

1- انخفاض معدل النمو السكاني من 22.7 بالألف عام 1994 إلى 16.8بالألف عام 2004.

2- ارتفاع معدل الخصوبة الكلية للمرأة الواحدة من 2.4 مولود عام 1994 إلى 2.11 مولود عام2004. وارتفع معدل الخصوبة الزواجية من 5.4 مولود عام 1994 إلى 6.2 مولود عام 2004.

3- انخفاض نسبة وفيات الأمهات لكل ألف ولادة حية من 74.5 وفاة عام 1994 إلى 40.02 وفاة عام2004.

4- انخفاض وفيات الأطفال الرضع من 32.77 وفاة لكل ألف ولادة حية عام 1994 إلى 16.23 وفاة عام 2004.

5- انخفاض وفيات الأطفال دون الخمس سنوات من 39.86 وفاة لكل ألف ولادة حية عام 1994 إلى 18.4 وفاة عام 2004 .

6- زيادة نسبة الولادات التي تمت تحت رعاية إشراف مؤهل من 78.4% عام 1994 إلى 97.8% عام 2004 .

7- ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من 52.6% عام 1994 إلى 57.2% عام 2004.

8- ارتفاع نسبة القوة البشرية (15- 64 سنة) من 59.4%عام 1994 إلى 65.1% عام 2004.

9- ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي الخام 31.3% عام 1994 إلى 35.3% عام 2004 .

10- ارتفاع معدل نمو القوى العاملة السنوي من 2.3% عام 1994 إلى 3.1 % عام 2004 .

182 المكتب المركزي للإحصاء- أهم المؤشرات التنموية في الجمهورية العربية السورية – 1994-2004- صفحات متفرقة.

11– ارتفاع معدل البطالة 15 سنة فأكثر من 10 % عام 1994 إلى 21.6 % عام 2004 .

12– ارتفاع نسبة المتعطلين الشباب (15– 24) سنة من مجموع المتعطلين من 22.6% عام 1994 إلى 51.2 % عام 2004 .

13– انخفاض نسبة الأمية للسكان 15 سنة فأكثر من 18.9 % عام 1994 إلى 13 % عام 2004.

14– انخفاض متوسط حجم الأسرة من 5.6 فرد عام 1994 إلى 4.7 فرد عام 2004 .

15– انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون بدخل تحت خط الفقر من 10.4 % عام 1994 إلى 9.24% عام 2004 .

16– ارتفاع نسبة المساكن المضاءة بالكهرباء من 99 %عام 1994 إلى 99.3 % عام 2004.

17– ارتفاع نسبة السكان الذين تتوفر لهم إمكانية الوصول بشكل دائم إلى مصدر مياه محسنة من 76.5% عام 1994 إلى 89.4 %عام 2004 .

18– ارتفاع نسبة السكان الذين تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى وسائل الصرف الصحي المحسنة من 57.5% عام 1994 إلى 70 % عام 2004 .

19– ارتفاع عدد الخطوط الهاتفية من 7.2 خط لكل مئة نسمة عام 1994 إلى 29.3 خط لكل مئة نسمة عام 2004 .

20– ارتفاع نسبة التحضر من إجمالي السكان من 37.5 %عام 1994 إلى 39.7% عام 2004.

21– ارتفاع الكثافة السكانية في الأراضي المأهولة من 607.5 نسمة في الكم² عام 1994 إلى 723.5 نسمة في الكم² عام 2004.

جميع هذه الإجراءات ساهمت في تحقيق انجازات طيبة تجلت بانتشار التعليم لاسيما التعليم الابتدائي، كما انخفضت معدلات التسرب انخفاضاً كبيراً وعمت الخدمات الصحية أرجاء الوطن من خلال وصولها إلى التجمعات الصغيرة والنائية لاسيما الإسعافات الأولية وحملات التلقيح مما كان له أثر جيد في تخفيض معدلات الوفيات بين الأطفال والرضع، كما انخفضت وفيات الأمهات انخفاضاً ملحوظاً وارتفع توقع الحياة عند الولادة وجرت محاصرة العديد من

الأمراض السارية كالايدز واللايشمانيا والملاريا والسل، وانخفضت نسبة الفقراء في المجتمع، كما حققت المرأة إنجازات طيبة بإسهامها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لكن على الرغم من التقدم الملموس الذي أحرز في العديد من الجوانب المتصلة بالفقر إلا أن تحقيقها بصورة كاملة يتطلب المزيد من الجهود والسياسات التنموية. فالانجازات التي تحققت على صعيد تحسين الوضع المعيشي لأبناء المجتمع محدودة حيث يزال الدخل الفردي منخفضاً، كما تزال نسبة الفقراء في المجتمع مرتفعة وعدد العاطلين عن العمل كبيراً، كما أن بعض المناطق لا تزال تشكو من افتقارها إلى الخدمات الأساسية من مياه آمنة وصرف صحي، كما أن السكن العشوائي وغير الآمن ينتشر على نطاق واسع في العديد من المناطق.

جميع القضايا السالفة الذكر تتطلب جهوداً كبيرة ومتواصلة من أجل تحقيق أهم أهداف التنمية وهو القضاء على الفقر وبشكل خاص الفقر المدقع بحلول عام 2015.

4- الفصل الرابع

دراسة ميدانية لقياس وتحليل ظاهرة الفقر البشري في الساحل السوري

4-1- قياس التباين في توزيع الدخل في الساحل السوري

4-1-1- قيمة معامل جيني في الساحل السوري

4-1-2- قيمة معامل جيني في المدينة

4-1-3- قيمة معامل جيني في الريف

4-2- الفقراء في الساحل السوري وأهم خصائصهم المعيشية

4-2-1- الفقر النسبي

4-2-2- الفقر المدقع

4- دراسة ميدانية لقياس وتحليل ظاهرة الفقر البشري في الساحل السوري

تمهيد:

يشمل الساحل السوري كلاً من محافظتي اللاذقية وطرطوس ويقسم إلى تسع مناطق. ولدراسة ظاهرة الفقر البشري في مناطق الساحل السوري التسع تم تصميم استبيان[183] يتضمن مجموعة من الأسئلة المستمدة من الواقع المعيشي للسكان ومن الدراسة النظرية للبحث. وتمّ توزيعه على 1000 فرد من أفراد الساحل السوري موزعين على المحافظتين السابقتين كما يلي:

جدول(27) توزع نسبة أفراد العينة حسب المحافظة

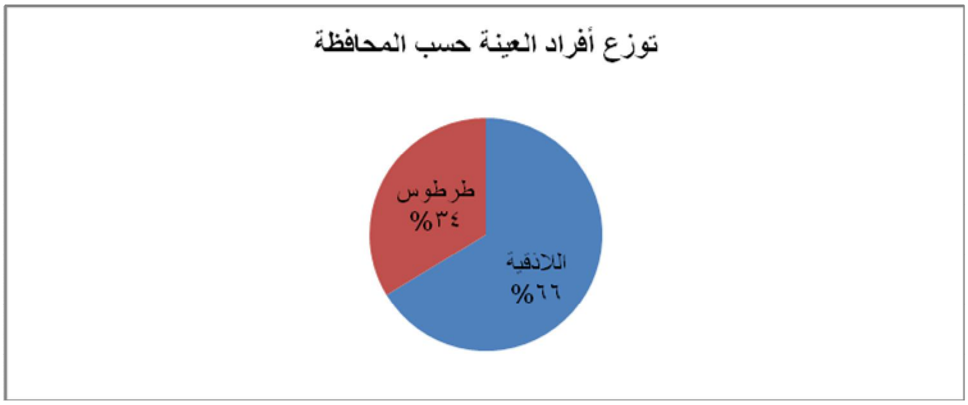
المحافظة	العدد	النسبة%
اللاذقية	663	66.3
طرطوس	337	33.7
المجموع	1000	100

المصدر: الدراسة الميدانية

[183] للإطلاع على أسئلة الاستبيان انظر الملحق 2.

نجد من الجدول السابق بأن عدد الأفراد المبحوثين في محافظة اللاذقية(663 فرد) أكبر من عدد الأفراد المبحوثين في محافظة طرطوس(337 فرد) والهدف من ذلك تحقيق التناسب بين حجم العينة والمجتمع الأصلي. والرسم البياني الآتي يبين توزع نسبة أفراد العينة حسب المحافظة.

الشكل(8): يبين توزع نسبة أفراد العينة حسب المحافظة



المصدر: الدراسة الميدانية

وقد استخدم برنامج **SPSS** الإحصائي في تفريغ الاستبيان وتحليل البيانات التي تم جمعها، كما تم استخدام برنامج **EXCEL** في حساب بعض المؤشرات الإحصائية. وللوقوف على غالبية ملامح هذه الظاهرة تمت دراستها بالاستناد إلى الدخل والاستهلاك في النواحي الآتية:

1- قياس التباين في توزيع الدخل في الساحل السوري.

2- تحديد الفقراء في الساحل السوري ودراسة أهم خصائصهم المعيشية.

4-1- قياس التباين في توزيع الدخل في الساحل السوري

لقياس التباين في توزيع الدخل في الساحل السوري تم الاعتماد على أحد مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل وهو معامل جيني الذي يقيس الظلم وعدم التكافؤ داخل البلد بالتأكيد على الفروق

بين الفئات الغنية والفقيرة، ويمثل هذا المعامل وسيطاً جيداً لتقييم الدور التوزيعي للدولة[184] . وتم حساب قيمة معامل جيني وفق الآتي:

4-1-1- قيمة معامل جيني في الساحل السوري

سبق وأن أشرنا إلى أن معامل جيني يستخدم لقياس التفاوت في توزيع الدخل بيانياً أما إحصائياً فيتم حسابه وفق الصيغة التالية:[185]

$$G = 1 - \sum (pi - pi - 1)(li + li - 1)$$

حيث: **P** التوزيع التكراري المتراكم للسكان.

L التوزيع التكراري المتراكم للإنفاق أو الدخل.

و لقياس توزيع الدخل في الساحل السوري تم اعتماد الخطوات الآتية في حساب قيمة معامل جيني:

- توزيع أفراد العينة حسب شرائح الدخل.
- توزيع إجمالي الدخل حسب شرائح الدخل وذلك بالاعتماد على برنامج SpSS الإحصائي المستخدم في تفريغ استمارة البحث.
- حساب التكرار النسبي لإجمالي الدخل وذلك بقسمة إجمالي الدخل في كل شريحة على مجموع الدخول للعينة ككل.
- حساب التكرار النسبي التراكمي لإجمالي الدخل (التكرار النسبي للشريحة الأولى + التكرار النسبي للشريحة الثانية).
- حساب التكرار النسبي للأفراد$(pi - pi - 1)$ وذلك بقسمة عدد الأفراد في الشريحة على إجمالي عدد الأفراد في العينة ككل.
- حساب التكرار النسبي التراكمي$(li + \mathrm{li} - 1)$ وذلك بجمع التكرار النسبي التراكمي لدخل الشريحة الأولى + التكرار النسبي التراكمي لدخل الشريحة الثانية وهكذا بالنسبة لبقية الشرائح.

---

[184] زمان، قسطنطس،2009، الأدوات المنهجية للتحليل الاقتصادي ، مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي الممول من الاتحاد الأوروبي ، شركة الياس عبسي وشركاه للطباعة ، دمشق ، سورية، ص224.

[185]العباس، بالقاسم، 2008 ، إشكاليات دراسة ظاهرة الفقر في البلدان العربية في القياسات الدولية ، برنامج مؤشرات قياس الفقر وسياسات العدالة الاجتماعية ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص73.

– مدخل معامل جيني $(pi - pi - 1)(\text{li} + \text{li} - 1)$ ومنه نحصل على الجدول الآتي:

جدول(28): معامل جيني لقياس توزيع الدخل في الساحل السوري

شرائح الدخل	عدد الأفراد	إجمالي الدخل	التكرار النسبي لإجمالي الدخل	التكرار النسبي التراكمي لإجمالي الدخل	التكرار النسبي للأفراد	التكرار النسبي التراكمي للأجواز	مدخل لحساب معامل جيني
<3000	98	214950	0.02	0.02	0.10	0.02	0.00
3001-6000	147	724000	0.07	0.09	0.15	0.11	0.02
6001-9000	231	1833950	0.18	0.28	0.24	0.37	0.09
9001-12000	175	1891900	0.19	0.46	0.18	0.74	0.14
12001-15000	154	2200000	0.22	0.68	0.16	1.15	0.18
15001-18000	53	893500	0.09	0.77	0.06	1.45	0.08
18001-21000	51	1016250	0.10	0.87	0.05	1.64	0.09
21001-24000	1	22000	0.00	0.87	0.00	1.75	0.00
24001-27000	28	700000	0.07	0.94	0.03	1.82	0.05
27001-30000	10	300000	0.03	0.97	0.01	1.92	0.02
>30000	6	265000	0.03	1.00	0.01	1.97	0.01
المجموع	954	10061550	1.00		1		0.6861

المصدر: الدراسة الميدانية

من الجدول نجد أن مجموع المدخل لحساب معامل جيني

$$G = \sum(pi - pi - 1)(li + li - 1) = 0.6861$$

وباستخدام العلاقة التالية[186]:

$$G = 1 - \sum(pi - pi - 1)(li + li - 1)$$

$$G = 1 - 0.6861 = 0.3139$$

---

186 المرجع السابق.

وهي قيمة معامل جيني في الساحل السوري. وللتحقق من عدالة توزيع الدخل على المستوى الإقليمي تمت دراسة معامل جيني في كل من المدينة والريف.

4-1-2- قيمة معامل جيني في المدينة

تم حساب قيمة معامل جيني في المدينة بالطريقة نفسها التي تم حسابه فيها في الساحل السوري ككل فكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول(29): معامل جيني لقياس توزيع الدخل في الساحل السوري(مدينة)

شرائح الدخل	عدد الأفراد	إجمالي الدخل	التكرار النسبي لإجمالي الدخل	التكرار النسبي التراكمي لإجمالي الدخل	التكرار النسبي للأفراد	التكرار النسبي التراكمي للأجواز	مدخل لحساب معامل جيني
<3000	39	94000	0.0214	0.0214	0.0973	0.0214	0.0021
3001-6000	60	296000	0.0674	0.0887	0.1496	0.1101	0.0165
6001-9000	89	707400	0.1610	0.2497	0.2219	0.3385	0.0751
9001-12000	72	775500	0.1765	0.4262	0.1796	0.6759	0.1214
12001-15000	73	1036500	0.2359	0.6620	0.1820	1.0882	0.1981
15001-18000	22	374000	0.0851	0.7471	0.0549	1.4092	0.0773
18001-21000	25	496250	0.1129	0.8601	0.0623	1.6072	0.1002
21001-24000	0	0	0.0000	0.8601	0.0000	1.7201	0.0000
24001-27000	14	350000	0.0796	0.9397	0.0349	1.7998	0.0628
27001-30000	3	90000	0.0205	0.9602	0.0075	1.8999	0.0142
>30000	4	175000	0.0398	1.0000	0.0100	1.9602	0.0196

المجموع	401	4394650	1.0000		1.0000		0.6872

المصدر: الدراسة الميدانية

نجد من الجدول السابق أن قيمة معامل جيني في المدينة

$$G = 1 - 0.6872 = 0.3128$$

3-1-4– قيمة معامل جيني في الريف

جدول (30): معامل جيني لقياس توزيع الدخل في الساحل السوري(ريف)

شرائح الدخل	عدد الأفراد	إجمالي الدخل	التكرار النسبي لإجمالي الدخل	التكرار النسبي التراكمي لإجمالي الدخل	التكرار النسبي للأفراد	التكرار النسبي التراكمي للأجواز	مدخل لحساب معامل جيني
<3000	59	120950	0.0213	0.0213	0.1067	0.0213	0.0023
3001-6000	87	428000	0.0755	0.0969	0.1573	0.1182	0.0186
6001-9000	142	1126550	0.1988	0.2957	0.2568	0.3925	0.1008
9001-12000	103	1116400	0.1970	0.4927	0.1863	0.7883	0.1468
12001-15000	81	1163500	0.2053	0.6980	0.1465	1.1907	0.1744
15001-18000	31	519500	0.0917	0.7897	0.0561	1.4876	0.0834
18001-21000	26	520000	0.0918	0.8814	0.0470	1.6711	0.0786
21001-24000	1	22000	0.0039	0.8853	0.0018	1.7667	0.0032
24001-27000	14	350000	0.0618	0.9471	0.0253	1.8324	0.0464
27001-30000	7	210000	0.0371	0.9841	0.0127	1.9312	0.0244
>30000	2	90000	0.0159	1.0000	0.0036	1.9841	0.0072
المجموع	553	5666900	1.0000		1.0000		0.6861

المصدر: الدراسة الميدانية

نجد من الجدول السابق أن قيمة معامل جيني في الريف:

$$G = 1 - 0.6861 = 0.3139$$

وبمقارنة قيمة معامل جيني في كل من الريف والمدينة نجد أن قيمة معامل جيني بلغت في الريف 0.3139 وبلغت في المدينة 0.3128 وبما أن قيمة معامل جيني التي تشير إلى التفاوت في توزيع الدخل تساوي 0.3 أي أنها أقل من 0.5 مما يدعو للقول بأنه لا يوجد سوء توزيع للدخل في الساحل السوري. وللتحقق من ذلك اختبرنا الفرضية التالية:[187]

الفرضية الابتدائية: لا توجد فروق جوهرية بين متوسط الدخل الصافي للأفراد القاطنين في الريف ومتوسط الدخل الصافي للأفراد القاطنين في المدينة في الساحل السوري.

الفرضية البديلة: توجد فروق جوهرية بين متوسط الدخل الصافي للأفراد القاطنين في الريف ومتوسط الدخل الصافي للأفراد القاطنين في المدينة في الساحل السوري.

حيث أن[188]: $\bar{x}_1$ متوسط دخل الأفراد المقيمين في المدينة ويساوي 10959.23 ل. س و $\bar{x}_2$ متوسط دخل الأفراد المقيمين في الريف ويساوي 10247.56 ل. س و $S_1^2 = 44513955$ و $S_2^2 = 38133299$

مؤشر الاختبار يعطى بالعلاقة التالية:

$$z = \frac{|\bar{x}_1 - \bar{x}_2|}{\sqrt{\frac{s_1^2}{n_1} + \frac{s_2^2}{n_2}}}$$

$$z = \frac{|10959.23 - 10247.56|}{\sqrt{\frac{44513955}{401} + \frac{38133299}{553}}} = 1.678$$

وبمقارنة قيمة مؤشر الاختبار 1.678 مع قيمة z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي نجد أن قيمة مؤشر الاختبار أصغر من قيمة z لذلك نقبل الفرضية الابتدائية والقائلة

[187] انظر الملحق(3-1) الدخل الصافي ومكان الإقامة.

[188] انظر الصفحة 190 .

بأنه لا يوجد فرق جوهري بين متوسط دخل الأفراد القاطنين في المدينة ومتوسط دخل الأفراد القاطنين في الريف في الساحل السوري.

أما مجال الثقة للفرق بين متوسط دخل الأفراد القاطنين في المدينة ومتوسط دخل الأفراد القاطنين في الريف.

$$p\left((\bar{x}_1 - \bar{x}_2) \pm z_{1-\frac{\alpha}{2}} \sqrt{\frac{s_1^2}{n_1} + \frac{s_2^2}{n_2}} \right)$$

$$p\left((10959.23 - 10247.56) \pm 1.96 \sqrt{\frac{44513955}{401} + \frac{38133299}{553}} \right)$$

وبالتالي باحتمال وقدره 95 % أن درجة الثقة للفرق بين متوسط دخل الأفراد القاطنين في المدينة ومتوسط دخل الأفراد القاطنين في الريف يقع ضمن مجال الثقة حده الأدنى 119.8074 ل.س وحده الأعلى 1543.1438 ل.س، واحتمال قدره 5% أن الفرق بين هذين المتوسطين يمكن أن يقع خارج مجال الثقة وإن حدث ذلك فإنه كان بفعل الصدفة.

4-2- الفقراء في الساحل السوري وأهم خصائصهم المعيشية

اعتمدت الباحثة بعد توزيع الاستبيان على سكان الساحل السوري وتفريغ البيانات في تحديد الفقراء على نوعين من أنواع الفقر هما:

4-2-1- الفقر النسبي:

كما سبق وأن أشرنا إلى أن الفرد يعد فقيراً نسبياً إذا قل دخله عن الوسيط، ولمعرفة عدد الأفراد الفقراء نسبياً في الساحل السوري تم توزيع أفراد العينة حسب شرائح الدخل الصافي وفق الجدول الآتي:

جدول (31): توزع أفراد العينة حسب الدخل الصافي

الدخل الصافي	العدد	النسبة %	التكرار التجميعي الصاعد
500	2	0.2	2
600	1	0.1	3
750	1	0.1	4
1000	9	0.9	13
1100	1	0.1	14
1500	14	1.4	28
2000	21	2.1	49
2500	15	1.5	64
3000	34	3.4	98
3500	12	1.2	110
4000	26	2.6	136
4500	4	0.4	140
5000	70	7	210
6000	35	3.5	245
6500	4	0.4	249
7000	68	6.8	317
7300	1	0.1	318
7350	1	0.1	319

335	1.6	16	7500
401	6.6	66	8000
402	0.1	1	8100
403	0.1	1	8300
411	0.8	8	8500
412	0.1	1	8900
476	6.4	64	9000
477	0.1	1	9300
480	0.3	3	9500
562	8.2	82	10000
563	0.1	1	10500
594	3.1	31	11000
595	0.1	1	11100
596	0.10	1	11500
651	5.5	55	12000
686	3.5	35	13000
687	0.1	1	13500
725	3.8	38	14000
726	0.1	1	14500
805	7.9	79	15000
825	2	20	16000
845	2	20	17000
846	0.1	1	17500
858	1.2	12	18000
859	0.1	1	18250
861	0.2	2	19000
909	4.8	48	20000

22000	1	0.1	910
25000	28	2.8	938
30000	10	1	948
40000	3	0.3	951
45000	1	0.1	952
50000	2	0.2	954
المجموع	954	95.4	
القيم المفقودة	46	4.6	
المجموع النهائي	1000	100	

المصدر:الدراسة الميدانية

وبالاستناد للجدول السابق تم حساب الوسيط لأفراد العينة وفق توزعهم حسب شرائح الدخل الصافي على النحو الآتي:

- إيجاد كل من القيمة التي ترتيبها $\frac{n}{2}$

$$\frac{954}{2} = 477$$

وهذه القيمة تقابل بالدخل 9300 ل.س.

- والقيمة التي ترتيبها $\frac{n+1}{2}$

$$\frac{954+1}{2} = 478$$

وهي القيمة 9500 ل.س

فيكون الوسيط

$$\frac{9300+9500}{2} = 9400$$

أي أن 50% من أفراد العينة الذين يقل دخلهم عن 9400 ل.س يعتبرون فقراء حسب مفهوم الفقر النسبي. والجدول الآتي يبين الفقراء الذين يقل دخلهم الصافي عن الوسيط.

جدول(32): توزع الأفراد الذين يقل دخلهم الصافي عن الوسيط

الدخل الصافي	العدد	النسبة %
500.00	2.00	0.42
600.00	1.00	0.21
750.00	1.00	0.21
1000.00	9.00	1.89
1100.00	1.00	0.21
1500.00	14.00	2.94
2000.00	21.00	4.40
2500.00	15.00	3.14
3000.00	34.00	7.13
3500.00	12.00	2.52
4000.00	26.00	5.45
4500.00	4.00	0.84
5000.00	70.00	14.68
6000.00	35.00	7.34
6500.00	4.00	0.84
7000.00	68.00	14.26
7300.00	1.00	0.21
7350.00	1.00	0.21
7500.00	16.00	3.35
8000.00	66.00	13.84

0.21	1.00	8100.00
0.21	1.00	8300.00
1.68	8.00	8500.00
0.21	1.00	8900.00
13.42	64.00	9000.00
0.21	1.00	9300.00
100.00	477.00	**المجموع**

المصدر:الدراسة الميدانية

وبالاستناد للجدول السابق نجد أن الأفراد الذين يقل دخلهم عن 9400 ل.س يبلغ عددهم 477 فرداً لذلك تمت دراسة أهم خصائص الوضع المعيشي لسكان الساحل السوري الفقراء نسبياً وتم عرضه في الفصل الثاني من البحث.

4-2-2- الفقر المدقع:

ينتمي كل شخص دخله الصافي أقل من الربيع الأول إلى فئة الفقراء فقراً مدقعاً والذين يشكلون 25% من العينة، وكما نعلم بأن الربيع الأول كمقياس من مقاييس النزعة المركزية يساوي إلى القيمة (الدخل الصافي) التي ترتيبها يساوي[189]:

$0.25(n+1)$

حيث: n حجم العينة.

ونشير هنا إلى أن حجم العينة يساوي 1000 فرد ولكن هناك 46 فرداً لم يدلوا بدخلهم الصافي فيكون بذلك حجم العينة 954 فرداً وبالتالي ترتيب الربيع الأول يكون مساوياً إلى 238.75 أي أن قيمة الربيع هي 6000 ل. س، وبالتالي كل فرد دخله أقل من 6000 ل.س يعد من الفقراء فقراً مدقعاً. ويتوزع هؤلاء الفقراء حسب المحافظة كما في الجدول الآتي:

جدول (33): توزع الفقراء المدقعين حسب المحافظة

المحافظة	العدد	النسبة%
اللاذقية	125	59.5
طرطوس	85	40.5
المجموع	210	100

المصدر: الدراسة الميدانية

نجد بالاعتماد على الجدول السابق أن نسبة الفقراء المدقعين في محافظة اللاذقية تساوي $125/663*100=18.85\%$

6 Carlso,Willian fothers"(1997)"Applied statistical methods,prentice hall,upper saddle rives,new jerse,U.S.A,P13.

.

وبلغت هذه النسبة في محافظة طرطوس

$$85/337 * 100 = 25.22\%$$

والجدول التالي يظهر توزعهم حسب المناطق:

جدول (34): توزع الفقراء المدقعين حسب المناطق

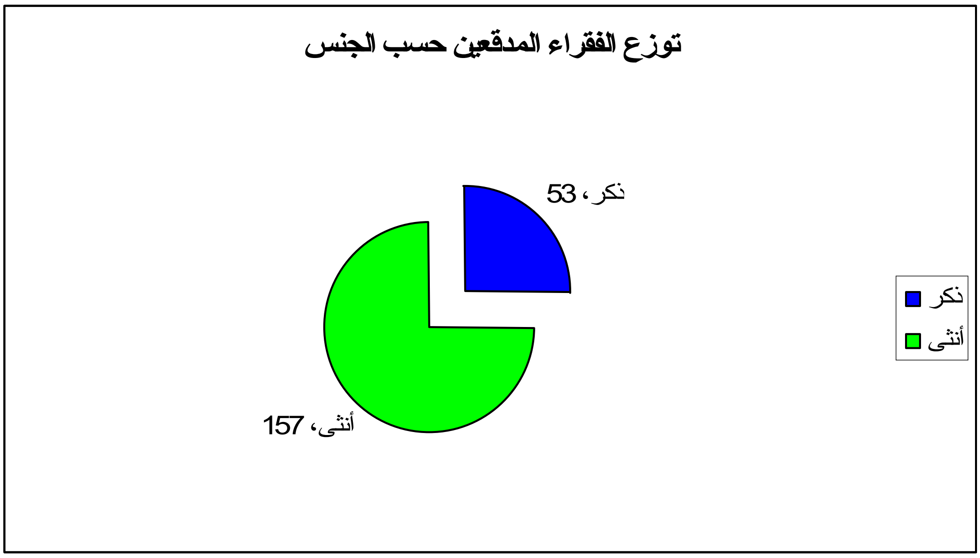
المنطقة	العدد	النسبة %
الحفة	29	13.8
القرداحة	23	11.0
جبلة	27	12.9
اللاذقية	46	21.9
طرطوس	25	11.9
بانياس	13	6.2
صافيتا	9	4.3
الدريكيش	13	6.2
الشيخ بدر	25	11.9
المجموع	210	100

المصدر:الدراسة الميدانية

نجد من الجدول السابق بأن النسبة الأكبر من الفقراء المدقعين يتركزون في منطقة اللاذقية بنسبة 21.9%ثم في منطقة الحفة 13.8%وفي جبلة 12.9%ثم في كل من طرطوس والشيخ بدر بنسبة 11.9% لكل منهما وفي القرداحة 11% وبلغت نسبة الفقراء في كل من بانياس 6.2 % والدريكيش 6.2 % وفي صافيتا 4.3 %. وللتعرف على الواقع المعيشي للفقراء المدقعين في الساحل السوري تمت دراسة الجوانب الآتية:

- **الفقراء المدقعون والجنس:**

الشكل (9): توزع الفقراء المدقعين حسب الجنس



المصدر: الدراسة الميدانية

نجد من الشكل السابق أن غالبية الفقراء فقراً مدقعاً هم من الإناث 157 أنثى مقابل 53 ذكراً، كما أن كل الإناث الفقيرات عاطلات عن العمل وقد يعود هذا إلى عدم مزاولتهن الأعمال المختلفة واقتصارهنّ على بعض المهن الأنثوية كالتعليم والتمريض وغيرها من الأعمال التي لا تتطلب مجهوداً جسدياً كبيراً. وهذا يشير إلى غياب برامج التربية السكانية الداعمة والمحفزة للمرأة لممارسة الأعمال التي تتوافق ومستواها العلمي والمهني في كافة قطاعات المجتمع وحصرها في مسار المهن الأنثوية. وللتحقق من ذلك تم دراسة علاقة الفقر بالجنس عند الفقراء المدقعين بالاستناد إلى الدخل وفق الفرضية الآتية:[190]

فرضية العدم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين متوسط دخل الذكور ومتوسط دخل الإناث من الفقراء المدقعين.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين متوسط دخل الذكور ومتوسط دخل الإناث من الفقراء المدقعين.

---

[190] لمزيد من الإطلاع انظر الملحق (3-2) الفقراء المدقعون حسب الدخل الصافي والجنس.

حيث[191]: $\bar{x}_1$ متوسط الدخل الصافي للذكور ويساوي 3435.84 ل.س و $\bar{x}_2$ متوسط الدخل الصافي للإناث ويساوي 3483.12 ل.س و 2270036.28 = S_1^2 و S_2^2= 1746332 كما أن حجم العينة n_1= 53 و n_2= 157

مؤشر الاختبار يعطى بالعلاقة التالية:

$$z = \frac{|\bar{x}_1 - \bar{x}_2|}{\sqrt{\frac{s_1^2}{n_1} + \frac{s_2^2}{n_2}}}$$

$$z = \frac{|3435.84 - 3483.12|}{\sqrt{\frac{2270036.28}{53} + \frac{1746332}{157}}}$$

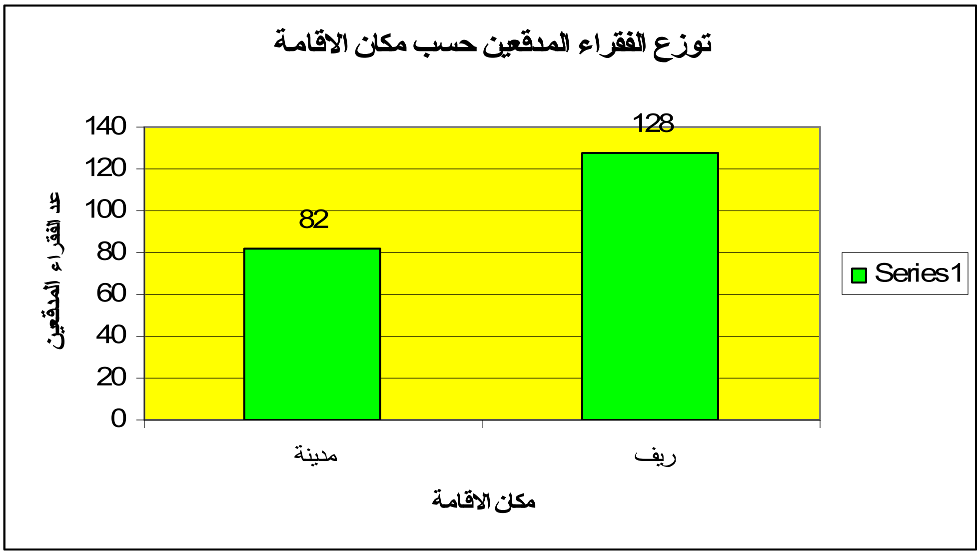
$$z = 0.20$$

وبمقارنة قيمة مؤشر الاختبار 0.20 مع قيمة z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي نجد أن قيمة مؤشر الاختبار أصغر من قيمة z . وبناء على ذلك نقبل فرضية العدم التي تقر بعدم وجود فروق بين متوسط دخل الذكور ومتوسط دخل الإناث من الفقراء المدقعين في الساحل السوري.

– الفقراء المدقعون ومكان الإقامة:

الشكل(10): توزع الفقراء المدقعين حسب مكان الإقامة

[191] انظر الصفحة 190.



المصدر: الدراسة الميدانية

يتضح من الشكل السابق أن الفقراء المدقعين المقيمين في الريف 128 فرداً أكثر من الفقراء المدقعين المقيمين في المدينة والبالغ عددهم 82 فرداً. وبما أن غالبية الفقراء المدقعين يقطنون في الريف فإن هذا يدل على أن الدخل الذي يحصل عليه السكان المقيمون في المدينة أكبر من الدخل الذي يحصل عليه السكان المقيمون في الريف. ويمكن رد ذلك إلى أن مشاريع التربية السكانية المتوفرة في المدينة كالمشاريع التنموية أكبر حجماً وأكثر شمولية من المشاريع المتوفرة في الريف. وللتحقق من ذلك درسنا علاقة الدخل بمكان الإقامة عند الفقراء المدقعين وفق الفرضية الآتية:[192]

فرضية العدم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين متوسط الدخل الصافي للفقراء المدقعين القاطنين في المدينة ومتوسط الدخل الصافي للفقراء المدقعين القاطنين في الريف.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين متوسط الدخل الصافي للفقراء المدقعين القاطنين في المدينة ومتوسط الدخل الصافي للفقراء المدقعين القاطنين في الريف.

[192] انظر الملحق (3-3) الفقراء المدقعون حسب الدخل الصافي ومكان الإقامة.

حيث: $\bar{x}_1$ متوسط دخل الأفراد المقيمين في المدينة ويساوي 3512.195 ل.س و $\bar{x}_2$ متوسط دخل الأفراد المقيمين في الريف ويساوي3444.922 ل.س و1219.633= S_1^2 و S_2^2=1457.655 كما أن حجم العينة n_1= 82 و n_2=128

مؤشر الاختبار يعطى بالعلاقة التالية:

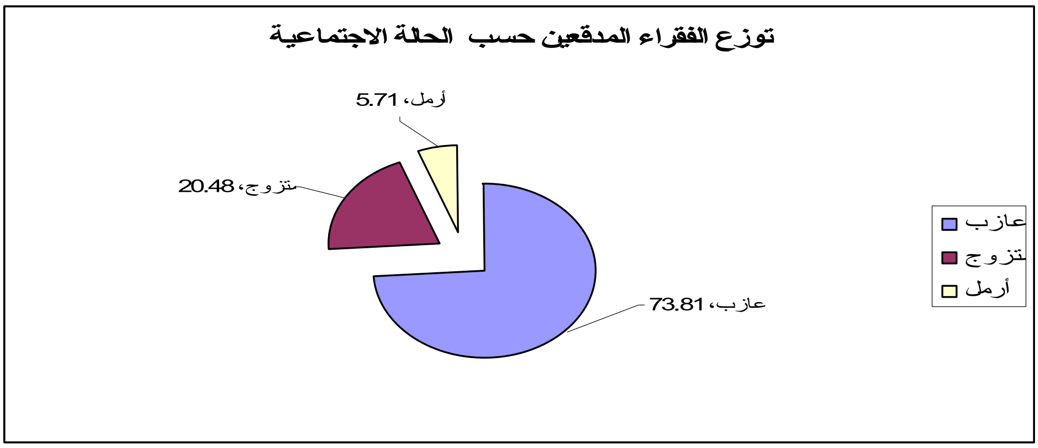
$$z = \frac{|\bar{x}_1 - \bar{x}_2|}{\sqrt{\frac{s_1^2}{n_1} + \frac{s_2^2}{n_2}}}$$

$$z = \frac{|3512.195 - 3444.922|}{\sqrt{\frac{1219.633}{82} + \frac{1457.655}{128}}} = 0.360$$

وبمقارنة قيمة مؤشر الاختبار 0.360 مع قيمة z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي نجد أن قيمة مؤشر الاختبار أصغر من قيمة z وبناء على ذلك نقبل لفرضية العدم التي تقر بعدم وجود فرق بين متوسط دخل الفقراء المدقعين المقيمين في الريف ومتوسط دخل الفقراء المدقعين المقيمين في المدينة.

- الفقراء المدقعون والحالة الاجتماعية:

الشكل(11): توزع الفقراء المدقعين حسب الحالة الاجتماعية



المصدر: الدراسة الميدانية

يظهر الشكل أعلاه: أن غالبية الفقراء المدقعين عازبون 73.81% بينما بلغت نسبة المتزوجين 20.48% والأرامل 5.71%. وبدراسة التوزع النسبي للفقراء المدقعين حسب فئات العمر والوضع العائلي تبين أن الأفراد العازبين يتركزون في الفئتين العمريتين من 20–24 سنة بنسبة 27.1% وفي الفئة العمرية من 25 – 29 سنة بنسبة 31.9% وهذا يفسر بأن هؤلاء الأفراد ليس بمقدورهم تأمين متطلبات الحياة الاجتماعية والتي أهمها المسكن والعمل.

والجدول الآتي يبين الوضع العائلي للفقراء المدقعين وفق الدخل.

جدول(35): يبين الوضع العائلي للفقراء المدقعين وفق الدخل

الدخل	الوضع العائلي			المجموع
	عازب	متزوج	أرمل	
<3000	82	12	4	98
3001-5000	73	31	8	112
المجموع	155	43	12	210

المصدر: الدراسة الميدانية

يتضح من الجدول السابق بأن هناك 155 من الفقراء المدقعين عازبين و 43 متزوجين و 12 أرامل ولمعرفة مدى ارتباط الوضع العائلي للفقراء المدقعين بالدخل طبقنا اختبار كاي مربع باستخدام برنامج spss الإحصائي حيث بلغت قيمة كاي مربع 27.701 ودرجات الحرية هي 24 وقيمة الاحتمال 0.273 وبناء عليه نقول بأن هناك ارتباط بين الوضع العائلي والدخل في الساحل السوري.

- **حجم الأسرة:**

جدول(36): يبين عدد أفراد أسر الفقراء المدقعين

النسبة%	العدد	عدد أفراد الأسرة
1.0	2	1
5.2	11	2
8.1	17	3
11.4	24	4
14.3	30	5
19.5	41	6
16.7	35	7
11.4	24	8
6.7	14	9
2.9	6	10
1.4	3	11
0.5	1	12
1.0	2	15
100	210	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية

نجد من الجدول السابق بأن النسبة الأكبر من أسر الفقراء المدقعين ذات حجم كبير، حيث شكلت الأسر التي يبلغ عدد أفرادها 6 أفراد 19.5% من مجموع أسر الفقراء المدقعين، والأسر التي يبلغ عدد أفرادها 7 أفراد 16.7% والأسر التي تتكون من 8أفراد 11.4%. كما بلغ متوسط عدد أفراد أسر الفقراء المدقعين 6.024 فرد وهو رقم لابأس به وأكبر من متوسط عدد أفراد الأسرة على مستوى سورية والبالغ 5.5 فرد، ويشير إلى أن تأثير برامج التربية السكانية في مجال الخصوبة وتحديد عدد أفراد الأسرة لا يزال محدوداً. وهذا الارتفاع في متوسط عدد أفراد الأسرة قد يكون واحداً من أسباب انتشار ظاهرة الفقر في الساحل السوري وللتحقق من ذلك اختبرنا الفرضية الآتية:

الفرضية الابتدائية: إن معامل الارتباط بين الإنفاق الكلي للأسرة وعدد أفرادها لا يساوي الصفر.

الفرضية البديلة: إن معامل الارتباط بين الإنفاق الكلي للأسرة وعدد أفرادها يساوي الصفر.

لاختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على بيانات مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2004 باستخدام معامل الارتباط بيرسون الذي يعطى بالعلاقة التالية:

$$r_{xy} = \frac{s_{xy}}{s_x s_y}$$

حيث: y: الإنفاق الكلي للأسر و **X:** عدد أفراد الأسرة

و من خلال بيانات المسح نجد أن متوسط عدد أفراد الأسرة في الساحل السوري يساوي 5 فرد ومتوسط الإنفاق الكلي للأسرة يساوي 21,375.16 ل.س (وذلك بجمع قيم الإنفاق الكلي وقسمتها على حجم العينة 3026) والانحراف المعياري للإنفاق الكليs_y يساوي إلى 14588.84والانحراف المعياري لعدد أفراد الأسرة sx يساوي إلى 2.151966 وأن s_{xy} يساوي إلى 6511.351 فيكون معامل الارتباط مساوياً لـــ 0.208

وبالطريقة نفسها حسبنا معامل الارتباط بين الإنفاق الغذائي البالغ 2,596.61 وعدد أفراد الأسرة فكان مساوياً لـــ0.307

وبالتالي نجد من خلال معاملات الارتباط السابقة: أن العلاقة ضعيفة ما بين الإنفاق الكلي وعدد أفراد الأسرة وما بين الإنفاق الغذائي وعدد أفراد الأسرة. ويمكن رد ذلك إلى أن الإنفاق يتعلق بالدرجة الأولى بالأسعار وبالدخل وبعادات الاستهلاك وبأذواق المستهلكين وغيرها من العوامل ذات التأثير الأكبر من عدد أفراد الأسرة. وبالتالي ليس حجم الأسرة الكبير هو سبب أساسي من أسباب الفقر.

وعلينا أن نقوم باختبار معنوية معامل الارتباط أي اختبار الفرضية الابتدائية التالية: r=0 والفرضية البديلة r≠0 ويكون مؤشر الاختبار $t = \frac{|r|\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2}}$ أي $t = \frac{|0.208|\sqrt{3026-2}}{\sqrt{1-(0.208)^2}} = 11.69$ وبمقارنة قيمة مؤشر الاختبار مع t الجدولية المقابلة لمستوى دلالة 5% واختبار ثنائي الجانب ودرجات حرية3026−2=3024 أي $t(5\%/\infty) = 1.96$ وبما أن حجم العينة كبير فالاختبار يخضع للتوزيع الطبيعي المعياري أي نقارن المؤشر مع $z(1-\alpha/2) = z(0.975) = 1.96$ وبالمقارنة نجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من t=z=1.96 وبالتالي نرفض الفرضية الابتدائية ونقول بأن لمعامل الارتباط أهمية على الرغم من أنه ضعيف.

وعند اختبار معنوية معامل الارتباط بين الإنفاق الغذائي وعدد أفراد الأسرة بالأسلوب نفسه وجدنا أن قيمة مؤشر الاختبار t=17.7 وهي أكبر من القيمة الجدولية z=1.96 ونقول بأن لمعامل الارتباط بين الإنفاق الغذائي وعدد أفراد الأسرة أهمية ودلالة إحصائية لا يمكن تجاهل العلاقة بينهما رغم ضعفها.

الفقراء المدقعون والحالة التعليمية:

من المتعارف عليه أن التعليم من أكثر المتغيرات ارتباطاً بالفقر حيث كلما قل المستوى التعليمي للفرد كلما تقلصت فرص حصوله على العمل والكسب الضروري للعيش. إلا أنه وفق الدراسة الميدانية تبين أن غالبية الفقراء المدقعين هم من حملة الإجازة الجامعية فأكثر 34.8% وشكل حملة الثانوية 24.2% والمعهد المتوسط 14.7% وحملة التعليم الأساسي 23.4% وشكل الأميون 2.9% مما يدل على قلة فرص العمل المتاحة أمام المتعلمين، وعدم استيعاب سوق العمالة لمخرجات التعليم، وغياب الخطط السكانية والتعليمية التي توجه الطلبة لدراسة الفروع التي تحتاجها سوق العمل.

وللتأكد من ذلك اختبرنا علاقة الفقر بالتعليم لكامل العينة بالاستناد إلى الدخل وفق الفرضية الآتية:

فرضية العدم: لا يتأثر الدخل الصافي للفرد بحالته التعليمية في الساحل السوري.

الفرضية البديلة: يتأثر الدخل الصافي للفرد بحالته التعليمية في الساحل السوري.

ولاختبار الفرضية السابقة اعتمدنا على اختبار كاي مربع باستخدام بيانات الجدول الآتي:

جدول (37): الحالة التعليمية وفق فئات الدخل(التكرارات الفعلية)

فئات الدخل	الحالة التعليمية						المجموع
	دون الابتدائية	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	معهد متوسط	جامعة فأكثر	

5000>	12	25	18	51	31	73	210
5001-10000	22	70	59	78	65	58	352
10001-15000	14	33	26	51	56	63	243
15001+	10	20	21	32	30	36	149
المجموع	58	148	124	212	182	230	954

المصدر: الدراسة الميدانية

أما التكرارات النظرية فيتم حسابها من خلال ضرب مجموع عمود كل قيمة بمجموع سطرها وتقسيم الناتج على المجموع الكلي (954).

جدول (38): التكرارات النظرية المتوقعة

فئات الدخل	الحالة التعليمية						المجموع
	دون الابتدائية	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	معهد متوسط	جامعة فأكثر	
5000>	12.77	32.58	27.30	46.67	40.06	50.63	210
5001-10000	21.40	54.61	45.75	78.22	67.15	84.86	352
10001-15000	14.77	37.70	31.58	54.00	46.36	58.58	243
15001+	9.06	23.12	19.37	33.11	28.43	35.922	149
المجموع	58	148	124	212	182	230	954

جدول (39): مربع الفرق بين التكرارات الفعلية والنظرية

فئات الدخل	الحالة التعليمية					
	دون الابتدائية	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	معهد متوسط	جامعة فأكثر
5000>	0.59	57.44	86.41	18.78	82.14	500.46

5001-10000	0.36	236.91	175.49	0.05	4.64	721.66
10001-15000	0.60	22.07	31.19	9.00	92.96	19.49
15001+	0.89	9.71	2.67	1.23	2.48	0.006

جدول (40): ناتج قسمة مربع الفرق بين التكرارات الفعلية والنظرية على التكرار النظري المقابل

فئات الدخل	الحالة التعليمية					
	دون الابتدائية	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	معهد متوسط	جامعة فأكثر
5000>	0.05	1.76	3.17	0.40	2.05	9.88
5001-10000	0.02	4.34	3.84	0.00	0.07	8.50
10001-15000	0.04	0.59	0.99	0.17	2.01	0.33
15001+	0.10	0.42	0.14	0.04	0.09	0.0002

نطبق اختبار كاي مربع والذي يعطى وفق الصيغة التالية:

$$\chi^2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{(Q_i - E_i)^2}{E_i}$$

حيث: **Q** : هي التكرارات الفعلية والمشاهدة، **E**: التكرارات النظرية .

ومنه نجد أن قيمة كاي مربع تساوي 38.97 وبمقارنة هذه القيمة مع القيمة الحرجة لمتحول التوزيع x^2_α عند مستوى دلالة 5% ودرجات حرية تساوي (عدد الأعمدة- 1)(عدد الأسطر−1)

15=(1−6) (1−4)

نجد أن القيمة المحسوبة x^2 أكبر من القيمة الحرجة البالغة 24.996 لذلك نرفض فرضية العدم القائلة لا يتأثر الدخل الصافي للفرد بحالته التعليمية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بتأثر الدخل الصافي للفرد بحالته التعليمية أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد كلما زاد دخله وتحسن مستوى معيشته.

بالإضافة للبيانات السابقة الذكر نجد أن 90.5% من الفقراء فقراً مدقعاً يلتحقون بالمؤسسات التعليمية العامة نتيجة انخفاض الدخل بينما نجد أن 8.1% منهم يلتحقون بالمؤسسات التعليمية الخاصة وقد يعزى ذلك إلى عدم تمكن هؤلاء من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية العامة قانونياً من جهة و قد يعود إلى تبني جمعيات ومؤسسات أهلية تعليم هؤلاء أو تفوق البعض وحصوله على منحة دراسية في الجامعات الخاصة. والجدول الآتي يبين توزع الفقراء فقراً مدقعاً حسب الدخل ونوع المؤسسة التعليمية.

جدول(41): توزع الفقراء فقراً مدقعاً حسب الدخل ونوع المؤسسة التعليمية

الدخل	نوع المؤسسة التعليمية			المجموع
	عامة	خاصة	غير مبين	
500	2	0	0	2
600	1	0	0	1
750	1	0	0	1
1000	8	1	0	9
1100	1	0	0	1
1500	12	2	0	14
2000	21	0	0	21
2500	14	0	1	15
3000	29	3	2	34
3500	12	0	0	12
4000	24	2	0	26
4500	4	0	0	4
5000	61	9	0	70
المجموع	190	17	3	210

المصدر: الدراسة الميدانية

وبدراسة علاقة الدخل بنوع المؤسسة التعليمية باستخدام برنامج SPSS الإحصائي وجـدنا أن قيمة كاي مربع تساوي 17.937 ودرجات حرية 24 وبمقارنة هذه القيمة مع القيمة الحرجـة لمتحول التوزيع x^2_α عند مستوى دلالة 5% نجد أن القيمة المحسوبة أصـغر مـن القيمـة الجدولية والمساوية ل 36.42 وبناءً على ذلك نقول بأنه لا توجد علاقة ما بين الدخل ونـوع المؤسسة التعليمية.

ويلاحظ بأن الفقراء الملتحقين في المؤسسات التعليمية الخاصة هم إما في المرحلة الثانويـة أو في المرحلة الجامعية وهما المرحلتان غير الإلزاميتين في التعليم. والجـدول الآتـي يوضـح توزع الفقراء فقراً مدقعاً حسب نوع المؤسسة التعليمية والحالة التعليمية.

جدول (42): توزع الفقراء فقراً مدقعاً حسب نوع المؤسسة التعليمية والحالة التعليمية

نوع المؤسسة التعليمية	الحالة التعليمية							المجموع
	أمي	ملم	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	معهد متوسط	جامعة فأكثر	
عامة	3	6	25	18	49	31	58	190
خاصة	0	0	0	0	2	0	15	17
غير مبين	3	0	0	0	0	0	0	3
المجموع	6	6	25	18	51	31	73	210

المصدر: الدراسة الميدانية

كما نجد من توزع الفقراء فقراً مدقعاً حسب أهمية الإنفاق على بنود التعليم أن ما نسبته 28.1% لا يوجد لديهم إنفاق على التعليم وهذه النسبة مرتفعة وتدل على انخفـاض في مهارات الأفراد وخاصة الحاسوبية واللغوية التي ينفق عليها سواء من أنهى تعليمه أو مازال طالباً، بالإضافة إلى القدرة المحدودة على الإنفـاق علـى الـدروس الخـصوصية

والدورات التعليمية التي يحتاجها الفرد للحصول على المؤهلات والمهارات الحديثة التي تمكنه من الحصول على فرصة عمل أفضل نتيجة تأثيرها الإيجابي على إنتاجيته. وهناك 28.1% لديهم نفقات تعليم أخرى و15.2% ينفقون على المستلزمات المدرسية و11.4% على الحاسوب و10% لديهم أقساط مدرسية أما الدروس الخصوصية والدورات التعليمية فيشكل الإنفاق عليها 7.1%. والجدول الآتي يوضح توزع الفقراء فقراً مدقعاً حسب أهمية الإنفاق على التعليم.

جدول (43): توزع الفقراء فقراً مدقعاً حسب أهمية الإنفاق على التعليم

أنواع الإنفاق على التعليم	العدد	النسبة%
قيمة مستلزمات مدرسية	32	15.2
حاسوب	24	11.4
أقساط مدرسية	21	10.0
دروس خصوصية ودورات تعليمية	15	7.1
نفقات تعليم أخرى	59	28.1
لا يوجد نفقات	59	28.1
المجموع	210	100

المصدر: الدراسة الميدانية

- واقع الفقراء المدقعون حسب توزعهم وفق الناحية العملية:

يعد العمل المصدر الرئيسي لدخل الفقراء لذلك فإن الدخل يختلف باختلاف طبيعة العمل من حيث كونه دائماً أو موسمياً أو متقطعاً. وعند دراسة الحالة العملية للفقراء تبين أن 57.1%من الفقراء مشتغلون و 42.9% من الفقراء متعطلون. وعند دراسة الفقراء المشتغلين وفق طبيعة عملهم وجدنا أن ما نسبته 61.7% من الفقراء المشتغلين طبيعة عملهم متقطعة

و30 % طبيعة عملهم موسمية و8.3% طبيعة عملهم دائمة. وهذا يدل على عدم استقرار الوضع المعيشي للفقراء لافتقارهم للدخل اللازم لتأمين متطلبات معيشتهم، كما يدل على افتقاد السياسات التشغيلية والسكانية للخطط التي تؤمن للعامل الدخل الذي يلبي متطلبات حياته في حال الانقطاع عن العمل أو في حال فقدان العمل. والجدول الآتي يبين توزع الفقراء المدقعين حسب الحالة العملية وطبيعة العمل.

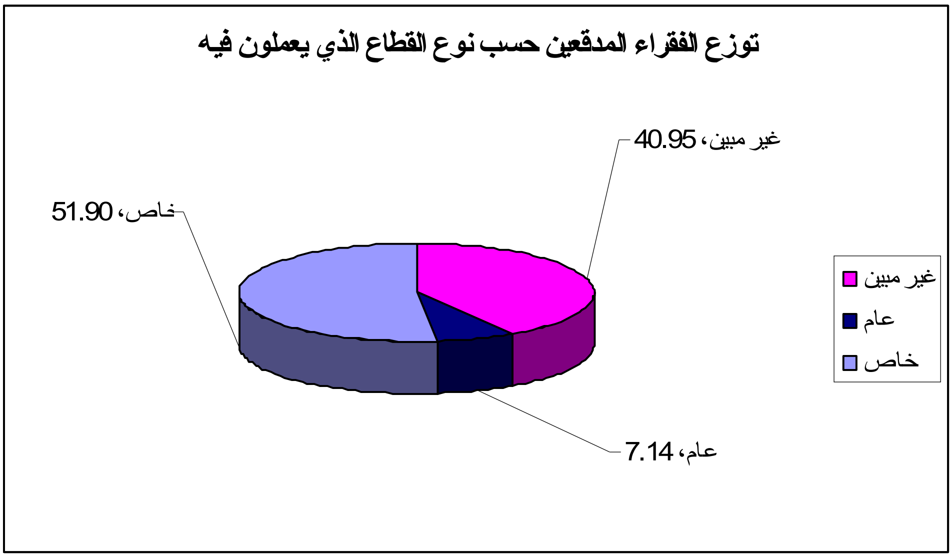
جدول (44): توزع الفقراء المدقعين حسب الحالة العملية وطبيعة العمل

الحالة العملية	طبيعة العمل				المجموع
	دائم	موسمي	متقطع	غير مبين	
مشتغل	10	36	74	0	120
متعطل	0	0	0	90	90
المجموع	10	36	74	90	210

المصدر: الدراسة الميدانية

إضافة إلى ما سبق فإنه يتضح من الشكل الآتي (12) أن 51.90% من الفقراء المشتغلين يزاولون أعمالهم في القطاع الخاص و 7.14% منهم يعملون في القطاع العام بينما 40.95% منهم لم يبينوا القطاع الذي ينتمون إليه مما يدعو للقول بأن هذه النسبة تعمل في القطاع غير المنظم. والشكل الآتي يوضح توزع الفقراء المدقعين حسب نوع القطاع الذي يعملون فيه.

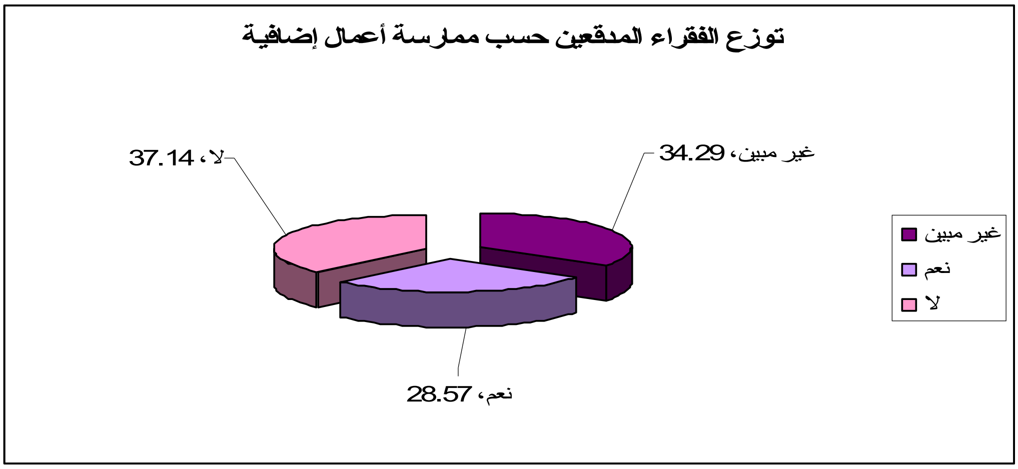
الشكل (12): توزع الفقراء المدقعين حسب نوع القطاع الذي يعملون فيه



المصدر: الدراسة الميدانية

كما يتضح من الشكل الآتي إن ما نسبته 28.57 % من الفقراء المدقعين يمارسون عملاً إضافياً نتيجة انخفاض الأجر وخاصة في القطاع غير المنظم.

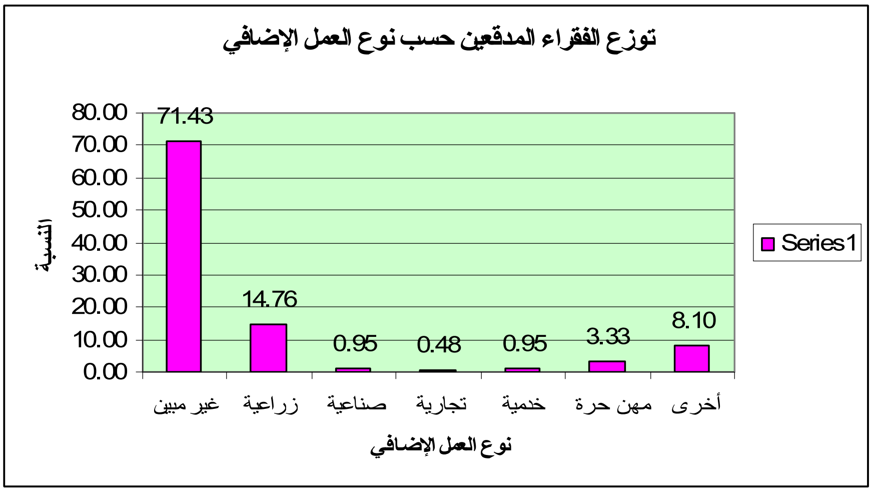
الشكل (13): توزع الفقراء المدقعين حسب ممارسة أعمال إضافية



المصدر: الدراسة الميدانية

إضافة إلى ذلك فإن العمل الإضافي هو عمل زراعي بالدرجة الأولى14.76% وهناك 8.10% يمارسون أعمالاً إضافية متنوعة حسب العمل الذي يتوفر لهم، وتنخفض نسبة الفقراء الذين يمارسون أعمالاً إضافية في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمات إلى أقل من 1% في كل منها. والشكل الآتي يوضح توزع الفقراء المدقعين حسب نوع العمل الإضافي.

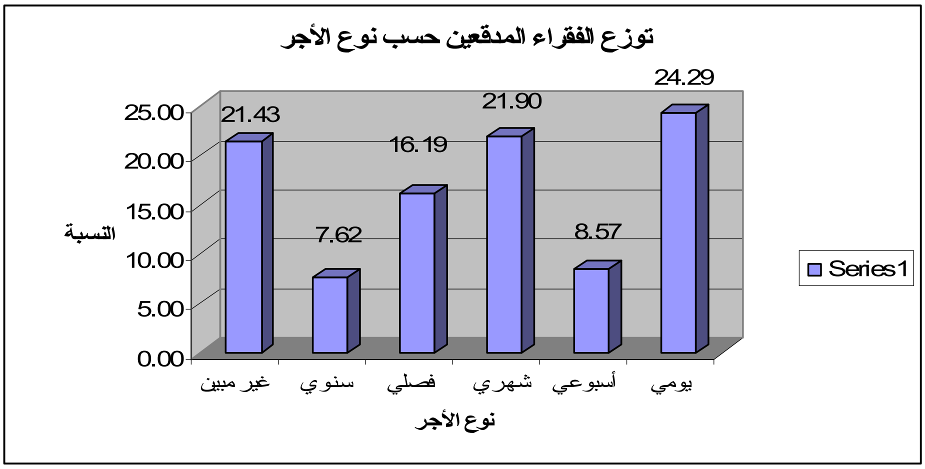
الشكل (14): يوضح توزع الفقراء المدقعين حسب نوع العمل الإضافي



المصدر: الدراسة الميدانية

ويختلف الأجر الذي يحصل عليه الفقراء باختلاف طبيعة عملهم حيث أن 24.29% من الفقراء يحصلون على أجر يومي مما يدل على أن العمال يبحثون عن عملهم يومياً مهما كان نوعه للحصول على قوت يومهم مما يجعل وضعهم المعيشي في حالة عدم استقرار، كما نجد بأن 16.19% منهم يحصلون على أجر فصلي و8.57 % منهم ذوي أجر أسبوعي و 7.62% أجرهم سنوي بينما 21.90% يحصلون على أجر شهري كما يظهر الشكل الآتي:

الشكل(15): توزع الفقراء المدقعين حسب نوع الأجر

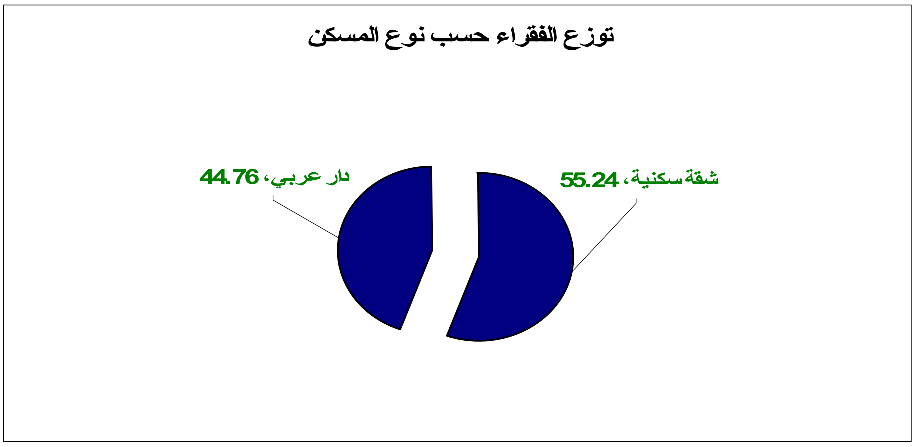


المصدر: الدراسة الميدانية

– الفقراء المدقعون حسب واقعهم السكني:

يعد المسكن من مستلزمات الحياة الرئيسية لاستقرار الأسر والأفراد، والهاجس الرئيسي لهم في المجتمعات العربية والمجتمع السوري تحديداً لتأمين مستقبلهم واستقرار حياتهم. إلا أن تأمين المسكن يرتبط بشكل أساسي بقدرة الأفراد الاقتصادية، وبما أن المحدد الرئيسي لامتلاك المسكن هو الدخل فإن الدخل يلعب دوراً أساسياً في تحديد مستوى ونوعية المساكن التي يمكن للأفراد انتقائها كالدار العربي أو بيوت الحجر أو البيوت الطابقية ...الخ، إضافة للعادات الاجتماعية التي تتعلق بذلك والبيئة الاجتماعية المحيطة. ويتوزع الفقراء في الساحل السوري حسب نوعية المسكن على النحو الآتي:

الشكل (16): توزع الفقراء المدقعين حسب نوع المسكن



المصدر: الدراسة الميدانية.

بالإضافة لما سبق فإن طبيعة المسكن تختلف باختلاف أنماط الحياة المعيشية. ففي المدينة تنتشر الشقق السكنية بنسبة 55.2% بينما ينتشر في الريف الدار العربي بنسبة 44.8%.

ويلاحظ بأن الغالبية العظمى من الفقراء المدقعين في كل من الريف والحضر يمتلكون مسكناً 90.48% و9.52% يستأجرون. كما يستأجر الذين يقطنون في المدينة مسكناً أكثر من الذين يقطنون في الريف وقد يعزى هذا إلى أن فقراء الريف يمتلكون بعض مساكنهم بالوراثة (الدور العربية)، إضافة إلى توفر الأراضي لبناء المساكن في الريف حيث تنتشر المساكن غير النظامية والعشوائية. ونشير هنا إلى أن متوسط قيمة الإيجار الذي يدفعه الفقراء المستأجرون وصل إلى 2682 ل.س مما يدعو للقول بأن الفقراء يقدمون على استئجار مساكن بمواصفات غير جيدة وغير صحية تناسب دخلهم، كما يدل على غياب حملات التوعية السكانية التي تحض السكان على الإقامة في المساكن ذات الشروط الصحية الآمنة.

وتتألف غالبية مساكن الفقراء المدقعين من 2- 4 غرف وتشكل نسبة الفقراء الذين يعيشون في مسكن يتألف من ثلاث غرف 37.1% ومن غرفتين 25.7% ومن أربع غرف 23.3% كما يتضح في الجدول الآتي:

جدول(45): توزع الفقراء المدقعين حسب عدد الغرف في المسكن

عدد الغرف بالمسكن	العدد	النسبة%
1	6	2.9
2	54	25.7
3	78	37.1
4	49	23.3

7.6	16	5
2.9	6	6
0.5	1	8
100	210	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية

ـ توزع الفقراء المدقعين حسب المرافق:

جدول(46): توزع الفقراء المدقعين حسب مصدر الإضاءة

النسبة %	العدد	مصدر الإضاءة
100	210	شبكة عامة

المصدر: الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول السابق بأن كل الفقراء يحصلون على الكهرباء من شبكة عامة مما يدل على أن لا أحد منهم يمتلك مولدة كهربائية خاصة وإنما يعتمدون بشكل كلي على الشبكة العامة. في حين تتنوع مصادر التدفئة ما بين مازوت وغاز وكهرباء وغيرها وفق الجدول الآتي:

جدول(47): توزع الفقراء المدقعين حسب مصدر التدفئة

النسبة %	العدد	مصدر التدفئة
53.3	112	مازوت
4.3	9	غاز
14.8	31	كهرباء
21.9	46	مازوت وكهرباء

5.2	11	أخرى
0.5	1	غير مبين
100	210	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية

نجد من الجدول السابق: أن المصدر الأساسي للتدفئة عند الفقراء هو المازوت بنسبة 53.3% نتيجة الدعم الذي قدمته الحكومة وذلك بتوفير قسائم المازوت للتدفئة لكافة أفراد المجتمع، وهناك من يعتمد على مصدرين للتدفئة كالمازوت والكهرباء ويشكلون 21.9 % أما الفقراء الذين يعتمدون على الكهرباء كمصدر للتدفئة فيشكلون14.8% والفقراء الذين يستخدمون الغاز كمصدر للتدفئة 4.3% وهناك من يستخدم مصادر أخرى كالحطب بنسبة 5.2%. أما المرافق الأخرى والتي منها المياه فيحصل عليها الفقراء إما من شبكة عامة أو من بئر داخل المنزل وهناك من يشتري المياه. والجدول الآتي يبين توزع الفقراء المدقعين حسب مصدر مياه الشرب.

جدول (48): توزع الفقراء المدقعين حسب مصدر مياه الشرب

النسبة%	العدد	مصدر مياه الشرب
91.4	192	شبكة عامة
8.1	17	بئر داخل المنزل
0.5	1	شراء المياه
100	210	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية

تشير بيانات الجدول السابق على أن 91.4 % من الفقراء يحصلون على المياه من شبكة عامة، وهناك 8.1 % من الفقراء لديهم بئر داخل المنزل، في حين نجد أن نسبة الفقراء

الذين يشترون المياه ضئيلة لا تتعد 0.5 %. أما وسيلة الصرف الصحي فهي إما شبكة عامة أو حفرة فنية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (49): توزع الفقراء المدقعين حسب وسيلة الصرف الصحي

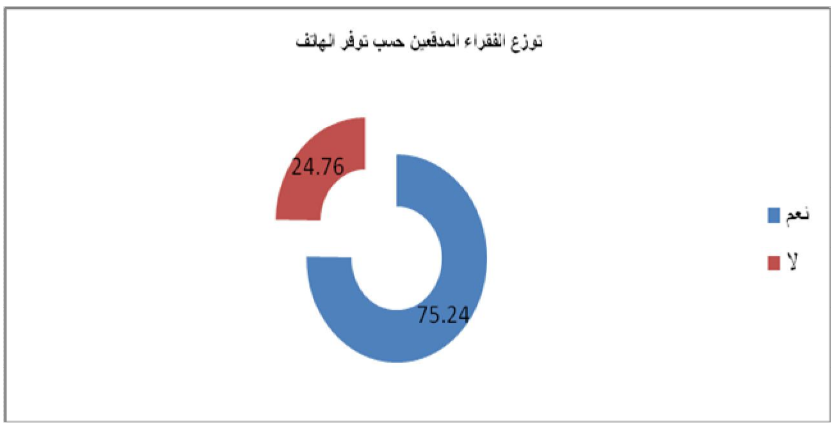
وسيلة الصرف الصحي	العدد	النسبة %
شبكة عامة	145	69.0
حفرة فنية	65	30.5
المجموع	210	100

المصدر: الدراسة الميدانية

يتضح من الجدول أعلاه بأن 69 % من الفقراء وسيلة الصرف الصحي لديهم عامة و30 %

وسيلة الصرف الصحي حفرة فنية. وبالنسبة للهاتف فهناك 75.24 % من الفقراء لديهم هاتف و 24.76 % ليس لديهم هاتف. والشكل الآتي يبين توزع الفقراء حسب توفر الهاتف.

الشكل (17): توزع الفقراء المدقعين حسب توفر الهاتف



المصدر: الدراسة الميدانية

- الرعاية الصحية

جدول (50): الرعاية الصحية

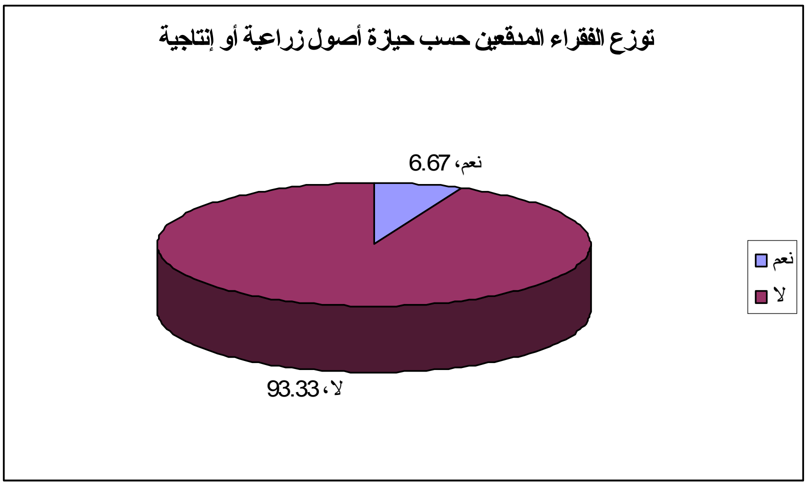
الرعاية الصحية	العدد	النسبة%
في العيادة	61	29.0
في مشفى عام	105	50.0
في مشفى خاص	7	3.3
في العيادة ومشفى عام	37	17.6
المجموع	210	100

المصدر:الدراسة الميدانية

نلاحظ من الجدول السابق بأن 50 % من الفقراء يتلقون الرعاية الصحية في مشفى عام وهناك 29 % منهم يذهبون للعيادة وهناك من الفقراء من يتلقى الرعاية الصحية في العيادة والمشفى العام معاً بنسبة 17.6 % أما الفقراء الذين يذهبون إلى مشفى خاص نسبتهم 3.3% وقد يعود ذلك إلى عدم توفر التقنيات والمعدات الحديثة المطلوبة والعالية التكاليف في المشفى العام، وقد يتلقون الرعاية الصحية في المشفى الخاص بالاعتماد على الجمعيات الخيرية.

ـ الفقراء المدقعون وحيازة الأصول الزراعية والإنتاجية:

الشكل(18): توزع الفقراء المدقعين حسب حيازة أصول زراعية وإنتاجية



المصدر: الدراسة الميدانية

يتضح من الشكل السابق بأن هناك 93.33 % من الفقراء لا يملكون أية حيازة زراعية (أرض) أو أصول إنتاجية(سيارة، مساكن مؤجرة...إلخ) وهناك 6.67 % منهم يملكون حيازة زراعية.

– مصادر دخل الفقراء المدقعين:

تتنوع المصادر التي يحصل الفقراء من خلالها على دخلهم مابين الراتب والمشاريع الخاصة والمهن الحرة والإنتاج الذاتي والإعانات الخارجية وغيرها وفق الجدول الآتي:

جدول(51): مصادر دخل الفقراء

مصادر الدخل	العدد	النسبة%
الراتب	16	7.6

معاش تقاعدي	18	8.5
مشاريع خاصة ومهن حرة	9	4.3
ممتلكات عقارية	1	0.5
إنتاج ذاتي	48	22.9
إعانات خارجية	73	34.8
الراتب وإنتاج ذاتي	5	2.4
مصادر أخرى	40	19.0
المجموع	210	100

المصدر: الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول السابق أن المصدر الأساسي لدخل الفقراء هو الإعانات الخارجية 34.8 % ثم الإنتاج الذاتي الذي يعتمد على المجهود الشخصي للفقراء بنسبة 22.9 % كما أن هناك مصادر أخرى للدخل بنسبة 19% كما يعد الراتب مع المعاش التقاعدي أحد مصادر دخل الفقراء بنسبة 8.5% و7.6 %وهناك من الفقراء من يعتمد على مصدرين معاً كالراتب والإنتاج الذاتي بنسبة 2.4 %.

ــ أنواع الاستهلاك الأكثر أهمية بالنسبة للفقراء المدقعون:

جدول(52): أنواع الاستهلاك الأكثر أهمية

أنواع الاستهلاك الأكثر أهمية	العدد	النسبة %
الغذاء	66	31.4
الكساء	74	35.2
السكن	20	9.5

3.3	7	**الكهرباء**
1.4	3	**المياه**
19.0	40	**الهاتف**
100	210	**المجموع**

المصدر:الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول السابق أن أنواع الاستهلاك الأكثر أهمية بالنسبة للفقراء الكساء 35.2 % ثم الغذاء 31.4 % كما يعد الهاتف من أنواع الاستهلاك الهامة 19% حيث بلغ متوسط إنفاق الفقراء الشهري على الهاتف (ثابت وخليوي) 691.76 ل.س أما السكن فيشكل 9.5 % والكهرباء 3.3% والمياه 1.4%. وبما أن الغذاء يمثل أحد أهم أنواع الاستهلاك الأكثر أهمية ونظراً إلى عدم توفر معلومات في الاستبيان حول كميات استهلاك الغذاء والسلة الغذائية في الساحل السوري تم الاعتماد على بيانات مسح دخل ونفقات الأسرة لعامي 2004 و 2007 لاختبار الفرضية الآتية:[193]

الفرضية الابتدائية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إنفاق الأسر الشهري على الغذاء في الساحل السوري عام 2004 ومتوسط هذا الإنفاق عام 2007 .

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إنفاق الأسر الشهري على الغذاء في الساحل السوري عام 2004 ومتوسط هذا الإنفاق عام 2007 .

حيث أن: $\bar{x}_1$ هو متوسط إنفاق الأسر الشهري على الغذاء في الساحل السوري عام 2004 ويساوي إلى 14391.61 و $\bar{x}_2$ متوسط إنفاق الأسر الشهري على الغذاء في الساحل السوري عام 2007 ويساوي إلى 11080.163.

مع العلم أن التباين $S_1^2 = 142453652.8$

و $S_2^2 = 19225881$ كما أن حجم العينة $n1 = 3026$ و $n_2 = 1210$ أسرة.

[193] تم الاعتماد على بيانات مسح دخل ونفقات الأسرة عام 2004 وعام 2007 ونشير هنا إلى أن عينة 2007 تمثل 40% من عينة المسح في 2004 حيث تم دراسة الأسر نفسها .

مؤشر الاختبار يعطى بالعلاقة التالية:

$$z=\frac{\left|\bar{x}_1-\bar{x}_2\right|}{\sqrt{\frac{s_1^2}{n_1}+\frac{s_2^2}{n_2}}}$$

فيكون مؤشر الاختبار

$$z=\frac{|14391.61\text{-}11080.163|}{\sqrt{\frac{1424536528}{3026}+\frac{19225881}{1210}}} = 13.196$$

وبمقارنة قيمة مؤشر الاختبار 13.195 مع قيمة z المستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة α=5% واختبار ثنائي الجانب نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة ونقول بأن هناك فرقاً جوهرياً بين متوسط إنفاق الأسر الشهري على الغذاء في الساحل السوري بين عامي 2004 و 2007 .

أما مجال الثقة للفرق بين متوسطي الإنفاق على الغذاء في عامي 2004 و2007 عند درجة ثقة 95 % يعطى بالعلاقة التالية:

$$p\left(\left(\bar{x}_1-\bar{x}_2\right)\pm z_{1-\frac{\alpha}{2}}\sqrt{\frac{s_1^2}{n_1}+\frac{s_2^2}{n_2}}\right)$$

$$p\left(\left(14391.61\text{-}11080.163\right)\pm 1.96\sqrt{\frac{142453652.8}{3026}+\frac{19225881}{1210}}\right)$$

وبالتالي باحتمال وقدره 95 % أن درجة الثقة للفرق بين متوسطي الإنفاق الشهري على الغذاء في الساحل السوري خلال عامي 2004 و 2007 يقع ضمن مجال الثقة حده الأدنى 2819.564 ل.س وحده الأعلى 3803.33 ل.س واحتمال قدره 5 % أن الفرق بين هذين المتوسطين يمكن أن يقع خارج مجال الثقة وإن حدث ذلك فإنه كان بفعل الصدفة.

ـ أسباب الفقر:

تتعدد أسباب الفقر في الساحل السوري والتي من أهمها عدد الأولاد وتدني الدخل وارتفاع الأسعار والإنفاق إضافة إلى الضرائب وغيرها من الأسباب. والجدول الآتي يبين أهم أسباب الفقر عند الفقراء المدقعين.

جدول (53): أسباب الفقر

أسباب الفقر	العدد	النسبة %
عدد الأولاد	32	15.2
تدني الدخل	78	37.1
ارتفاع الإنفاق	25	11.9
ارتفاع الأسعار	42	20.0
الضرائب	8	3.8
تدني الدخل وارتفاع الإنفاق	11	5.2
تدني الدخل وارتفاع الأسعار	8	3.8
ارتفاع الأسعار والإنفاق	6	2.9
المجموع	210	100

المصدر:الدراسة الميدانية

نجد من الجدول السابق أن من أهم أسباب الفقر تدني الدخل بنسبة 37.1 % ثم ارتفاع الأسعار بنسبة 20 % كما يعد عدد الأولاد واحداً من أسباب الفقر الهامة ويشكل الفقراء الذين يرجعون سبب فقرهم إلى الأولاد 15.2% وهناك 11.9%من الفقراء سبب فقرهم ارتفاع الإنفاق، وهناك من يرجع الفقر إلى عدة أسباب كتدني الدخل وارتفاع الإنفاق وتدني الدخل

وارتفاع الأسعار أو ارتفاع الأسعار والإنفاق وتشكل نسبة كل منهم على التوالي 5.2% ، 3.8% ، 2.9%. في حين تشكل نسبة الفقراء الذين يرجعون سبب الفقر إلى الضرائب3.8 %.

ومنه نستنتج أن برامج التربية السكانية الحالية المتبعة في الساحل السوري غير فعالة لأن تدني الدخل يدل على عدم توفر فرص العمل الملائمة، كما يدل ارتفاع الأسعار والإنفاق على غياب حملات التربية الاقتصادية الموجهة للسكان، ويشير عدد الأولاد إلى عدم فعالية خطط التربية السكانية الموجهة من خلال التعليم والمؤسسات والجمعيات الأهلية إلى تخفيض معدلات الخصوبة وبالتالي الأولاد.

النتائج

- لا يوجد في الساحل السوري تفاوت وعدم عدالة في توزيع الدخل، ولا توجد فروق جوهرية بين متوسط الدخل الصافي للأفراد القاطنين في الريف ومتوسط الدخل الصافي للأفراد القاطنين في المدينة.
- لا يتأثر الدخل الصافي للفرد بالجنس مما يدل على أن الفقر لا يرتبط بالنوع الاجتماعي.
- توجد علاقة ضعيفة ما بين الإنفاق الكلي للأسرة وعدد أفرادها، وما بين الإنفاق الغذائي وعدد أفراد الأسرة، وبالتالي لا يعد حجم الأسرة الكبير سبب أساسي من أسباب الفقر.
- يتحدد دخل الفرد ويتأثر بحالته التعليمية، أي أن الفقر يرتبط بالحالة التعليمية للفرد، لكن نوع المؤسسة التعليمية لا يتأثر بدخل الفرد، ويعد الإنفاق على المستلزمات المدرسية من أكثر أنواع الإنفاق على التعليم.
- يتأثر الوضع المعيشي للفقراء بطبيعة عملهم الذي في غالبيته عمل متقطع يعتمد على الأجر اليومي في القطاع غير المنظم وبذلك يحصلون على أجر منخفض يضطرهم للقيام بعمل إضافي في غالبيته عمل زراعي.
- تختلف طبيعة المسكن باختلاف أنماط الحياة المعيشية ومكان الإقامة، كما أن الغالبية العظمى من الفقراء لديهم مسكن تتراوح عدد غرفه ما بين 2– 4غرف، وترتفع ظاهرة استئجار المسكن في المدينة أكثر منها في الريف.
- يتوفر مصدر الطاقة لكافة الفقراء، كما يعد المازوت المصدر الرئيسي للتدفئة، كما أن النسبة الأكبر من الفقراء يحصلون على المياه من شبكة عامة، لكن الصرف الصحي لا يتوفر لجميع الفقراء، ويتلقون الرعاية الصحية في المشافي العامة.
- تعد الإعانات والمعونات الخارجية إضافة إلى الإنتاج الذاتي من أهم مصادر دخل الفقراء.
- يعد كل من الكساء والغذاء من أكثر أنواع الاستهلاك أهمية بالنسبة للفقراء.
- هناك اختلاف جوهري بين متوسط إنفاق الأسر الشهري على الغذاء في الساحل السوري عام 2004 ومتوسط هذا الإنفاق عام 2007.
- يرجع غالبية الفقراء سبب فقرهم إلى تدني الدخل الذي يرافقه ارتفاع في الأسعار مع وجود بعض العوامل الاجتماعية الأخرى التي تساهم في الفقر والتي أهمها عدد الأولاد ضمن الأسرة الواحدة.

- لا يمكن لوسيلة واحدة من وسائل التربية السكانية المستخدمة في معالجة الفقر أن تسهم في الحد منه، وإنما تحتاج إلى تضافر عدد من الوسائل، وبالتالي فإن البرامج الحالية للتربية السكانية عاجزة عن معالجة ظاهرة الفقر البشري.

التوصيات

- ❖ العمل على رصد تطور ظاهرة الفقر البشري بشكل مستمر بالاعتماد على المسوحات الصغيرة للأسر المعيشية وذلك لمساعدة واضعي السياسات والخطط والبرامج على التحديد الدقيق لظاهرة الفقر، وبالتالي اتخاذ إجراءات ذات تأثير وفعالية.
- ❖ تحديد الفقراء على المستوى الفردي أو على مستوى الأسر المعيشية، ووضع آلية تضمن وصول الدعم والمساعدات إلى الفقراء تحديداً وذلك بالتنسيق بين مختلف قطاعات الدولة ومؤسساتها بخصوص الدعم الذي توفره كل منها للفقراء بهدف توفير شبكة ضمان شاملة لهم.
- ❖ زيادة إنتاجية الفقراء ورفع قدرتهم على الكسب عن طريق برامج التأهيل والتدريب، ووضع برامج موجهة لتشجيع الصناعات الصغيرة بتكاليف غير مرتفعة من أجل تقليص معدلات البطالة بما يؤدي إلى استقرار المجتمع ورفع دخول الفئات الفقيرة.
- ❖ رفع نوعية التعليم وربطه باحتياجات سوق العمل على اعتبار أن التعليم يزيد القدرة على الكسب إذا كانت المهارات التي يوفرها مطلوبة من جهة سوق العمل. والعمل على التنفيذ السريع للسياسات والبرامج التي تدعم القضاء على الأمية، والتسرب من المدارس وتشجيع الفتيات على الالتحاق بالمدارس.
- ❖ العمل على تحسين التركيبة التعليمية للمشتغلين، وتطوير أساليب التدريب والتأهيل بصورة مستمرة، وإجراء دراسات شاملة ومعمقة حول حاجات المجتمع لمختلف التخصصات والخبرات، وإقامة برامج تعمل على خلق تخصصات تؤهل لمهن وفرص عمل جديدة.
- ❖ على الدولة أن تهتم بالعاملين في القطاع غير المنظم بتأمين ضمانات تتيح لهم نوعية أفضل من الحياة، إضافة إلى ضرورة زيادة استيعاب القطاع العام للعاملين الفقراء بتخصيص بعض الشواغر لهم.
- ❖ خلق فرص عمل تلائم الفتيات وتتناسب مع مؤهلاتهن العلمية، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للنساء خاصة الفقيرات وذوات الاحتياجات الخاصة، وإكسابهن مهارات جديدة للمشاركة في الإنتاج الصناعي والريفي وتأهيلهن للاعتماد على الذات وتوفير الرعاية الصحية لهنّ.
- ❖ دعم غير القادرين على العمل باستخدام نظام التحويلات، وتحسين الوضع الصحي من خلال مد خدمات البنية التحتية إلى المناطق التي ينتشر بها الفقر.

- إبرام اتفاقيات مع المستشفيات والأطباء من أجل توفير الرعاية الصحية المطلوبة للفقراء وخصوصاً الأرامل والمعالين منهم.
- وضع إستراتيجية تستهدف الأسر الفقيرة وتمكنها من الحصول على المسكن بشروط ميسرة كشراء المنازل من المستثمرين وإعادة بيعها للمحتاجين.
- تطوير مستوى الوعي بالقضايا السكانية وإجراء دراسات علمية واقعية للحد من الظواهر السكانية السلبية. كتقديم حوافز تشجيعية للأسر الفقيرة لتجنب ارتفاع معدلات الخصوبة وتشجيعهم على إرسال أبنائهم إلى المدرسة بإقامة برامج غذائية.
- وضع برنامج واضح ومحدد للتربية السكانية يستند إلى أسس ومعايير دقيقة ومحددة وتشكيل هيئة مسؤولة عن تنفيذه.
- وضع مادة مستقلة للتربية السكانية يقوم بتدريسها معلمون متخصصون، وإدخالها بدءاً من المرحلة الإعدادية لما في ذلك من أثر في انتشار الوعي السكاني لدى قاعدة عريضة من السكان.

المراجع

المراجع

الكتب والمصادر:

- الاسكوا، الأمم المتحدة، 2003، ***الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا***، محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، نيويورك.
- الأمم المتحدة ، جامعة الدول العربية ، 2007، ***الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية*** ، منظور شبابي.
- البياتي، محمد مهدي، 2005، ***تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS " معالجة البيانات مع اختبار شروط التحليل وتفسير النتائج*** ، ط1، دار ومكتبة الحامد.
- التل، محمود فضيل،2002 ، ***الثقافة السكانية والتنمية وتنظيم الأسرة*** ، دار اليازوري، عمان.
- الأحمد، عدنان، المعلولي، ريمون، 2004، ***التربية البيئية والسكانية*** – جامعة دمشق.
- الجمهورية العربية السورية، وزارة التربية، مشروع التربية السكانية بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ***موضوعات الدورات التدريبية المكثفة في مجال التربية السكانية.***
- الأخرس، عبد المالك،1983، ***الندوة الدولية حول السكان والتنمية وأهمية الرقم الإحصائي***، منشورات وزارة الثقافة.
- الضرير، موسى، زكريا، نصر، 1997، ***السكان والتنمية***، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مركز الدراسات السكانية، ط1، دمشق.
- السيد، عبد الله 1994 ، ***التنمية في الوطن العربي***، دار الكتاب الحديث ط1، ليبيا.
- السواح، نادر شعبان، 2006، ***الإسهام في مبادئ الإحصاء باستخدام SPSS*** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.
- الطرزي، عبد الله،1990، ***مبادئ علم السكان*** ، دار الفرقان ، عمان.
- العباس، بلقاسم، 2008، ***إشكاليات دراسة ظاهرة الفقر في البلدان العربية في القياسات الدولية***، برنامج مؤشرات قياس الفقر وسياسات العدالة الاجتماعية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

- الفارس، عبد الرزاق، 2001 ، ***الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت.
- الكفري، مصطفى العبد الله، الأشقر، أحمد، 1997، ***السياسات السكانية والاستراتيجيات***، مركز الدراسات السكانية، ط1، دمشق.
- اللقاني، أحمد حسين، جميل ،محمد السيد، 1981، ***تدريس التربية السكانية*** ، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.
- المصري، سلوى، 2002 ، ***تشخيص الفقر في الأردن.***
- آل سعود، عبد الرحمن، ،1990 ***مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الإسلام.***
- الليثي، هبة أبو إسماعيل، خالد، 2005 ، ***الفقر في سورية***، الأمم المتحدة سورية.
- الليثي، هبة أبو إسماعيل، خالد، 2008، ***الفقر والنمو وتوزيع الدخل في سورية (2004- 2008)*** ،دراسة قطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- بدران، عدنان، 2004، ***الفقر في الأردن: ماهيته وحجمه وانتشاره الجغرافي***، عمان، الأردن.
- بلان، كمال وآخرون، 1992، ***دليل تدريب المعلمين في مجال التربية السكانية***، ط1، دمشق.
- باقر، محمد حسين، 2005، ***قياس الفقر في التطبيق.***
- باقر، محمد حسين، ***مقاييس اللامساواة.***
- بدران، عدنان، 2004، ***بحث حول تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997 و 2002 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة للأعوام 1992 و 2002*** مقدم إلى ورشة العمل الإقليمية الرابعة حول إحصاءات الفقر.
- بدران، عدنان، ***ما هو الفقر وكيف نقيسه؟***
- بوادقجي، عبد الرحيم، خوري، عصام، 1997، ***علم السكان: نظريات ومفاهيم***، مركز الدراسات السكانية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ط1، دمشق.
- حويتي، أحمد بدر،عبد المنعم، 1998، ***علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي*** ،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية الرياض.
- زيتون، عدنان، سلمان،1998، ***التربية السكانية***، دمشق، سورية.
- زمان، قسطنطين، 2009، ***الأدوات المنهجية للتحليل الاقتصادي***، مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي الممول من الاتحاد الأوربي، شركة إلياس عبسي وشركاه للطباعة، دمشق، سورية.

- سليمان، إبراهيم، ***قياس مستوى الفقر ودور تقانة المعلومات والاتصالات في الحد من آثاره.***
- صبح، سميرة، 2008، ***تمكين المرأة في سورية: السياسات والمؤسسات ذات الصلة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،*** المركز الوطني للسياسات الزراعية.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونسكو، 1995، ***الإعلام وقضايا التنمية والسكان*** الندوات التي عقدت في محافظات ريف دمشق وإدلب والسويداء والحسكة.
- عطوي، عبد الله .2004، ***السكان والتنمية البشرية***، بيروت، ط1 ، لبنان.
- عجمية، محمد عبد العزيز،1990، ***الأهمية الاقتصادية للموارد***، جامعة الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، الجزء الثاني.
- غدير، باسم، 2003، ***العالم الرقمي وآلية تحليل البيانات***، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية.
- كريم، كريمة،1994 ، ***الفقر وتوزيع الدخل في مصر.***
- محمد، جمال، 2005، ***المرشد في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS***، ط1، الدار الجامعية.
- نصار، هبة، 2003، **الاستجابة للعولمة: التحديات والسياسات الخاصة بانتقالات العمالة وديناميكيات السكان،** الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا.
- نعمة، أديب، 2005 ، **أهداف الألفية في البلدان العربية،** اسكوا، الدورة الثالثة والعشرون وحدة معلومات التنمية للدول العربية، دمشق.
- هيئة تخطيط الدولة، **إدارة تنمية الموارد البشرية ،مديرية الأحوال المعيشية وتنمية المجتمع الأهلي، *2007، تحليل الوضع الراهن لعام 2006*،** تحليل مستوى الأحوال المعيشية ورصد ظاهرة الفقر البشري والمادي.
- هيئة تخطيط الدولة ، رئاسة مجلس الوزراء، ***تطور السياسة السكانية في سورية.***
- وهب،علي، 1996، ***خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث***، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت.
- وزارة التربية، 1992، ***الكتاب المرجعي في التربية السكانية***، مشروع التربية السكانية بالتعاون مع اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان، دار الجمهورية للطباعة والنشر، دمشق.
- وزارة التربية، مشروع التربية السكانية بالتعاون مع اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ***موضوعات الدورات التدريبية المكثفة في مجال التربية السكانية.***

- وزارة التربية، هيئة تخطيط الدولة، 2001، ***الكتاب المرجعي في مجال التربية السكانية*** ،دمشق، ط3.
- وزارة التربية، 1989 ، ***موضوعات الدورات التدريبية المكثفة في مجال التربية السكانية*** ، مشروع التربية السكانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، سورية.
- ورقة بعنوان: ***منهجية قياس مستويات المعيشة ، دراسة غير منشورة.***

التقارير والمؤتمرات والندوات:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1999.
- التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، منظومة الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية، 2005 .
- التقرير الوطني الأول، حالة سكان سورية 2008 ، الهيئة السورية لشؤون الأسرة.
- التقرير الوطني الإستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025.
- تقرير التنمية البشرية في سورية ، المكتب المركزي للإحصاء ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005.
- التقرير الأولي لنتائج المسح الثقافي الاجتماعي في محافظتي اللاذقية وطرطوس، المكتب المركزي للإحصاء، صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- تقارير التنمية البشرية للأعوام 1994 ، 2000، 2004.
- دوشيين، جيرار، نجوم، أسامة، 1997، نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري، العدد الأول، الإصدار الأول.
- وقائع المؤتمر العربي للسكان ، صندوق الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عمان ، الأردن.
- المؤتمر الوطني للسكان المنعقد في دمشق10-12 تشرين الثاني ، 2001.
- المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني، دمشق، 24- 26 أيار 2006.
- مؤتمر الشام الدولي الثالث للمعلوماتية حول التنمية المعلوماتية والحد من آثار الفقر، 2005.
- أوراق عمل المؤتمر الوطني للسكان ، الاتجاهات السكانية وموارد الغذاء، دمشق،2001.
- مؤتمر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اسكوا ، منظمة العمل الدولية، التكنولوجيا ومكافحة البطالة والفقر في الدول العربية ، بيت الأمم المتحدة ، بيروت، 2002.
- المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر الدولي ، تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة، جامعة المنصورة، 2005.
- الأبرش، محمد، التضخم في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، قضايا النقد والتسليف والقطع والمصارف ، دمشق من1994/11/1 ولغاية 1995/5/3.

♦ الأخرس، محمد صفوح، الندوة العلمية المتخصصة حول الأسس المنهجية في استقصاء خصائص النساء المتميزات في سورية، الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، 2005.
♦ الزعيم، عصام، اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الوطنية والدولية، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة حول قضايا اقتصادية راهنة، دمشق من 2005/1/22 ولغاية 2006/6/30.
♦ الصطوف، محمد الحسين، البطالة والشباب، محاضرات ورشة العمل حول ديناميت السكان في سورية ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2002.
♦ العماش، مرهج، شبكة الحماية الاجتماعية في سورية: قراءة في تأهيل الأدوات والسياسات من منظور المرحلة الاقتصادية القادمة، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية عشرة حول الأبعاد الاجتماعية الإنسانية للتنمية في سورية ، دمشق من1997/10/7 ولغاية 1998/3/10.
♦ العمار، رضوان، الانعكاسات الاقتصادية للنمو السكاني، محاضرات ورشة العمل حول ديناميت السكان في سورية ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2002.
♦ النيال، عبد القادر، الفقر ومكافحته في إطار الخطة الخمسية العاشرة، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، قضايا النقد والتسليف والقطع والمصارف ، دمشق من1994/11/1 ولغاية 1995/5/3.
♦ جميل، قدري، واقع السياسات الاجتماعية وآفاقها في اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، قضايا النقد والتسليف والقطع والمصارف ، دمشق من1994/11/1 ولغاية 1995/5/3.
♦ حجازي، حسن، مؤشرات النمو السكاني في سورية، محاضرات ورشة العمل حول ديناميت السكان في سورية ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2002.
♦ حرب، بيان هاني، البطالة ومكافحتها في إطار الخطة الخمسية العاشرة، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، قضايا النقد والتسليف والقطع والمصارف ، دمشق من1994/11/1 ولغاية 1995/5/3.
♦ كيلاني، أحمد، مقترح الإستراتيجية الوطنية للسكان، محاضرات ورشة العمل حول ديناميت السكان في سورية ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2002.

♦ نجمة، إلياس، المسألة الاقتصادية في القطر العربي السوري، جمعية العلوم الاقتــصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثامنة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية فـــي ســـورية، دمشق من 14 / 12/ 2004 ولغاية 2005/4/26.

التعدادات والمجموعات الإحصائية:

♦ نتائج تعداد السكان والمساكن لعام 1994.
♦ نتائج تعداد السكان والمساكن لعام 1994 على مستوى المناطق والنواحي.
♦ النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004 .
♦ نشرة تعداد السكان والمساكن لعام 2004 على مستوى المناطق والنواحي.
♦ نتائج مسح سوق العمل، 2005، المكتب المركزي للإحصاء.
♦ بحث دخل ونفقات الأسرة لعام 2006- 2007، المكتب المركزي للإحصاء.
♦ مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 1996- 1997، المكتب المركزي للإحصاء- سورية.
♦ المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 2004، 2008,2007,2006,2005.
♦ الاسكوا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ، نيويورك، 2002 .
♦ المكتب المركزي للإحصاء، الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة طرطوس للأعوام 1981,1970، 1994 .
♦ المكتب المركزي للإحصاء، الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة اللاذقية للأعوام 1981,1970، 1994 .
♦ هيئة تخطيط الدولة ، الخطة الخمسية العاشرة، 2006-2010 .
♦ رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للإحصاء ، وصف سورية بالمعلومات ، 2003.
♦ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الاسكوا، آثار الفقر والبطالة على التنمية في منطقة الاسكوا، أوراق اسكوا التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوها نسبرغ جنوب إفريقيا، 2002.
♦ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الاسكوا، الفقر في غربي آسيا:منظور اجتماعي ، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، نيويورك، 1997.

♦ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، 2008، وضع وآفاق المدينة العربية: التحضر وتحدي الأحياء الفقيرة ، الجزء الأول، نيويورك.
♦ الاسكوا، أهداف الألفية في البلدان العربية، وحدة معلومات التنمية للدول العربية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدورة الثالثة والعشرون، 2005.

<u>رسائل الماجستير والدكتوراه:</u>

♦ إسماعيل، فؤاد، 2005، ديناميكية السكان والتعليم في عملية التنمية في سورية، رسالة دكتوراه، إشراف: منذر ناصر، أحمد الأشقر، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
♦ السيد أحمد، هناء، 2001، أثر النمو السكاني على حركة البناء والتشييد في سورية خلال الفترة 1990- 2002، رسالة ماجستير، إشراف: محمد الحسين الصطوف ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين.
♦ بسما، ناهد، 2001، الجانب الاقتصادي والاجتماعي للتنمية البشرية وطرق قياسها، رسالة ماجستير، إشراف: محمد الحسين الصطوف ،كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
♦ بركات،شروق،2008، نمذجة العلاقة بين الخصوبة والعوامل الاجتماعية في سورية باستخدام التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، رسالة ماجستير، إشراف: عبد الهادي الرفاعي، كلية الاقتصاد، اللاذقية.
♦ حمادة، عبد الله، 1994، مستقبل الوضع السكاني في سورية وانعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، إشراف: أحمد الأشقر، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب.

- ♦ حليمة، عبد الكريم، 2001، إقليم الساحل السوري، دراسة في جغرافية المياه، رسالة دكتوراه، إشراف: علي حسن موسى، عبد الأمير دكروب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.
- ♦ درويش، رمضان، 1996 ، السكان والبيئة في سورية، رسالة دكتوراه، إشراف: ناظم حيدر، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- ♦ ركاج،يحيى محمد، 2005، أثر العدالة الضريبية على السكان والتنمية في سورية خلال الفترة 1990-2002، رسالة ماجستير ، إشراف: محمد الحسين الصطوف ، محمد الخلف ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين.
- ♦ سلامي، فهيم ،2000، التخطيط الإقليمي لمشاريع التنمية الاقتصادية في الساحل السوري، رسالة ماجستير، إشراف: نور الدين هرمز، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
- ♦ عبد اللطيف، رامي، 2003، دراسة أثر التوجهات الاستثمارية الحديثة على التنمية الاجتماعية في سورية، رسالة ماجستير، إشراف: عبد الهادي الرفاعي، محمد عكروش، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين.
- ♦ ناعسة، عبير،2001، الأمن البيئي وأثره على التنمية " دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير، إشراف: محمد النابلسي، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين.
- ♦ نورا، منصورة، دور مكاتب التشغيل والعمل في حل مشكلة البطالة، دبلوم دراسات عليا ،إشراف: يوسف محمود، وليد عامر، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

<u>المجلات والدوريات:</u>

- ♦ القدسي، سليمان، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثاني،2002.
- ♦ العباس، بلقاسم، ملخص وقائع ورشة العمل حول بناء القدرات واستدامتها في إطار إصلاح السياسات الاجتماعية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد الثاني، 1999.
- ♦ الحنيطي، دوخي، وآخرون، تمييز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة في المناطق النائية التابعة لإقليم جنوب الأردن، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع، العدد الأول، 2004.
- ♦ المعهد العربي للتخطيط بالكويت، حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الخامس والستون، السنة السادسة، 2007.

♦ المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، العدد السادس والستون، السنة السادسة، 2007.

♦ المعهد العربي للتخطيط بالكويت، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثاني والثمانون، السنة الثامنة، 2009.

♦ المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ورشة العمل الإقليمية حول السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية، 2005.

♦ ديب، سنان، البطالة في البلدان العربية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد22،العدد الثاني، 2000 .

♦ علي، عبد القادر علي، الفقر مؤشرا ت القياس والسياسات، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الرابع ، 2002 .

♦ علي، عبد القادر علي، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية: هل ينمو متوسط دخل الفرد بنفس معدل نمو متوسط الدخل، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الأول، 2003.

♦ علي، عبد القادر علي، السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الأول، 2005.

♦ مخول، إمطانيوس، الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني المتسارع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 17، العدد الأول، 2001 .

♦ مجلة المعلومات، شبح البطالة في أوربا جاثم على عجلة التطور المنشود، العدد 197، 2001.

♦ مجلة المعلومات، البرنامج الوطني لمكافحة البطالة، العدد 173، 2000.

♦ مجلة المعلومات، الفقر انتهاك لحقوق الإنسان، العدد 168، 2000.

♦ نعيم، معتز، السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24، العدد الأول، 2008 .

♦ ناعسة، عبير، التلوث، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 22، العدد الثاني،2000.

♦ هرمز، نور الدين، النمو والعمالة والفقر في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، 2007 .

المراجع الأجنبية:

- Ali, Mohamed Abdurasheed, **The Merciful Education And Its Effect In Achieving Human Development**, annual conference on population & development, cairo demographic center.
- Abdalla,Wisal Hussein ,2002, **The Rapid Population Growth Rate And Its Implications on Development** , annual conference on population & development 17-20 december, cairo demographic center.
- Asselin, Marie,2002,**Composite Indicator of Mulidimensional Poverty.**
- Bernard Decaluw,1999, Jean-Christophe Dumont & Luc Savard, **Measuring Poverty and Inequality In AComputable General Equilibrium Model**, Canada.
- Bibi, Sami,2008, **Pro-Poor Growth Applications To Some Arab Countries**, University of Laval.
- Besley,Timoth,Ravikanbu , 1990, **The Principles Of Targeting**, **working papers** , poverty office of the vice president development economics the world bank.
- Cling, Jeam Pierre,2002, Mazafindrako to Mireille, froncois roubaud, **lesnouuelles Strategies Internationals Delutte Contre la Pouvete,ed ,**economica , paris.
- Carlso, William & others, 1997, **Applied Statistical Methods**, prentice hall, upper saddle rives newjersey , U.S.A.
- Filippone, Andrea, 2001, **Addressing The Interpretation And The Aggregation Proplems In Totally Fuzzy And Relative Poverty Measures,** ISER.
- londono, Juan, 1997, **Persistent Poverty And Exess Inequality; Latin American 1970-1995**, office of the chief economist inter- American development bank.
- P gertler and gle,1992**, The willingness to pay for education:on for daughters incontranst to sons; evidence from rural peru** ,wordbank economic,vol6.
- Roemer,Michael, 1997, ***Does Economic Growth Reduce Poverty***, technical paper, Harvard institute for international development.
- Zeller, Manfred, 2001, **An Operational Tool For Evaluating Poverty Outreach Of Development Policies And Projects**, food consumption and nutrition division, international food policy research institute, IFPRI.



الملحق(1): الجداول المستخدمة في البحث

جدول رقم (1): يبين المقاييس النسبية للفقر في سورية وفقاً للإقليم باستخدام خط الفقر الأعلى (الفقر المطلق) عام 2003-2004

الإقليم	مقاييس الفقر في الحضر			مقاييس الفقر في الريف		
	نسبة الفقر	فجوة الفقر	حدة الفقر	نسبة الفقر	فجوة الفقر	حدة الفقر
الإقليم الجنوبي	24.10	5.60	1.98	26.54	5.95	2.02
الإقليم الشمالي الشرقي	33.20	8.35	2.89	35.75	9.18	3.30
إقليم الوسط	27.68	6.38	2.14	28.90	6.51	2.11
الإقليم الساحلي	26.67	7.53	2.94	29.88	7.71	2.91
جميع أقاليم سورية	27.91	6.96	2.48	30.26	7.33	2.58

جدول رقم (2): يبين متوسط الأسرة المعيشية وتكوينها في سورية عامي 2003 _ 2004

مؤشرات الأسرة المعيشية	فقراء	غير فقراء
حجم الأسرة المعيشية	8.07	5.62

عدد الأطفال	3.33	2.17
عدد المسنين	0.24	0.33

جدول(3): يبين عدد السكان في عدد من الدول العربية عام 2005 وتقديراتها عام 2020 بالآلاف

البلد	مجموع السكان بالآلاف		معدل النمو السنوي لمجموع السكان (%)		
	2005	2020	2010-2005	2015-2010	2020-2015
الأردن	5.703	7.556	2.11	1.86	1.65
الإمارات العربية المتحدة	4.496	6.144	2.26	2.08	1.90
البحرين	727	910	1.70	1.49	1.31
تونس	10.101	11.604	1.04	0.92	0.82
الجزائر	32.854	40.624	1.50	1.45	1.29
جزر القمر	798	1.130	2.57	2.31	2.07
الجماهيرية العربية الليبية	5.853	7.538	1.91	1.72	1.43
الجمهورية العربية السورية	19.043	26.029	2.36	2.10	1.79
جيبوتي	793	1.015	1.61	1.57	1.76
السودان	36.233	47.536	2.10	1.80	1.53
الصومال	8.228	12.336	3.06	2.69	2.35
الضفة الغربية وقطاع غزة	3.702	5.694	3.13	2.86	2.62
العراق	28.807	40.522	2.43	2.29	2.11
عمان	2.567	3.481	2.18	2.06	1.86
قطر	8.3	1.036	1.90	1.66	1.28
الكويت	2.687	3.698	2.52	2.08	1.79

لبنان	3.577	4.140	1.07	0.99	0.86
مصر	75.033	94.834	1.83	1.66	1.46
المغرب	31.478	38.327	1.44	1.33	1.17
المملكة العربية السعودية	24.573	34.024	2.37	2.17	1.97
موريتانية	3.069	4.473	2.75	2.49	2.30
اليمن	20.975	32.733	3.11	3.01	2.78
مجموع المنطقة العربية	321.111	425.384	2.13	1.94	1.73

جدول(4): يبين نسبة البطالة في سورية في الفئة العمرية 15–24 سنة حسب المحافظة والجنس في عامي 1995 و2004 (%)

المحافظة	1995			2004		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
دمشق	4.6	11.7	5.5	7.6	24.4	10.3
ريف دمشق	6.3	11.4	6.8	16.4	30.6	18.2
حلب	6.4	19.9	8.9	17.7	25.7	18.9
حمص	16.3	19.4	16.6	21.7	44.9	26.2
حماة	5.0	12.8	7.7	29.8	41.4	32.6
اللاذقية	22.8	33.9	27.2	42.9	68.8	50.7
إدلب	20.3	17.8	19.2	22.7	25.2	23.1
دير الزور	15.8	16.8	16.1	22.4	24.8	23.1
الحسكة	19.1	15.4	17.6	41.1	42.2	41.4
طرطوس	33.8	61.9	44.5	36.0	63.7	45.1
الرقة	10.1	3.3	8.6	16.1	17.2	16.4

درعا	8.3	38.1	11.3	15.0	28.4	16.7
السويداء	30.3	10.3	25.3	27.5	64.4	36.1
القنيطرة	34	72.7	46.4	21.1	31.9	22.7
المجموع	11.5	21.0	13.9	22	36.7	24.9

جدول (5): توزيع المشتغلين في سورية (15– 59 سنة) حسب الحالة التعليمية وقطاع العمل عام 2007

قطاع العمل	المـــــؤهـــــل التعلـــيــمــــــي					
	ابتدائية فما دون	إعدادية ومدارس مهنية	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعية فأكثر	المجموع العام
حكومي	342995	203719	241882	358322	233059	1379977
خاص	2278127	477588	228982	79831	143452	3207977
تعاوني ومشترك	262713	39304	17457	3789	4760	358023
المجموع	2913832	720611	488321	441942	381271	4945977

جدول رقم (6): يبين نسبة الأسر الفقيرة على أساس فجوة الفقر حسب المناطق في سورية عامي 1997 _2004

المنطقة	1997%	2004%	الفرق بين 1997و2004%
المنطقة الجنوبية	2.85	2.46	0.39
المنطقة الوسطى	4.12	1.76	2.36
المنطقة الساحلية	1.96	1.88	0.08
المنطقة الشمالية الشرقية	2.57	2.32	0.25
المجموع	2.87	2.10	0.77

جدول رقم (7): يبين قيمة معامل جيني حسب المناطق والريف والحضر في سورية عامي 1997و2004

السنة	الجنوبية		الشمالية الشرقية		الوسطى		الساحلية		المجموع
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	
1997	0.33	0.33	0.33	0.33	0.32	0.33	0.36	0.33	0.34
2004	0.37	0.31	0.38	0.33	0.39	0.36	0.35	0.33	0.37

جدول رقم(8): يبين تطور دليل الفقر البشري في الساحل السوري خلال الفترة 2000– 2004

المحافظة	دليل الفقر البشري عام 2000 (%)	دليل الفقر البشري عام 2004 (%)
اللاذقية	12.7	10.5
طرطوس	13.7	10.0
الساحل السوري	13.2	10.2

جدول(9): يبين قيمة دليل الفقر البشري في عدد من البلدان النامية والصناعية عام 2004

البلدان النامية	قيمة دليل الفقر البشري للبلدان النامية		البلدان الصناعية	دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية	
	القيمة%	الترتيب		القيمة%	الترتيب
ليبيا	15.3	29	النرويج	7.1	2
عُمان	31.5	50	السويد	6.5	1
السعودية	15.8	30	استراليا	12.9	14
لبنان	9.5	14	كندا	12.2	12

الأردن	7.2	7	هولندا	8.2	3
تونس	19.2	39	بلجيكا	12.4	13
موريتانيا	48.3	87	اليابان	11.1	10

جدول(10): يبين توزيع المشتغلين حسب نوع القطاع وفئات الأجور لعامي 2006 و 2007 في سورية

القطاع	العام	فئات الرواتب						
		-5000	5001-6000	6001-7000	7001- 8000	8001-9000	9000+	المجموع
القطاع العام	2006	104052	80717	130563	178662	155677	706092	1355763
	2007	102526	80133	134877	169604	159132	733668	1379977
القطاع الخاص	2006	342904	204588	158770	197851	118167	303277	1325557
	2007	251199	191560	156447	201429	120775	6354	1252710
تعاوني ومشترك	2006	1346	1255	369	502	774	2605	6851
	2007	7030	4448	2945	2936	1337	872585	25421
المجموع	2006	448302	286560	289702	377015	274618	1011974	2688171
	2007	360755	276141	294269	373969	281244	1071730	2658108

جدول(11): يبين الاحتياجات من السعرات الحرارية حسب السن والنوع والتوزع الإقليمي(حضر،ريف)

فئات السن	ريف	حضر

	إناث	ذكور	إناث	ذكور
1<	820	820	820	820
1-2	1150	1150	1150	1150
2-3	1350	1350	1350	1350
3-5	1550	1550	1550	1550
5-7	1750	1850	1750	1850
7-10	1800	2100	1800	2100
10-12	1950	2200	1950	2200
12-14	2100	2400	2100	2400
14-16	2150	2600	2150	2600
16-18	2150	2850	2150	2850
18-30	2750	3500	2500	3150
30-60	2750	3400	2500	3050
>30	2450	2850	2200	2600

جدول (12): يبين السلة الغذائية اللازمة للحصول على 2400 حريرة يومياً

نوع المادة	الوزن(غ)	السعرات الحرارية التي تعطيها المادة	القيمة بأسعار 1999 ل.س	القيمة بأسعار 2007 ل.س

خبز	500	1275	3.75	6
بيض عدد 1	50	75	2.5	3.8
جبن	25	108	2.25	5
لحم	75	200	15.00	22.5
خضار	250	65	50.7	7
فواكه	200	60	4.00	6.7
أرز	70	280	0.70	1
شاي زيتون	65	237	7.30	7.3
مواد مختلفة	100	100	4.70	4.7
المجموع	-	2400 سعرة حرارية	48.00	64

جدول(13): يبين خطوط الفقر المقدرة في الساحل السوري لعام 2003- 2004 بالليرة السورية

تكوين الأسرة المعيشية	الساحل السوري	
	حضر	ريف
فرد مسن	1352	1362
ذكر بالغ	1939	1918
فردان بالغان(ذكر وأنثى)	3566	3603
فردان بالغان وطفل	5621	5444
فردان بالغان وثلاثة أطفال	4633	4495
فردان بالغان وخمسة أطفال	9346	8981
خط الفقر الأدنى الخاص بالأسرة المعيشية(متوسط نصيب الفرد)	1951	1584

خط الفقر الأعلى الخاص بالأسرة المعيشية(متوسط نصيب الفرد)	2412	2303

جدول (14): التقسيم الإداري للساحل السوري خلال الفترة (1990 – 2007)

العام	عدد المدن	عدد المناطق	عدد النواحي	عدد البلدان	عدد القرى	عدد المزارع
1990	9	9	36	35	945	1199
1998	9	9	39	39	932	1129
2004	9	9	40	40	1297	1150
2007	9	9	49	40	872	1032

جدول(15): توزع الفقراء في العينة حسب التركيب العمري

الفئات العمرية	العدد	النسبة %
15-19	21	4.4
20-24	87	18.2
25-29	157	33
30-34	78	16.3
35-39	53	11.1
40-44	20	4.1
45-49	13	2.7
50-54	8	1.7
55-59	16	3.3
60-64	11	2.3

+65	13	2.7
المجموع	477	100

جدول رقم(16): يبين توزيع السكان في الساحل السوري حسب الجنس والمحافظة عامي 2007 و 2008 بالألوف

المحافظة	العام	الجنس		المجموع
		ذكور	إناث	
اللاذقية	2007	571	580	1140
	2008	581	580	1161
طرطوس	2007	448	441	889
	2008	455	449	904
الساحل السوري	2007	1019	1010	2029
	2008	1036	1029	2065

جدول(17): يبين توزع الفقراء نسبياً في الساحل السوري حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	عدد الفقراء	نسبة الفقراء%
أمي	15	3.1
ملم	13	2.7
ابتدائي	80	16.8
اعدادي	61	12.8
ثانوي	109	22.9
معهد متوسط	85	17.8
جامعة فأكثر	114	23.9
المجموع	477	100

جدول رقم (18): سكان الإقليم الساحلي مقسمين إلى حضر وريف حسب المحافظة والجنس ومكان الإقامة عام 2008 بالألوف

المحافظة	حضر			ريف			الساحل السوري		
	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م
اللاذقية	248	241	489	310	306	616	558	547	1105
طرطوس	108	107	215	275	266	541	383	373	756
الساحل السوري	356	348	704	585	572	1157	941	920	1861

جدول رقم (19): توزيع السكان في الساحل السوري حسب المحافظة والحالة الزواجية والجنس عام 2005

المحافظة	لم يتزوج أبداً			متزوج			مطلق			
	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ
اللاذقية	14431	114334	258765	160517	163631	324184	127	2249	3459	5189
طرطوس	11140	96146	207287	137250	140602	277852	706	1411	2117	5822
الساحل السوري	25572	210480	466052	297767	304233	602036	1917	3660	5576	11011

المصدر: نتائج مسح سوق العمل لعام 2005 – جدول رقم 3 – ص20 ، 21.

جدول(20): توزع الفقراء نسبياً وفق الحالة الزواجية لعام 2008

الحالة الزواجية	العدد	النسبة%
عازب	272	57.0
متزوج	180	37.7
أرمل	25	5.2
المجموع	477	100

جدول رقم (21): يبين توزع سكان الساحل السوري حسب المحافظة والعلاقة بقوة العمل لعام 2005

الحالة العملية	اللاذقية	طرطوس	الساحل السوري
مشتغل خارج المنزل	270181	208875	479056
مشتغل داخل المنزل	3113	5292	8405
متعطل سبق له العمل	7265	2646	9911
متعطل لم يسبق له العمل	45318	33342	78660
توقف مؤقت عن العمل	13492	16230	29722
مدبرو منازل	144604	107083	251687
طالب	79048	84502	163550
مكتفي	5189	7818	23007
متقاعد	21794	12173	33967
غير قادر على العمل	24908	20111	45019
المجموع	614912	508073	112298

جدول (22): توزع الفقراء نسبياً في الساحل السوري حسب شرائح الدخل

شرائح الدخل	عدد الأفراد	النسبة %
3000<	98	20.6
3001-6000	147	30.9
6001-9000	231	48.5
>9001	1	0.0
المجموع	477	100

جدول(23): تطور عدد سكان الساحل السوري خلال الفترة 1994– 2008 بالألوف

الأعوام	طرطوس	اللاذقية	الإقليم الساحلي
1994	588	748	1336
2004	713	879	1592
2005	728	897	1625
2006	739	928	1667
2007	750	943	1693

2008	762	959	1721

جدول (24): يبين الكثافة السكانية العامة في مناطق الساحل السوري عام 2004

المنطقة	المساحة كم²	عدد السكان 2004	متوسط الكثافة في الكم²
اللاذقية	901	526888	584
جبلة	460	196171	426
الحفة	539	81848	151
القرداحة	400	74644	186
محافظة اللاذقية	2300	879551	382
طرطوس	571	281453	492
بانياس	584	176351	301
الدريكيش	188	60978	324
صافيتا	346	129632	374
الشيخ بدر	201	52981	263
محافظة طرطوس	1890	701395	371
الساحل السوري	4190	1850946	377

جدول (25): توزع الأسر في الساحل السوري حسب حجم الأسرة عام 2005

حجم الأسرة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	المجموع
عدد الأسر	15024	33351	46205	60918	67753	47247	27581	19731	17414	335225
النسبة%	4.5	10	13.7	18.1	20.2	14.1	8.2	6	5.2	100%

جدول رقم (26): إنتاج واستهلاك مياه الشرب في الساحل السوري عام2007

المحافظة	الإنتاج الفعلي ألف م³	المستهلك بالقيمة ألف م³	المستهلك بالمجان ألف م³	الضياع في الشبكة ألف م³	عدد المشتركين
اللاذقية	69114	44446	1970	22698	20104

طرطوس	38843	26085	555	12203	173000
الساحل السوري	107957	70531	2525	34901	193104

جدول(27) توزع أفراد العينة حسب المحافظة

المحافظة	العدد	النسبة%
اللاذقية	663	66.3
طرطوس	337	33.7
المجموع	1000	100

جدول(28): معامل جيني لقياس توزيع الدخل في الساحل السوري

شرائح الدخل	عدد الأفراد	إجمالي الدخل	التكرار النسبي لإجمالي الدخل	التكرار النسبي التراكمي لإجمالي الدخل	التكرار النسبي للأفراد	التكرار النسبي التراكمي	مدخل لحساب معامل جيني
<3000	98	214950	0.02	0.02	0.10	0.02	0.00
3001-6000	147	724000	0.07	0.09	0.15	0.11	0.02
6001-9000	231	1833950	0.18	0.28	0.24	0.37	0.09
9001-12000	175	1891900	0.19	0.46	0.18	0.74	0.14
12001-15000	154	2200000	0.22	0.68	0.16	1.15	0.18
15001-18000	53	893500	0.09	0.77	0.06	1.45	0.08
18001-21000	51	1016250	0.10	0.87	0.05	1.64	0.09
21001-24000	1	22000	0.00	0.87	0.00	1.75	0.00
24001-27000	28	700000	0.07	0.94	0.03	1.82	0.05
27001-30000	10	300000	0.03	0.97	0.01	1.92	0.02
>30000	6	265000	0.03	1.00	0.01	1.97	0.01
المجموع	954	10061550	1.00		1		0.6861

جدول(29): معامل جيني لقياس توزيع الدخل في الساحل السوري(مدينة)

شرائح الدخل	عدد الأفراد	إجمالي الدخل	التكرار النسبي لإجمالي الدخل	التكرار النسبي التراكمي لإجمالي الدخل	التكرار النسبي للأفراد	التكرار النسبي التراكمي	مدخل لحساب معامل جيني
<3000	39	94000	0.0214	0.0214	0.0973	0.0214	0.0021
3001-6000	60	296000	0.0674	0.0887	0.1496	0.1101	0.0165
6001-9000	89	707400	0.1610	0.2497	0.2219	0.3385	0.0751
9001-12000	72	775500	0.1765	0.4262	0.1796	0.6759	0.1214
12001-15000	73	1036500	0.2359	0.6620	0.1820	1.0882	0.1981
15001-18000	22	374000	0.0851	0.7471	0.0549	1.4092	0.0773
18001-21000	25	496250	0.1129	0.8601	0.0623	1.6072	0.1002
21001-24000	0	0	0.0000	0.8601	0.0000	1.7201	0.0000
24001-27000	14	350000	0.0796	0.9397	0.0349	1.7998	0.0628
27001-30000	3	90000	0.0205	0.9602	0.0075	1.8999	0.0142
>30000	4	175000	0.0398	1.0000	0.0100	1.9602	0.0196
المجموع	401	4394650	1.0000		1.0000		0.6872

جدول (30): معامل جيني لقياس توزيع الدخل في الساحل السوري(ريف)

شرائح الدخل	عدد الأفراد	إجمالي الدخل	التكرار النسبي لإجمالي الدخل	التكرار النسبي التراكمي لإجمالي الدخل	التكرار النسبي للأفراد	التكرار النسبي التراكمي	مدخل لحساب معامل جيني

<3000	59	120950	0.0213	0.0213	0.1067	0.0213	0.0023
3001-6000	87	428000	0.0755	0.0969	0.1573	0.1182	0.0186
6001-9000	142	1126550	0.1988	0.2957	0.2568	0.3925	0.1008
9001-12000	103	1116400	0.1970	0.4927	0.1863	0.7883	0.1468
12001-15000	81	1163500	0.2053	0.6980	0.1465	1.1907	0.1744
15001-18000	31	519500	0.0917	0.7897	0.0561	1.4876	0.0834
18001-21000	26	520000	0.0918	0.8814	0.0470	1.6711	0.0786
21001-24000	1	22000	0.0039	0.8853	0.0018	1.7667	0.0032
24001-27000	14	350000	0.0618	0.9471	0.0253	1.8324	0.0464
27001-30000	7	210000	0.0371	0.9841	0.0127	1.9312	0.0244
>30000	2	90000	0.0159	1.0000	0.0036	1.9841	0.0072
المجموع	553	5666900	1.0000		1.0000		0.6861

جدول (31): توزع أفراد العينة حسب الدخل الصافي

الدخل الصافي	العدد	النسبة %	التكرار التجميعي الصاعد
500	2	0.2	2
600	1	0.1	3
750	1	0.1	4
1000	9	0.9	13
1100	1	0.1	14
1500	14	1.4	28
2000	21	2.1	49
2500	15	1.5	64
3000	34	3.4	98
3500	12	1.2	110

136	2.6	26	4000
140	0.4	4	4500
210	7	70	5000
245	3.5	35	6000
249	0.4	4	6500
317	6.8	68	7000
318	0.1	1	7300
319	0.1	1	7350
335	1.6	16	7500
401	6.6	66	8000
402	0.1	1	8100
403	0.1	1	8300
411	0.8	8	8500
412	0.1	1	8900
476	6.4	64	9000
477	0.1	1	9300
480	0.3	3	9500
562	8.2	82	10000
563	0.1	1	10500
594	3.1	31	11000
595	0.1	1	11100
596	0.10	1	11500
651	5.5	55	12000
686	3.5	35	13000
687	0.1	1	13500
725	3.8	38	14000
726	0.1	1	14500

805	7.9	79	15000
825	2	20	16000
845	2	20	17000
846	0.1	1	17500
858	1.2	12	18000
859	0.1	1	18250
861	0.2	2	19000
909	4.8	48	20000
910	0.1	1	22000
938	2.8	28	25000
948	1	10	30000
951	0.3	3	40000
952	0.1	1	45000
954	0.2	2	50000
	95.4	954	المجموع
	4.6	46	القيم المفقودة
	100	1000	المجموع النهائي

جدول(32): توزع الأفراد الذين يقل دخلهم الصافي عن الوسيط

الدخل الصافي	العدد	النسبة %
500.00	2.00	0.42
600.00	1.00	0.21
750.00	1.00	0.21
1000.00	9.00	1.89
1100.00	1.00	0.21
1500.00	14.00	2.94
2000.00	21.00	4.40
2500.00	15.00	3.14
3000.00	34.00	7.13
3500.00	12.00	2.52
4000.00	26.00	5.45
4500.00	4.00	0.84
5000.00	70.00	14.68
6000.00	35.00	7.34
6500.00	4.00	0.84
7000.00	68.00	14.26
7300.00	1.00	0.21
7350.00	1.00	0.21
7500.00	16.00	3.35

8000.00	66.00	13.84
8100.00	1.00	0.21
8300.00	1.00	0.21
8500.00	8.00	1.68
8900.00	1.00	0.21
9000.00	64.00	13.42
9300.00	1.00	0.21
المجموع	477.00	100.00

جدول (33): توزع الفقراء المدقعين حسب المحافظة

المحافظة	العدد	النسبة%
اللاذقية	125	59.5
طرطوس	85	40.5
المجموع	210	100

جدول (34): توزع الفقراء المدقعين حسب المناطق

المنطقة	العدد	النسبة %
الحفة	29	13.8

القرداحة	23	11.0
جبلة	27	12.9
اللاذقية	46	21.9
طرطوس	25	11.9
بانياس	13	6.2
صافيتا	9	4.3
الدريكيش	13	6.2
الشيخ بدر	25	11.9
المجموع	210	100

جدول(35): يبين الوضع العائلي للفقراء المدقعين وفق الدخل

الدخل	الوضع العائلي			المجموع
	عازب	متزوج	أرمل	
<3000	82	12	4	98
3001-5000	73	31	8	112
المجموع	155	43	12	210

جدول(36): يبين عدد أفراد أسر الفقراء المدقعين

عدد أفراد الأسرة	العدد	النسبة%
1	2	1.0
2	11	5.2
3	17	8.1
4	24	11.4
5	30	14.3
6	41	19.5

16.7	35	7
11.4	24	8
6.7	14	9
2.9	6	10
1.4	3	11
0.5	1	12
1.0	2	15
100	210	المجموع

جدول (37): الحالة التعليمية وفق فئات الدخل(التكرارات الفعلية)

المجموع	الحالة التعليمية						فئات الدخل
	جامعة فأكثر	معهد متوسط	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	دون الابتدائية	
210	73	31	51	18	25	12	5000>
352	58	65	78	59	70	22	5001-10000
243	63	56	51	26	33	14	10001-15000
149	36	30	32	21	20	10	15001+
954	230	182	212	124	148	58	المجموع

جدول (38): التكرارات النظرية المتوقعة

المجموع	الحالة التعليمية						فئات الدخل
	جامعة فأكثر	معهد متوسط	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	دون الابتدائية	
210	50.63	40.06	46.67	27.30	32.58	12.77	5000>
352	84.86	67.15	78.22	45.75	54.61	21.40	5001-10000
243	58.58	46.36	54.00	31.58	37.70	14.77	10001-15000
149	35.922	28.43	33.11	19.37	23.12	9.06	15001+

المجموع	58	148	124	212	182	230	954

جدول (39): مربع الفرق بين التكرارات الفعلية والنظرية

فئات الدخل	الحالة التعليمية					
	دون الابتدائية	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	معهد متوسط	جامعة فأكثر
5000>	0.59	57.44	86.41	18.78	82.14	500.46
5001-10000	0.36	236.91	175.49	0.05	4.64	721.66
10001-15000	0.60	22.07	31.19	9.00	92.96	19.49
15001+	0.89	9.71	2.67	1.23	2.48	0.006

جدول (40): ناتج قسمة مربع الفرق بين التكرارات الفعلية والنظرية على التكرار النظري المقابل

فئات الدخل	الحالة التعليمية					
	دون الابتدائية	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	معهد متوسط	جامعة فأكثر
5000>	0.05	1.76	3.17	0.40	2.05	9.88
5001-10000	0.02	4.34	3.84	0.00	0.07	8.50
10001-15000	0.04	0.59	0.99	0.17	2.01	0.33
15001+	0.10	0.42	0.14	0.04	0.09	0.0002

جدول(41): توزع الفقراء فقراً مدقعاً حسب الدخل ونوع المؤسسة التعليمية

الدخل	نوع المؤسسة التعليمية			المجموع
	عامة	خاصة	غير مبين	
500	2	0	0	2
600	1	0	0	1
750	1	0	0	1
1000	8	1	0	9
1100	1	0	0	1
1500	12	2	0	14
2000	21	0	0	21
2500	14	0	1	15
3000	29	3	2	34
3500	12	0	0	12
4000	24	2	0	26
4500	4	0	0	4
5000	61	9	0	70
المجموع	190	17	3	210

جدول (42): توزع الفقراء فقراً مدقعاً حسب نوع المؤسسة التعليمية والحالة التعليمية

نوع المؤسسة التعليمية	الحالة التعليمية							المجموع
	أمي	ملم	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	معهد متوسط	جامعة فأكثر	
عامة	3	6	25	18	49	31	58	190
خاصة	0	0	0	0	2	0	15	17
غير مبين	3	0	0	0	0	0	0	3

المجموع	6	6	25	18	51	31	73	210

جدول (43): توزع الفقراء فقراً مدقعاً حسب أهمية الإنفاق على التعليم

أنواع الإنفاق على التعليم	العدد	النسبة %
قيمة مستلزمات مدرسية	32	15.2
حاسوب	24	11.4
أقساط مدرسية	21	10.0
دروس خصوصية ودورات تعليمية	15	7.1
نفقات تعليم أخرى	59	28.1
لا يوجد نفقات	59	28.1
المجموع	210	100

جدول (44): توزع الفقراء المدقعين حسب الحالة العملية وطبيعة العمل

الحالة العملية	طبيعة العمل				المجموع
	دائم	موسمي	متقطع	غير مبين	
مشتغل	10	36	74	0	120
متعطل	0	0	0	90	90
المجموع	10	36	74	90	210

جدول(45): توزع الفقراء المدقعين حسب عدد الغرف في المسكن

عدد الغرف بالمسكن	العدد	النسبة%

2.9	6	1
25.7	54	2
37.1	78	3
23.3	49	4
7.6	16	5
2.9	6	6
0.5	1	8
100	210	المجموع

جدول(46): توزع الفقراء المدقعين حسب مصدر الإضاءة

النسبة %	العدد	مصدر الإضاءة
100	210	شبكة عامة

جدول(47): توزع الفقراء المدقعين حسب مصدر التدفئة

النسبة %	العدد	مصدر التدفئة
53.3	112	مازوت
4.3	9	غاز
14.8	31	كهرباء
21.9	46	مازوت وكهرباء
5.2	11	أخرى
0.5	1	غير مبين
100	210	المجموع

جدول (48): توزع الفقراء المدقعين حسب مصدر مياه الشرب

مصدر مياه الشرب	العدد	النسبة%
شبكة عامة	192	91.4
بئر داخل المنزل	17	8.1
شراء المياه	1	0.5
المجموع	210	100

جدول (49): توزع الفقراء المدقعين حسب وسيلة الصرف الصحي

وسيلة الصرف الصحي	العدد	النسبة %
شبكة عامة	145	69.0
حفرة فنية	65	30.5
المجموع	210	100

جدول (50): الرعاية الصحية

الرعاية الصحية	العدد	النسبة%
في العيادة	61	29.0
في مشفى عام	105	50.0
في مشفى خاص	7	3.3
في العيادة ومشفى عام	37	17.6
المجموع	210	100

جدول(51): مصادر دخل الفقراء

مصادر الدخل	العدد	النسبة%
الراتب	16	7.6
معاش تقاعدي	18	8.5

مشاريع خاصة ومهن حرة	9	4.3
ممتلكات عقارية	1	0.5
إنتاج ذاتي	48	22.9
إعانات خارجية	73	34.8
الراتب وإنتاج ذاتي	5	2.4
مصادر أخرى	40	19.0
المجموع	210	100

جدول(52): أنواع الاستهلاك الأكثر أهمية

أنواع الاستهلاك الأكثر أهمية	العدد	النسبة%
الغذاء	66	31.4
الكساء	74	35.2
السكن	20	9.5
الكهرباء	7	3.3
المياه	3	1.4
الهاتف	40	19.0
المجموع	210	100

جدول (53): أسباب الفقر

أسباب الفقر	العدد	النسبة %
عدد الأولاد	32	15.2

37.1	78	تدني الدخل
11.9	25	ارتفاع الإنفاق
20.0	42	ارتفاع الأسعار
3.8	8	الضرائب
5.2	11	تدني الدخل وارتفاع الإنفاق
3.8	8	تدني الدخل وارتفاع الأسعار
2.9	6	ارتفاع الأسعار والإنفاق
100	210	المجموع

الملحق (2) : الاستبانة

أخي الإنسان

تحية واحترام:

إن هذه الدراسة جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية والسكان من جامعة تشرين، وتهدف إلى دراسة الواقع المعيشي للسكان في الساحل السوري. يرجى التكرم بالإجابة على بنود الاستبانة. إن لدقة إجاباتكم على بنود الاستبانة الأثر الكبير في مصداقية الدراسة شاكرين لكم حسن تعاونكم ومقدرين دعمكم في تشجيع البحث العلمي، مؤكدين لكم حرصنا على سرية المعلومات التي ستقدمونها لأغراض البحث العلمي فقط.

مع بالغ التقدير والاحترام.

الباحثة

الاستبانة :

1. المحافظة: -------------
2. المنطقة: -------------
3. الجنس: أ. ذكر ب. أنثى
4. العمر : ---------------
5. مكان الإقامة: أ. مدينة ب. ريف
6. الوضع العائلي: أ.عازب ب. متزوج ت. أرمل ث. مطلق
7. عدد أفراد الأسرة: -------------
8. الحالة التعليمية:

أ. أمي ب. ملم ت. ابتدائي ث. إعدادي ج. ثانوي ح. معهد متوسط

خ. جامعة فأكثر

9. نوع المؤسسة التعليمية الملتحق بها الفرد حالياً أو التحق بها سابقاً

أ. عامة ب. خاصة

10. ما أنواع الإنفاق الأكثر أهمية بالنسبة لك على التعليم ؟

أ. قيمة مستلزمات مدرسية ب. حاسوب ت.أقساط مدرسية ث. دروس خصوصية ودورات تعليمية ج. نفقات تعليم أخرى ح. لا يوجد نفقات

11. الحالة العملية: أ. مشتغل ب. متعطل
12. طبيعة العمل: أ. دائم ب. موسمي ث. متقطع
13. نوع القطاع: أ. عام ب. خاص
14. هل تمارس أعمالاً إضافية ؟ أ. نعم ب. لا
15. ما أنواع الأعمال الإضافية؟

أ. زراعية ب. صناعية ت. تجارية ث. خدمية ج. مهن حرة د. أخرى

16. ما نوع الأجر؟ أ. سنوي ب. فصلي ت. شهري ث. أسبوعي ج. يومي
17. ما دخلك الصافي في الشهر ؟ -----------
18. نوع المسكن: أ. شقة سكنية ب. دار عربي ج. فيلا
19. ما عدد الغرف بالمسكن ؟ ------------

20. نوع حيازة المسكن: أ. ملك ب. إيجار
21. في حال كان المسكن إيجار. ما قيمة الإيجار الشهري ؟----------
22. المصدر الرئيسي للإضاءة: أ. شبكة عامة ب. مولد خاص
23. المصدر الرئيسي للتدفئة: أ. مازرت ب. غاز ت. كهرباء ث. أخرى
24. مصدر مياه الشرب: أ. شبكة عامة ب. بئر داخل المنزل ت. شراء المياه
25. وسيلة الصرف الصحي: أ. شبكة عامة ب. حفرة فنية ج. لا يوجد
26. طريقة التخلص من القمامة: أ. في الحاوية ب. رمي القمامة في الطريق بأكياس نايلون ت. أخرى
27. وسيلة النقل: أ. عامة ب. خاصة
28. ما قيمة الإنفاق الشهري على وسائط النقل؟ -----------------
29. ما قيمة الإنفاق الشهري على الثقافة والترفيه والرياضة ؟------------
30. هل لديك هاتف أو خليوي ؟ أ. نعم ب. لا
31. ما معدل الإنفاق الشهري على الهاتف أو الخليوي؟ ------------------
32. كيف تتلقى الرعاية الصحية ؟ أ. في العيادة ب. في مشفى عام ت. في مشفى خاص
33. هل لديك حيازة زراعية أو أصول إنتاجية (سيارة،حساب مصرفي ، مساكن مؤجرة ..الخ)؟ أ. نعم ب. لا
34. ما هي مصادر دخلك من الآتي ؟ أ. الراتب ب. مشاريع خاصة ومهن حرة

ت. معاش تقاعدي ث. ممتلكات عقارية ج. إنتاج ذاتي (أسري) ح. إعانات خارجية

خ. مصادر أخرى

35. ما أنواع الاستهلاك الأكثر أهمية بالنسبة لك ؟

أ. الغذاء ب. الكساء ت. السكن ث. الكهرباء ج. المياه ح. الهاتف

36. ما أسباب الفقر إن وجدت ؟

أ.عدد الأولاد ب. تدني الدخل ت. ارتفاع الإنفاق ث. ارتفاع الأسعار ج. الضرائب

الملحق (3): الجداول المستخدمة في اختبار فرضيات البحث

ملحق(3-1): جدول(54) الدخل الصافي ومكان الإقامة

الدخل الصافي	عدد أفراد المدينة	عدد أفراد الريف	عدد الأفراد الإجمالي	الدخل مضروباً بعدد أفراد المدينة	الدخل مضروباً بعدد أفراد الريف	مربع انحراف الدخل عن متوسط دخل المدينة	مربع الانحراف مضروباً بعدد أفراد المدينة	مربع انحراف الدخل عن متوسط دخل الريف	مربع الانحراف مضروباً بعدد أفراد الريف
500	0	2	2	0	1000	109395428	0	95014902	190029804
600	0	1	1	0	600	107313583	0	93075390	93075390
750	0	1	1	0	750	104228315	0	90203623	90203623
1000	2	7	9	2000	7000	99186201	1.98E+08	85517343	598621402
1100	0	1	1	0	1100	97204356	0	83677831	83677831
1500	5	9	14	7500	13500	89476974	4.47E+08	76519784	688678060
2000	8	13	21	16000	26000	80267747	6.42E+08	68022226	884288934
2500	7	8	15	17500	20000	71558520	5.01E+08	60024667	480197335
3000	17	17	34	51000	51000	63349293	1.08E+09	52527108	892960838
3500	6	6	12	21000	21000	55640066	3.34E+08	45529549	273177296
4000	11	15	26	44000	60000	48430840	5.33E+08	39031991	585479859
4500	2	2	4	9000	9000	41721613	83443225	33034432	66068864
5000	24	46	70	120000	230000	35512386	8.52E+08	27536873	1.267E+09
6000	17	18	35	102000	108000	24593932	4.18E+08	18041756	324751599
6500	1	3	4	6500	19500	19884705	19884705	14044197	42132590
7000	30	38	68	210000	266000	15675478	4.7E+08	10546638	400772243
7300	0	1	1	0	7300	13389942	0	8688103	8688102.7
7350	0	1	1	0	7350	13026519	0	8395847	8395846.8
7500	5	11	16	37500	82500	11966251	59831255	7549079	83039871
8000	20	46	66	160000	368000	8757024	1.75E+08	5051520	232369940
8100	1	0	1	8100	0	8175178.7	8175179	4612009	0
8300	1	0	1	8300	0	7071487.9	7071488	3792985	0
8500	4	4	8	34000	34000	6047797.1	24191188	3053962	12215847
8900	0	1	1	0	8900	4240415.6	0	1815915	1815914.6
9000	27	37	64	243000	333000	3838570.2	1.04E+08	1556403	57586907
9300	0	1	1	0	9300	2753034	0	897867.6	897867.62

558844.12	558844.1	4258686	2129343.2	9500	19000	3	1	2	9500
2941696.5	61285.34	31283954	920116.31	480000	340000	82	48	34	10000
0	63726.57	210889.4	210889.38	0	10500	1	0	1	10500
9624852.7	566167.8	23274.2	1662.443	187000	154000	31	17	14	11000
726656.05	726656.1	0	19817.056	11100	0	1	1	0	11100
1568609	1568609	0	292435.51	11500	0	1	1	0	11500
104415709	3071050	22747380	1083208.6	408000	252000	55	34	21	12000
98487125	7575933	91624604	4164754.7	169000	286000	35	13	22	13000
0	10578374	6455528	6455527.8	0	13500	1	0	1	13500
352020380	14080815	1.2E+08	9246300.8	350000	182000	38	25	13	14000
18083256	18083256	0	12537074	14500	0	1	1	0	14500
948599301	22585698	6.04E+08	16327847	630000	555000	79	42	37	15000
430177541	33090580	1.78E+08	25409393	208000	112000	20	13	7	16000
547145551	45595463	2.92E+08	36490939	204000	136000	20	12	8	17000
52597904	52597904	0	42781712	17500	0	1	1	0	17500
300501725	60100345	3.47E+08	49572485	90000	126000	12	5	7	18000
0	64039066	53155372	53155372	0	18250	1	0	1	18250
0	76605227	1.29E+08	64654032	0	38000	2	0	2	19000
2.473E+09	95110110	1.8E+09	81735578	520000	440000	48	26	22	20000
138119875	1.38E+08	0	121898670	22000	0	1	1	0	22000
3.047E+09	2.18E+08	2.76E+09	197143308	350000	350000	28	14	14	25000
2.731E+09	3.9E+08	1.09E+09	362551039	210000	90000	10	7	3	30000
885207759	8.85E+08	1.69E+09	843366500	40000	80000	3	1	2	40000
0	1.21E+09	1.16E+09	1.159E+09	0	45000	1	0	1	45000
1.58E+09	1.58E+09	1.52E+09	1.524E+09	50000	50000	2	1	1	50000
2.109E+10		1.79E+10		5666900	4394650	954	553	401	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
ما دخلك الصافي في الشهر ؟ * مكان الإقامة	954	95.4%	46	4.6%	1000	100.0%

Statistics

ما دخلك الصافي في الشهر ؟

N	Valid	954
	Missing	46
Mean		10546.70
Std. Error of Mean		207.2625
Median		9350.0000[a]
Mode		10000.00
Std. Deviation		6401.6932
Variance		4.1E+07
Skewness		1.499
Std. Error of Skewness		.079
Kurtosis		4.782
Std. Error of Kurtosis		.158
Range		49500.00
Minimum		500.00
Maximum		50000.00
Sum		1.0E+07

a. Calculated from grouped data.

Report

ما دخلك الصافي في الشهر ؟

مكان الإقامة	Mean	Range	Variance	Kurtosis	Skewness	Std. Deviation	Median
مدينة	10959.23	49000.00	4.5E+07	5.316	1.614	6680.2125	10000.00
ريف	10247.56	49500.00	3.8E+07	4.159	1.381	6180.8075	000.0000
Total	10546.70	49500.00	4.1E+07	4.782	1.499	6401.6932	400.0000

Group Statistics

	مكان الإقامة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
دخلك الصافي في الشهر ؟	مدينة	401	10959.23	6680.2125	333.5939
	ريف	553	10247.56	6180.8075	262.8347

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
دخلك الصافي في الشهر ؟	Equal variances assumed	1.328	.250	1.697	952	.090	711.6682	419.4756	111.5355	534.8719
	Equal variances not assumed			1.676	821.390	.094	711.6682	424.6963	121.9496	545.2860

ملحق (3-2): جدول(55) الفقراء المدقعون حسب الدخل الصافي والجنس

الدخل الصافي	الجنس		عدد الأفراد	دخل الذكور	دخل الإناث	مربع انحراف الدخل عن متوسط دخل الذكور	تكرار الذكور مضروباً بمربع الانحراف الخاص بالذكور	مربع انحراف الدخل عن متوسط دخل الإناث	تكرار الإناث مضروباً بمربع الانحراف الخاص بالإناث
	ذكر	أنثى							
500	0	2	2	0	1000	8619210	0	8899011	17798022.03
600	0	1	1	0	600	8042040	0	8312387	8312386.811
750	0	1	1	0	750	7213785	0	7469951	7469950.505
1000	6	3	9	6000	3000	5933361	35600163.76	6165890	18497669.99
1100	1	0	1	1100	0	5456191	5456190.815	5679266	0
1500	4	10	14	6000	15000	3747512	14990046.28	3932769	39327689.76
2000	4	17	21	8000	34000	2061663	8246650.053	2199648	37394015.27
2500	1	14	15	2500	35000	875813.5	875813.4567	966526.9	13531377.13

3000	9	25	34	27000	75000	189964.4	1709679.601	233405.9	5835147.978
3500	1	11	12	3500	38500	4115.344	4115.343539	284.9	3133.899955
4000	7	19	26	28000	76000	318266.3	2227864.009	267163.9	5076113.737
4500	0	4	4	0	18000	1132417	0	1034043	4136171.477
5000	20	50	70	100000	250000	2446568	48931363.47	2300922	115046092.1
المجموع	53	157	210	182100	546850		118041886.8		272427770.70

المصدر: الدراسة الميدانية

الملحق (3-3): جدول(56) الفقراء المدقعون حسب الدخل الصافي ومكان الإقامة

الدخل الصافي	مدينة	ريف	عدد الأفراد	دخل أفراد المدينة	دخل أفراد الريف	مربع الانحرافات مثقلة بالتكرارات لأفراد الريف	مربع الانحرافات مثقلة بالتكرارات لأفراد المدينة
500	0	2	2	0	1000	17345129.7	0
600	0	1	1	0	600	8093580.475	0
750	0	1	1	0	750	7262603.912	0
1000	2	7	9	2000	7000	41843500.82	12622248.66
1100	0	1	1	0	1100	5498658.6	0
1500	5	9	14	7500	13500	24044489.9	20244646.04
2000	8	13	21	16000	26000	27141389.92	18293872.69
2500	7	8	15	17500	20000	7143018.799	7171772.754
3000	17	17	34	51000	51000	3365243.073	4459845.33
3500	6	6	12	21000	21000	18201.59912	892.3259964
4000	11	15	26	44000	60000	4621675.873	2617489.59
4500	2	2	4	9000	9000	2226379.7	1951516.954
5000	24	46	70	120000	230000	1112400326.8	53125520.52

120487804.9	269844199.2	440950	288000	210	128	82	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية

ما دخلك الصافي في الشهر ؟ * الوضع العائلي Crosstabulation

Expected Count

		الوضع العائلي			Total
		عازب	متزوج	أرمل	
ما دخلك الصافي في الشهر ؟	500.00	1.5	.4	.1	2.0
	600.00	.7	.2	.1	1.0
	750.00	.7	.2	.1	1.0
	1000.00	6.6	1.8	.5	9.0
	1100.00	.7	.2	.1	1.0
	1500.00	10.3	2.9	.8	14.0
	2000.00	15.5	4.3	1.2	21.0
	2500.00	11.1	3.1	.9	15.0
	3000.00	25.1	7.0	1.9	34.0
	3500.00	8.9	2.5	.7	12.0
	4000.00	19.2	5.3	1.5	26.0
	4500.00	3.0	.8	.2	4.0
	5000.00	51.7	14.3	4.0	70.0
Total		155.0	43.0	12.0	210.0

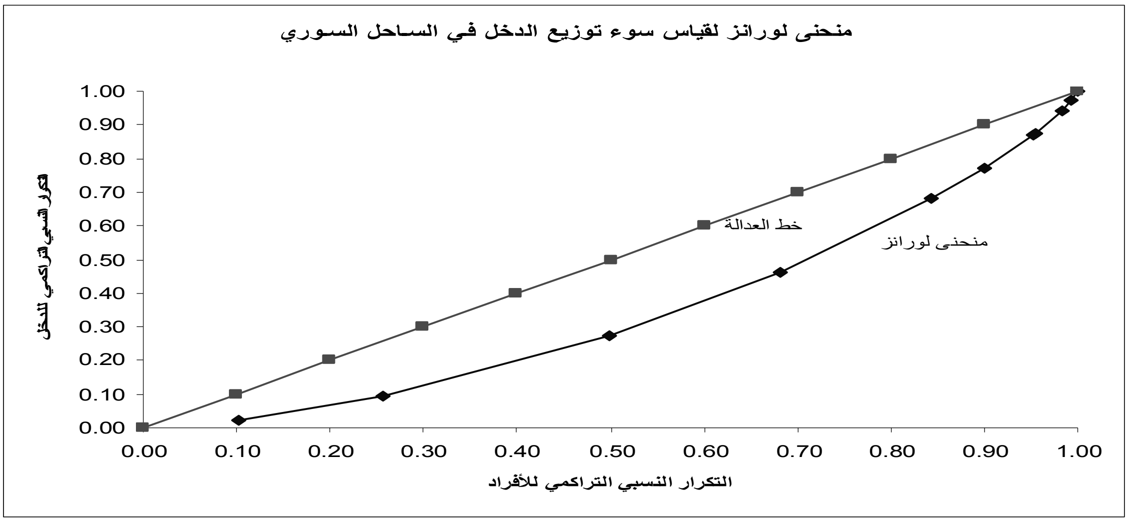
Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	27.701[a]	24	.273
Likelihood Ratio	31.791	24	.132
N of Valid Cases	210		

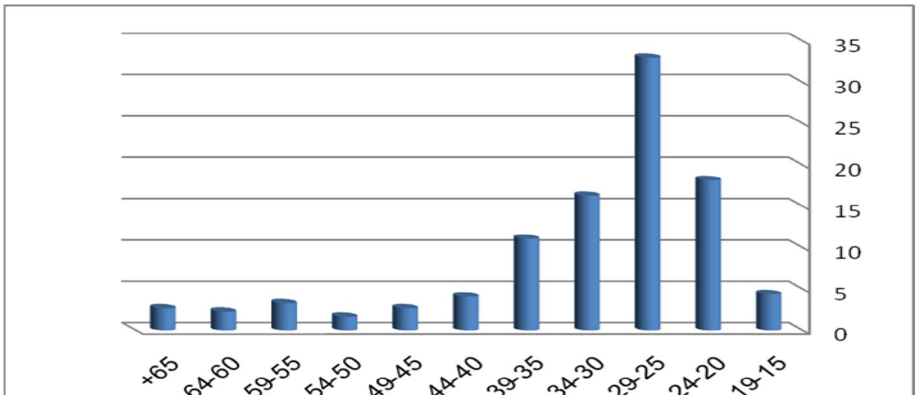
a. 28 cells (71.8%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .06.

ملحق(4) : الأشكال والرسوم البيانية

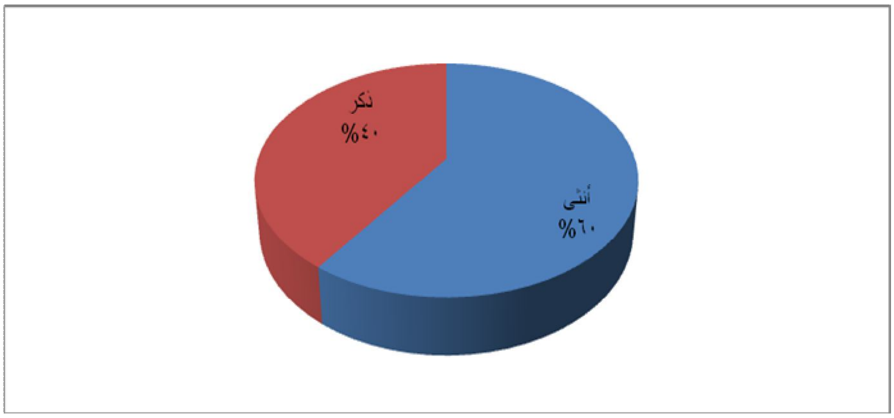
الشكل(1) منحنى لورنز في الساحل السوري



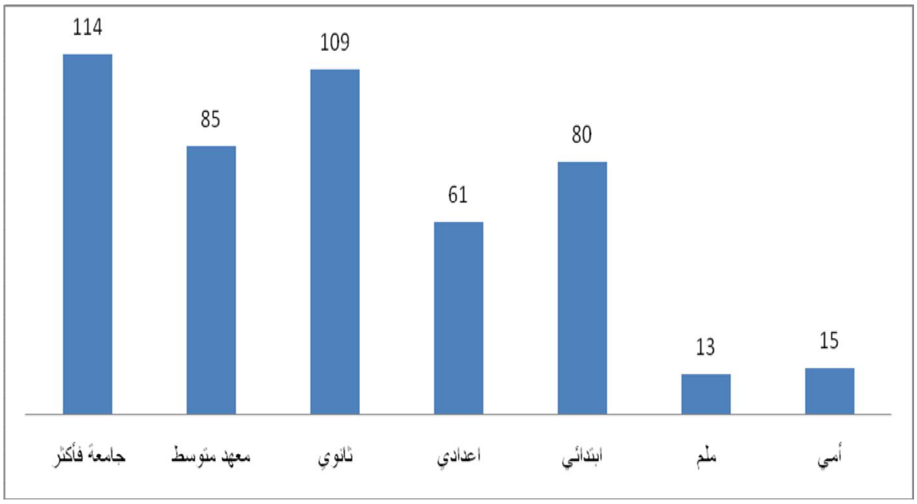
الشكل (2): يبين توزع أفراد العينة الفقراء نسبياً حسب الفئات العمرية



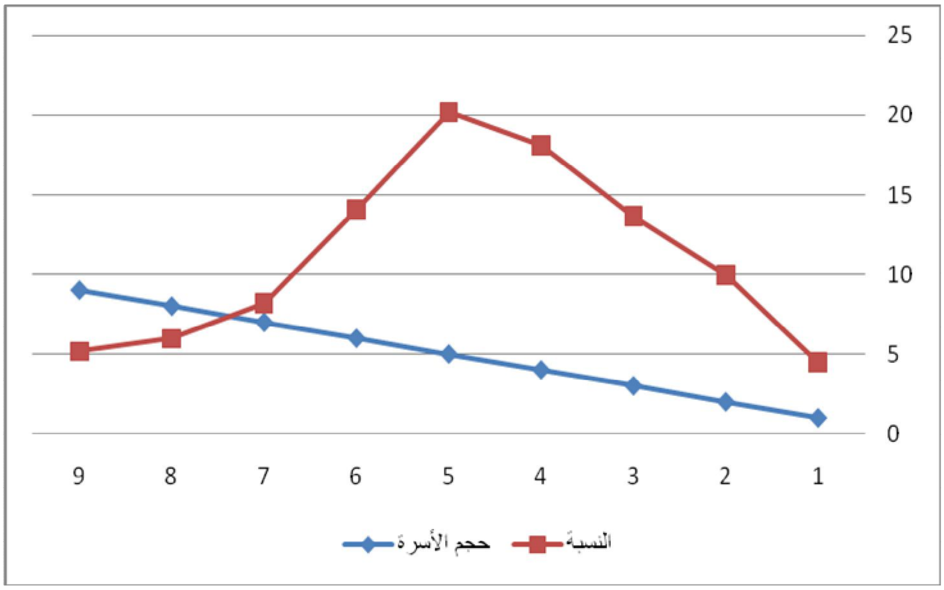
الشكل(3): يوضح نسبة كل من الذكور والإناث الفقراء نسبياً في الساحل السوري



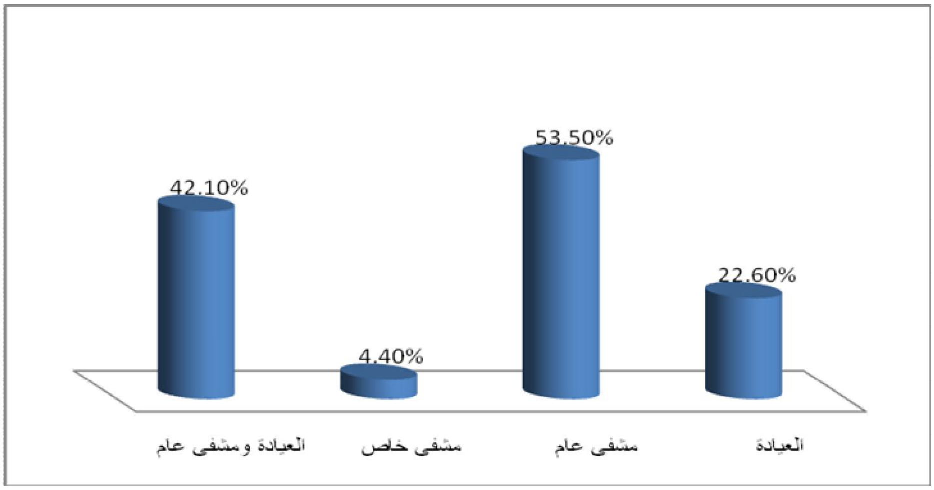
الشكل(4): توزع الفقراء نسبياً في الساحل السوري حسب الحالة التعليمية



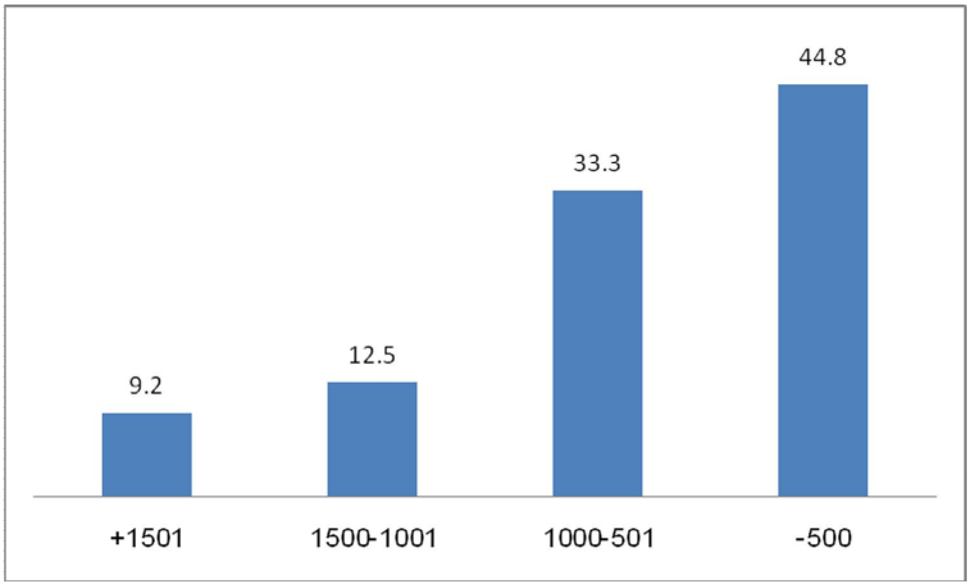
الشكل(5): يبين نسبة الأسر الفقيرة نسبياً حسب عدد أفراد الأسرة



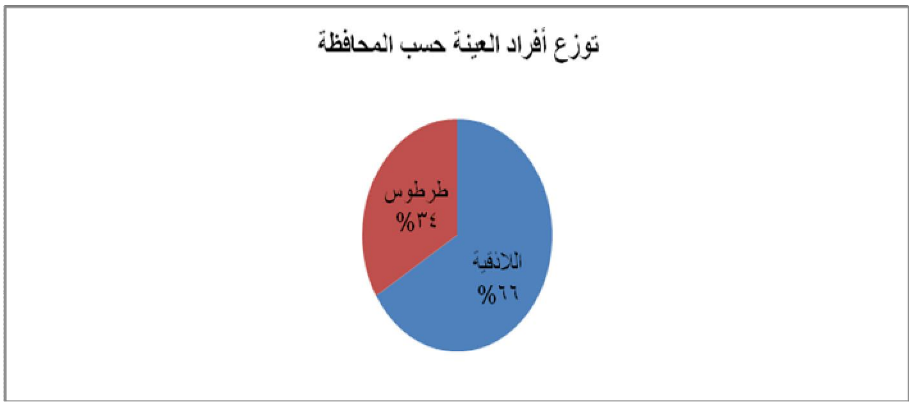
الشكل (6): يوضح المكان الذي يتلقى فيه الفقراء الرعاية الصحية



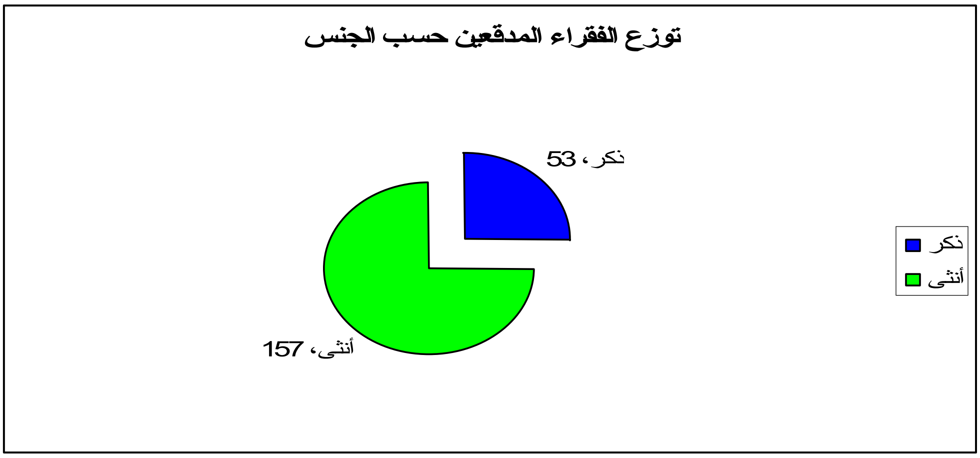
الشكل (7): يوضح توزع الفقراء نسبياً وفق إنفاقهم الشهري على وسائل النقل في الساحل السوري عام 2008



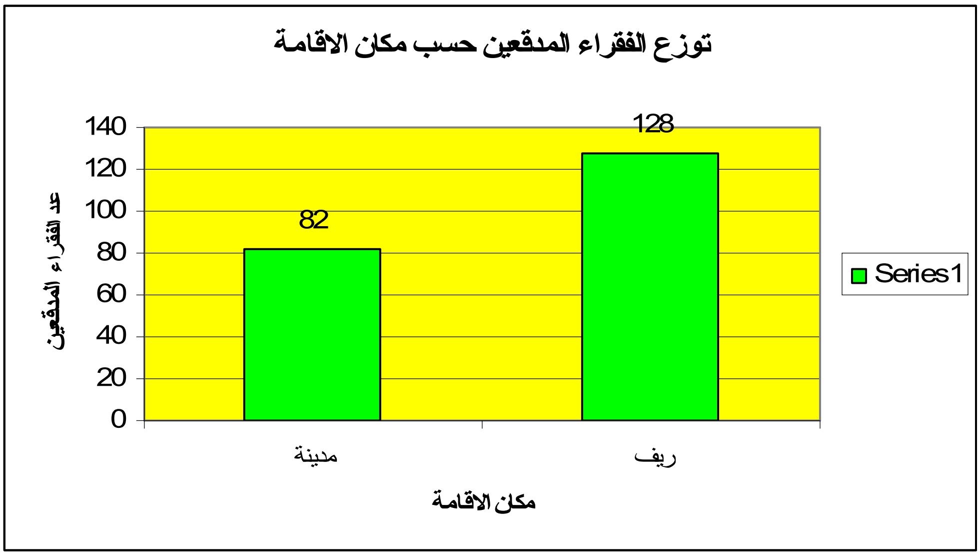
الشكل(8): توزع أفراد العينة حسب المحافظة



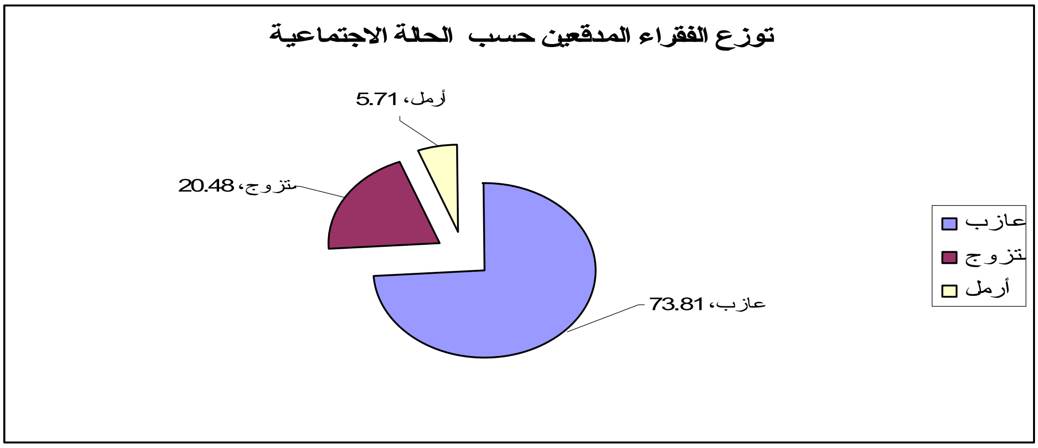
الشكل (9): توزع الفقراء المدقعين حسب الجنس



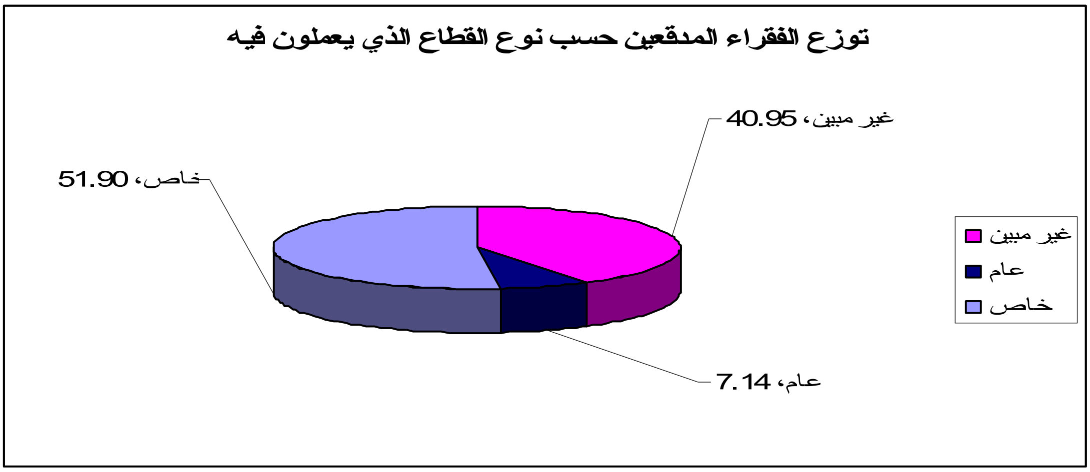
الشكل(10): توزع الفقراء المدقعين حسب مكان الإقامة



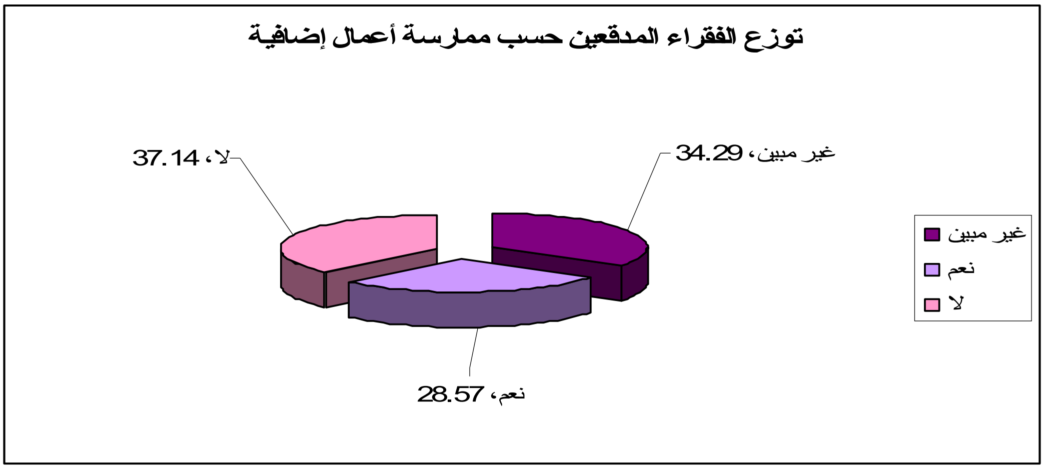
الشكل(11): توزع الفقراء المدقعين حسب الحالة الاجتماعية



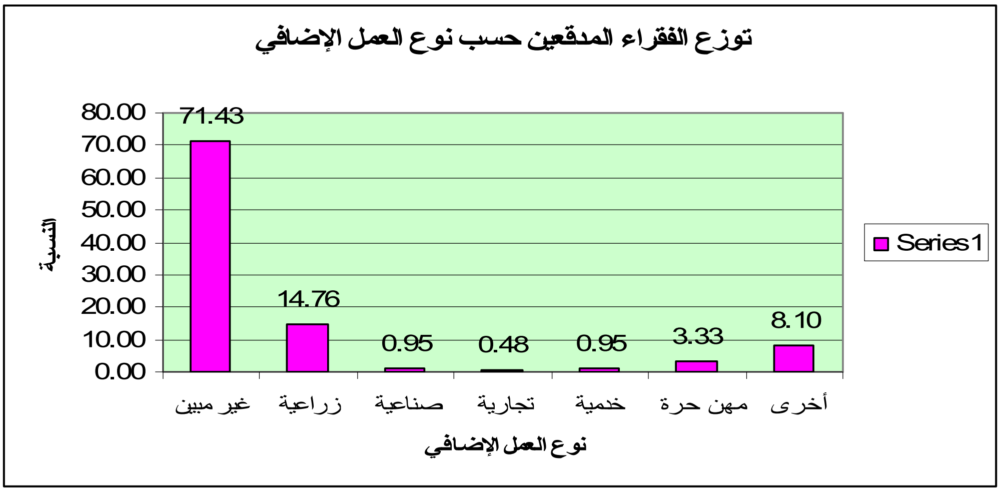
الشكل (12): توزع الفقراء المدقعين حسب نوع القطاع الذي يعملون فيه



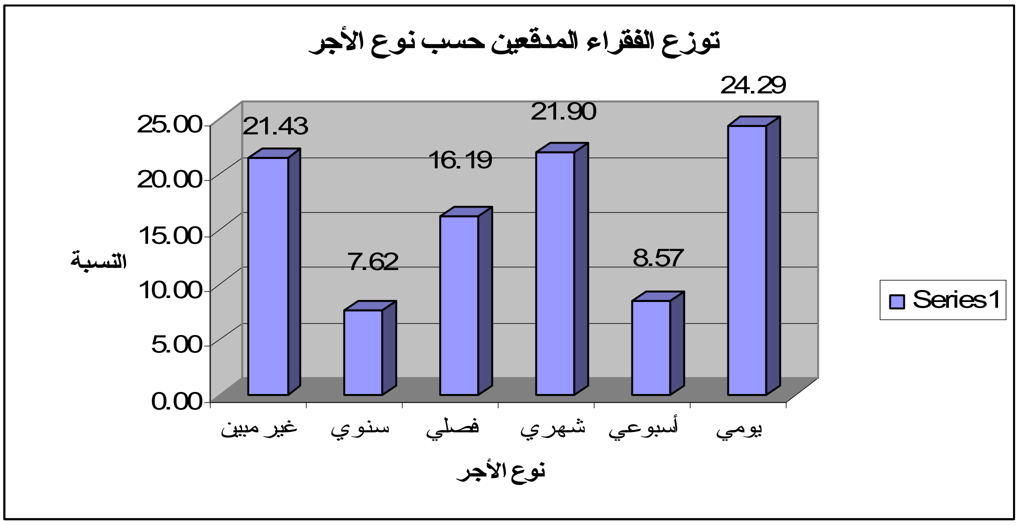
الشكل (13): توزع الفقراء المدقعين حسب ممارسة أعمال إضافية



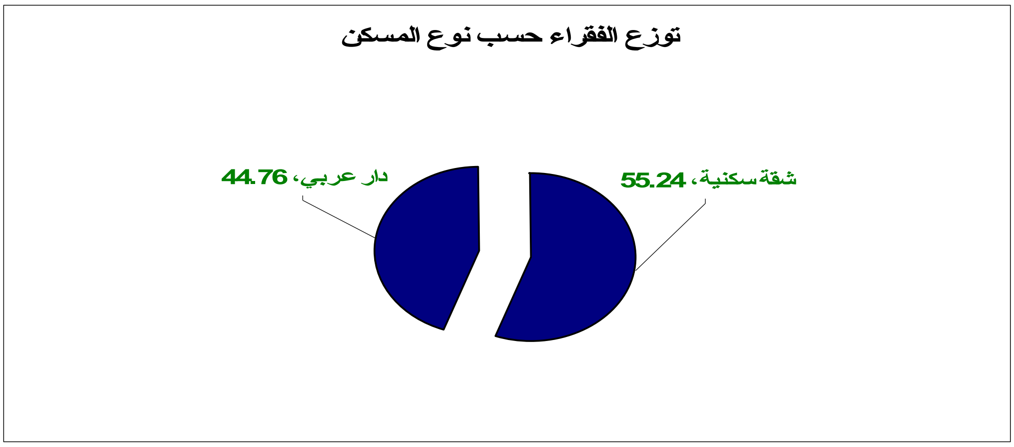
الشكل (14): يوضح توزع الفقراء المدقعين حسب نوع العمل الإضافي



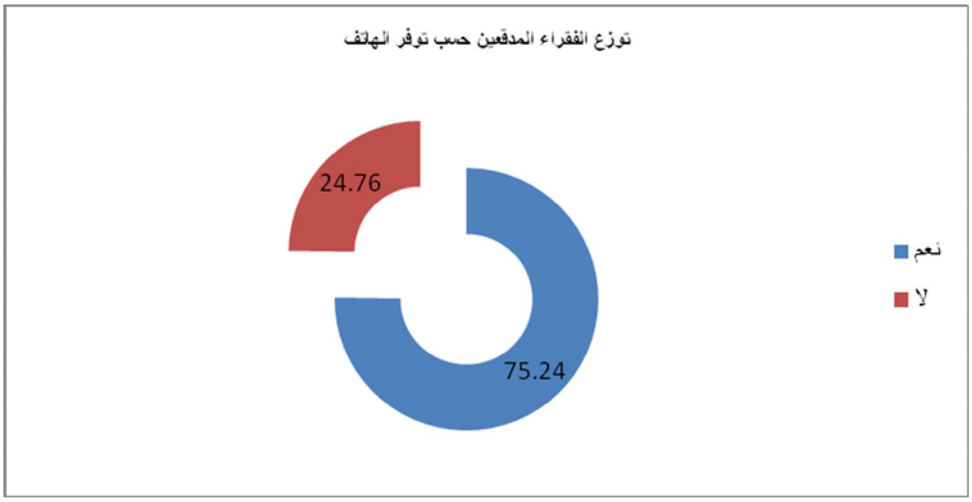
الشكل(15): توزع الفقراء المدقعين حسب نوع الأجر



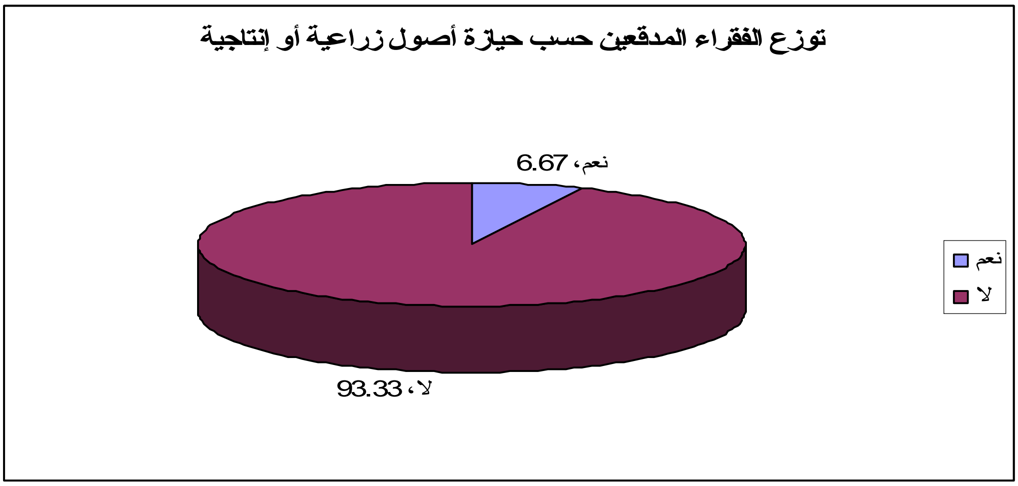
الشكل (16): توزع الفقراء المدقعين حسب نوع المسكن



الشكل (17): توزع الفقراء المدقعين حسب توفر الهاتف



الشكل(18): توزع الفقراء المدقعين حسب حيازة أصول زراعية وإنتاجية



الملخص

يعدّ القضاء على مشكلة الفقر البشري وتحقيق مزيد من العدل في توزيع الدخل من التحديات الرئيسية في الساحل السوري. وذلك نتيجة عدم توفر دراسات كافية عن الفقر، وعدم تحديد من هم الفقراء في المجتمع، وشح البيانات عن الفئات الأشد فقراً بين الفقراء. كما يتم حساب بعض مؤشرات الفقر لبعض الفترات الزمنية باستخدام أساليب التقدير أو بالاستعانة ببيانات دولية ، وتعتمد على الحد الأدنى للمعيشة في تقدير مستويات الفقر مما يجعل من الصعب متابعة برامج تقييم ومعالجة الفقر.

وبما أن التربية السكانية تستند عند إعداد برامجها على هذه البيانات والمؤشرات فإنها لا تأتي بالحلول المناسبة لمعالجة ظاهرة الفقر البشري. لذلك لا بد من الانطلاق من أسس مدروسة تعمل على التحديد الدقيق لحجم المشكلة وذلك من خلال قياس التباين في توزيع الدخل في الساحل السوري، و دراسة أهم الخصائص المعيشية للفقراء بالاستناد إلى الدخل والاستهلاك، وبيان أهم أساليب التربية السكانية في معالجة ظاهرة الفقر البشري.

وتوصل البحث إلى النتائج الآتية:

- يوجد في الساحل السوري تفاوت وعدم عدالة في توزيع الدخل، و يتأثر الدخل الصافي للفرد بالجنس وبالحالة التعليمية كما يتأثر بمكان الإقامة، ويرجع غالبية الفقراء سبب فقرهم إلى تدني الدخل الذي يرافقه ارتفاع في الأسعار مع وجود بعض العوامل الاجتماعية الأخرى التي تساهم في الفقر والتي أهمها عدد الأولاد ضمن الأسرة الواحدة.
- يعد كل من الكساء والغذاء من أنواع الاستهلاك الأكثر أهمية بالنسبة للفقراء.

واقترح الباحث ما يلي :

- تحديد الفقراء على المستوى الفردي أو على مستوى الأسر المعيشية، وزيادة إنتاجيتهم ورفع قدرتهم على الكسب.
- رفع نوعية التعليم و العمل على تحسين التركيبة التعليمية للمشتغلين.
- تطوير مستوى الوعي بالقضايا السكانية ووضع برنامج واضح ومحدد للتربية السكانية.

ABSTRACT

Ending human poverty and achieving more justice in distributing the income are two of the main challenges in the Syrian coast. This is the result of lack of enough researches about poverty and not defining who the poor people are in society and deficiency the data about the poorest categories among the poor. Some poverty indicators are been estimated for some periods of time using estimation ways or recoursing to some international data and it depends on the lowest edge of living in estimating poverty levels. Since population education depends on these data and indicators when preparing its programs; yet they do not come up with the right solutions to handle the problem of human poverty. So, starting from studied basics that work on appointing the size of the problem by measuring the differences in distributing the income in the Syrian coast and studying the most important living qualities for the poor depending on income and consuming and showing the most important ways of population education in dealing with the problem of human poverty.

The research has come up with the following results:

- There is a disparity and injustice in distributing the income in the Syrian coast. This income for each person is affected by gender, education and the place of living. Those poor people blame their poverty to the low income and to the increase in the prices, besides some other social factors that contribute to poverty like having a big number of children in one family.
- Clothes and food are the most two important consumed things for the poor.

The researcher has suggested the following:

- Appointing who the poor are in the society, increasing their productivity and increasing their abilities to make a living.
- Raising the quality of education and working on improving the educational educational for workers.
- Developing the level of consciousness about the population issues and having a clear and a specified program for population education .